



سلسلة دراسات في علم الكلام :
(٢)

شخصيات وقضايا فلسفية وكلامية
(نماذج من السنة والشيعة)

دكتور
طابر عبده أبا زيد
أستاذ الفلسفة الإسلامية والتصوف
عميد كلية الآداب بأسوان الأسبق

٢٠٢٣ - ٢٠٢١

القسم : الفلسفة
الفرقة الدراسية : الفرقة الثانية
اسم المادة : علم الكلام الإسلامي
عدد الساعات : ٤ ساعات

القسم : اللغات الشرقية - شعبي فارسي
الفرقة الدراسية : الفرقة الثالثة
اسم المادة : فرق ومذاهب إسلامية
عدد الساعات : ٤ ساعات

" مفتاح " ...

.. هذا هو الكتاب الثاني فى " سلسلة دراسات الفكر الفلسفى الإسلامى " بما فيه من فلسفة إسلامية وعلم كلام وتصوف إسلامى وقضايا فى التوحيد والصفات والإمامية والميعاد وما أشتمل فيه من جليل الكلام ودقيقه وعلم الأصول وموضوعاته .

وإذا كنا فى الكتاب الأول قد أوضحنا ماهية علم الكلام ونشأته ومدراسه وفرقه المختلفة ، فإننا فى هذا الجزء سنقف على نماذج من الفرق الكلامية الإسلامية من خلال نماذج مماثلة من سُنة وشيعة من أهم الشخصيات التى لعبت دوراً هاماً فى تطور الفكر الفلسفى الإسلامى دون تعصب ولا تطرف لجهة من الجهات أو لفرقة من الفرق أو لشخصية من الشخصيات ولكننا أحذنا بالوسطية الإسلامية السمحاء مع إلقاء الضوء على أهم القضايا الحساسة التى بدأت من القرن الرابع الهجرى ومستمرة حتى يومنا هذا بكل ما فيها من رخمة فكرى وحركات علمية وحضارية نحن فى أشد الحاجة إليها فى عصرنا الحاضر .

والكتاب الذى بين أيدينا اليوم يستهل على أربعة فصول بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة ، وذلك على النحو التالى : -

ـ مقدمة عامة : فى الموضوع .. فى المنهج ..

ـ الفصل الأول : الشيخ المفید بن النعمان وأراءه الكلامية والفلسفية .

الفصل الثاني: العلّامة جمال الدين بن المطهر الحلي بين علم الأصول وعلم الكلام.

الفصل الثالث: نقى الدين المقرizi و موقفه من قضايا علم الكلام .

الفصل الرابع: الشيخ الإمام محمد عبده وأراؤه الكلامية

الخاتمة وأهم النتائج

أهم المصادر والمراجع

ونسأل الله تعالى التوفيق والسداد

والحمد لله رب العالمين ::؛

د. صابر أبا زيد

إسكندرية فى : ٢٠٠٧/١١/١٥

الفصل الأول

الشيخ المفيد بن النعما
وآراؤه الكلامية والفلسفية

.. ويتضمن هذا الفصل أهم العناصر الآتية :

تمهيد : ١ - في الموضوع

٢ - في المنهج

أولاً : الشيخ المفید ۰۰ حياته وعصره ومؤلفاته .

ثانياً : آراء المفید الكلامية والفلسفية .

المبحث الأول : في جليل الكلام (الإلهيات) .

والقانون الثاني : في دقيق الكلام (الطبيعيات) .

تمهيد

١- في الموضوع :

لقد كان القرن الرابع الهجرى من القرون التى ازدهرت فيها الحركة العلمية والحضارة الإسلامية ففى عام ٣٣٣هـ يدخل سيف الدولة الحمدانى بغداد وينشئ بها جامعة عريقة ، وفى عام ٣٦٢هـ أنشأ المعز لدين الله الفاطمى الجامع الأزهر الشريف بالقاهرة لدراسة الفقه الشيعى والمذاهب الفاطمية ، وفى عام ٣٦٤هـ أنشأ عصد الدولة البوىهى جامعة أخرى فى بغداد .. إلخ. ففى مراحل قريبة من هذا الزمن ازدهرت الحركة العلمية فى باقى مختلفة من العالم الإسلامي يوم ذاك.

ومن هنا يعد القرن الرابع الهجرى بالإجماع قرن انبعاث الحضارة الإسلامية حضارة العلم والفكر ، حضارة الكتاب والقلم والمدرسة ، حضارة الأدب العربى (شعراً ونثراً وحكمةً) ، وظهر أفذاذ العلماء والأدباء والمفكرين وال فلاسفة وعلماء الكلام والصوفية .. إلخ. وفي ظل هذه الحركات العلمية وهذا الجو الملائم نشأ الشيخ المفيد بن النعمان ، وقد كان المؤسس الأول لمدرسة أهل البيت (عليهم السلام) فى ثوبها الجديد لأن الجهود قبله كانت جهوداً فردية ، ولكن فيما بعد تبلورت عقائد الشيعة الإمامية وتطور الفكر الشيعى فى أكمل صوره.

وإذا كان عصر الرسول الكريم (ﷺ) يمثل المرحلة الروحية ، فإن المرحلة السياسية تبدأ من مقتل الإمام علي (٤٠ هـ) ، ويورد لنا الموسوي^(١) مراحل التشيع كما قسمها المؤرخون إلى ثلاثة أدوار:-

الدور الأول: يبدأ بوفاة الرسول (ﷺ) وينتهي بانتهاء العصر الأموي.

الدور الثاني: يبدأ من عهد الإمام جعفر الصادق (ت ١٤٨ هـ) الإمام السادس لدى الشيعة الإثنى عشرية - أى أول العهد العباسى وحتى عصر الشيخ المفید بن النعمان وهو دور الحضارة والحركة الفكرية لمذهب التشيع.

الدور الثالث: يبدأ بالشيخ المفید بن النعمان (ت ١٣٤ هـ) وينتهي بالعلامة جمال الدين بن المطهر الحلى (ت ٧٢٦ هـ) الذى وضع أجوبة رد الشبهات ونقضها ، ورد العاديات على المذهب الشيعى .

تلك وجهة نظر مؤرخ إمامي شيعى ، وإذا أردنا أن نعرض لوجهة نظر أخرى معارضة فنجد أنه فى الوقت الذى يقدم لنا ابن تيمية العالم السلفى - نصاً من أهم النصوص التى تثبت تمام الإثبات أن متكلمى الشيعة الأوائل كانوا

^(١) السيد عبد الرسول الموسوى : الشيعة فى التاريخ - مكتبة مدبولى - القاهرة - الطبعة الأولى - ٢٠٠٢ م - ص ٥٠ وما بعدها ، انظر أيضاً بخصوص الحقب الأربع لتطور التشيع ومناهيل تراث الإمامية الإثنى عشرية ، وكيف أن هنرى كوريان يعتبر الشيخ المفید من رجال الحقبة الثانية من تاريخ الغيبة حتى عصر الطوسي (من ٦٧٢-٩٣٢ هـ) - تاريخ الفلسفة الإسلامية - ترجمة نصیر مروء وحسن قبیسى - منشورات عویادات - بیروت / باریس - الطبعة الثالثة - ١٩٨٣ م - ص ٧٧ وما بعدها.

مجسمة (مثل المدرسة الهشامية) نجدهم يزدرون في إثبات الصفات على مذهب أهل السنة والجماعة فلا يقنعون بما يقوله أهل السنة والجماعة من أن القرآن غير مخلوق وأن الله يُرى في الآخرة وغير ذلك من آراء أهل السنة والحديث حتى نجدهم (أى الشيعة الأوائل) يبتدعون في الغلو في الإثبات والتجمسي ، والتبعيض والتمثيل ، ما هو معروف من مقالاتهم التي ذكرها الناس ، ولكن في أواخر القرن الثالث الهجري دخل من دخل من الشيعة في أقوال المعتزلة كابن النوبختي وأمثاله ، وجاء بعد هؤلاء المفید بن النعمان وأتباعه^(١) ، وهذا يثبت أن شيوخ الرافضة المتأخرین كما كان يطلق عليهم أو الإمامية كالمفید والموسی والطوسی والکرجلی وغيرهم إنما أخذوا مسائل کلامیة كثیرة من المعتزلة ، وأن هناك آراء کلامیة اعتزالیة واضحة تبناها مجتهدو الشيعة المتأخرین حين وجدت المعتزلة ملحاً في الشيعة ، وبعد أن أنزل علماء الأشاعرة الضریارات الساحقة بهم^(٢) . ولقد صاغ مجتهدو الشيعة الإثنتي عشرة وهي من الفرق المعتدلة – أصولهم في أربعة : التوحيد – العدل – النبوة – الإمامة ، وفي أصل التوحيد والعدل لجأ الشيعة المعتزلة واعتلقوا بالمذهب المعتزلی کاملاً إلا في بعض المسائل أو بمعنى آخر كما يقرر د. النشار – لجأ المعتزلة إلى الشيعة بعد أن نزلت بهم ضریارات أهل السنة والجماعة ، واختلطت عقائدهم بعوائق الشيعة

^(١) ابن تيمیة : منهاج السنة النبوية في نقض کلام الشيعة والقدرية – المطبعة الأمیرية بمصر – الطبعة الأولى – أربعة أجزاء بتحقيق د. محمد رشاد سالم – ١٩٦٤ م – ج ١ – ص ٤٥٧.

^(٢) د. على سامي النشار : نشأة الفكر الفلسفی في الإسلام – دار المعارف – مصر – ج ٢ – إسكندرية – الطبعة الثالثة – ١٩٦٥ م – ص ٢١٦.

الإمامية الإثنتي عشرية^(١) وخصوصاً عند المفيد بن النعمان وأتباعه وصولاً إلى ابن المطهر الحلى وتلاميذه ، كما اختلطت من قبل بعقائد الشيعة الزيدية ، ويمكن لنا أن نبرر علة ذلك الامتزاج والاختلاط الشيعى لمذهب الاعتزال فى أن المذهب المعتزلى عاش فى رحاب العباسين ، وكان عقيدة الدولة العباسية إجمالاً اللهم إلا المتوكل (الخليفة العباسى الذى أنتهت فى عصره مشكلة أو محلة خلق القرآن) ، كما كان المذهب الجبرى عقيدة الدولة الأموية من قبل اللهم إلا يزيد ابن الوليد المعروف بيزيد الناقص ، أما أئمة البيت الكبار وبالاخص محمد الباقر وجعفر الصادق فقد كانوا من رواد المذهب السنى ولهم نفس القدر والمكانة لدى أهل السنّة والشيعة وإن جعفراً الصادق خصوصاً كان أقرب في عقائده الكلامية إلى عقيدة الأشاعرة ، وهناك من العلماء من وافق على التعبد بالمذهب الجعفرى مثله مثل أى مذهب من المذاهب الأربع المعرفة لدى أهل السنّة والجماعة ، ويمكن لنا تحديد العقائد الشيعية الإمامية المعتزلية وتطورها في المراحل الخمسة التالية :-

المرحلة الأولى: عقائد سلفية قديمة على يد عالم السلف الإسلامي الكبير الإمام على بن أبي طالب (كرم الله وجهه) صاحب نهج البلاغة وحفيديه على زين العابدين ومحمد الباقر الذي كان له آراء كلامية في القدر والتوحيد.

⁽¹⁾ المرجع السابق - ج ٢ - ص ٢٩١

المرحلة الثانية: عقائد كلامية عقلية تتوسط المذاهب ، وهى أقرب إلى آراء وعقائد الأشاعرة على يد الإمام السادس جعفر الصادق رائد أهل السنة والجماعة والشيعة أيضاً.

المرحلة الثالثة: عقائد مجسمة على يد تلميذ الإمام الصادق من أمثال هشام ابن الحكم و هشام بن سالم الجواليقى ومؤمن الطاق^(١). وانتشر التشبيه والتجسيم فى تلك الفترة ، وظهر كتاب الانتصار المعزلى فى النصف الثانى من القرن الثالث الهجرى للمؤرخ ابن الروندى (المُلحد) ، يؤرخ لنا تلك المرحلة الشيعية المجسمة ، ولقد كان هشام بن الحكم عدواً للمعتزلة ، وبالاخص أبي الهذيل العلاف.

^(١) المرجع السابق: ج ٢ - ص ٢٩٢، وينظر الشيخ المفید بن النعمان فى أوائل المقالات ان هشاماً نشاً أولاً فى الكوفة جهرياً فتابع آراء جهم بن صفوان وهو من أبرز ممثلى مدرسة الصادق الكلامية (ت ١٣٥ هـ) - راجع ص ٣٧-٣٨ . ومن العجيب ان الشيخ المفید بن النعمان لم يفهم فكر هشام بن الحكم ولم ينفذ إلى أعماق مذهبه المتكامل بل راح تحت تأثير معزلى يحاول تبرئة هشام من القول بالجسمية . فقال فى نص هام فى أوائل المقالات : " لم أقف على وجه مخالفته لسائر الشيعة الإمامية فى باب أسماء الله الحسنى إلا ما نسب إليه من إطلاق لفظة – انه جسم لا كالاجسام ، والذى حکى رجوعه عنه " وهذا خطأ ولم يجانب الشيخ المفید الصواب فيه ، لأن هشاماً لم يرجع عن مذهبة الجسمى - راجع الشيخ المفید : أوائل المقالات فى المذاهب والمخترارات - تقديم وتعليق الشيخ فضل الله الزنجانى وبليها رسالة شرح عقائد الصدوق أو تصحيح الإعتقداد - مقدمة السيد هبة الله الشهريستاني - مكتبة سروسن - تبريز طهران - إيران - مطبعة الرضائى - الطبعة الأولى - سنة ١٣٦٣ هـ - ص ٥٦/٥٧ .

المرحلة الرابعة : عقائد تمثل المرحلة المعتزلية وخاصة أصل التوحيد والعدل وامتزاجها في عقائد الشيعة الإمامية من خلال ظهور كتاب أوائل المقالات في المذاهب والمختارات للشيخ المفید بن النعمن (ت ٤١٣ھ).

وهذه المرحلة تمثل أيضاً تكوين العقائد الشيعية الإثنتي عشرية ، وتابع الشيخ المفید مشيخة من أعلام المذهب الشيعي كالشريف الرضى والمرتضى والطوسى وغيرهم .

المرحلة الخامسة : عقائد أحد تلاميذ المفید والطوسى في عصر متأخر وهو العلامة جمال الدين بن المطهر الحلى (ت ٧٢٦ھ) ، وقد فصل عقائد الإمامية في نص من أهم النصوص الإمامية في الكلام : " ذهبت الإمامية الإثنتي عشرية إلى أن الله تعالى عدل حكيم لا يفعل قبيحاً ولا يدخل بواحباً وإن أفعاله إنما تقع لغرض صحيح وأنه تعالى لا يفعل الظلم ولا العبث وأنه رعوف بالعباد يفعل بهم ما هو الأصلح لهم والأنفع وأنه تعالى كلفهم تخيراً لا إجباراً ووعدهم الثواب وتوعدهم العقاب على لسان أنبيائه ورسله المعصومين بحيث لا يجوز عليهم الخطأ والنسيان ولا المعاishi .. " ^(١).

^(١) ابن المطهر الحلى : منهاج الكرامة في معرفة الإمامة - ص ٧٥ - على هامش منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرة لابن تيمية - مرجع سابق - ج ١ - ص ٣٠/٣١.

وكذا من خلال مؤلفاته العديدة المخطوطه والمطبوعة من أمثلة.. نهاية الوصول إلى علم الأصول وكشف الحق ونهج الصدق ومنهاج الكرامة وكشف المراد والألفين الفارق ... إلخ . وهو يعد من أكبر متكلمي الشيعة الإمامية في فترة متأخرة ، وكان له دور بارز في بلورة عقيدتهم بصفة عامة ، وما يتصل بالإلهيات والإمامية وأصول الفقه بصفة خاصة^(١).

المهم في الأمر أن هذا التطور لهو دليل على حيوية المذهب ومرؤوته وقبوله للتطور العقلي المستمر ، وبيؤكد لنا امتزاج أقوال الأئمة من الشيعة الإمامية بكلام معتزلى كما سنرى عند الشيخ المفید بن النعمان أستاذ العلامة الحلى الذي لعب دوراً هاماً في تشكيل المرحلة المعتزلية في العقائد الشيعية أو تكوين الاعتزال المتشيع.

٢- في المنهج

يدور موضوع الفصل كما أسلفنا حول الشيخ المفید بن النعمان وآرائه الكلامية والفلسفية من خلال عرض تحليلي نقدی مقارن لأهم المسائل الاعتقادية في أبواب التوحيد والعدل والصفات واللطف الإلهي والصلاح والأصلاح والنبوة والمسائل المتعلقة بها والإمامية وما يتفرع منها مثل أفكار الرجعة والبداء والتقية والعصمة ، والقول في القرآن الكريم وجهة الإعجاز والتأليف ، وما قيل عن التحرير والزيادة والنقصان ومسألة الأخرويات والمعاد وأبواب الوعد

^(١) قام المؤلف بتقديم دراسة متواضعة عن العلامة جمال الدين بن المطهر الحلى - بين علم الأصول وعلم الكلام - دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر - الطبعة الأولى - إسكندرية - ٢٠٠٢م ، انظر ص ٩ وما بعدها.

والوعيد .. إلخ وهذه الدراسة تعد أول دراسة خاصة للشيخ المفید بن النعمان
ممثلاً الشیعة الإثنتی عشریة من وجهة نظر سُنیة.

وسوف أقسام الفصل منهجياً إلى مباحثين أساسيين :-

المبحث الأول : سيكون عن جليل الكلام وأهم العناصر التي تتفرع عنها من
أمثلة : القول في التوحيد والصفات - والعقل عند المفید بن
النعمان والقول في كلام الله تعالى والقول في الإرادة وأفعال العباد
والعدل وحسن الأفعال وقبحها مقارنة بين الفرق الإسلامية من
معتزلة وأشاعرة وأهل سُنّة ، والقول في الرؤية وطبقات أحكام
المكلفين وحقيقة التوبية عند الشيخ المفید ، والقول في الشفاعة
والموافاة والإمامية والعقائد التابعة لها لدى الإمامية بصفة عامة
وعند المفید بصفة خاصة من أمثلة عصمة الإمام والأئمة والبداء
والتنقية والرجعة والأخرويات .. إلخ.

المبحث الثاني: سيكون عن لطيف الكلام وأهم العناصر التي تتفرع عنها من
أمثلة : الجوادر والأعراض وما يتفرع عنها من الأجسام وغيره
ذلك من المسائل اللطيفة ، أو ما يسميه المتكلمون الطبيعيات
وكذا في ماهية العالم (حركة الفلك - الخلاء والملاء - المكان
والزمان - الطبائع - التوليد في الطبائع وأنواع المتشكلات من
الأفعال .. إلخ) .

و قبل هذا وذاك سنعرض بإيجاز لحياته وعصره وأهم مؤلفاته لما لها من
أهمية في الدراسة ، ثم نعرض في النهاية للخاتمة وأهم نتائج البحث مع إيراد
قائمة بأهم المصادر والمراجع ، ونسأل الله تعالى التوفيق والسداد.

أولاً: حياته وعصره ومؤلفاته :-

عاش الشيخ المفيد بن النعمان في عصر مزدهر من جميع النواحي الثقافية والفكرية والحضارية مبلوراً أفكار وآراء الفرق الإسلامية واختلافهم في الرؤى والمنهج وغير ذلك.

والشيخ المفيد هو محمد بن محمد بن النعمان بن سعيد بن جبير يصل نسبة إلى يعرب بن قحطان^(١) ، ويُكَنِّي بـ (أبى عبد الله) ويُعرف بابن المعلم^(٢) ، ويُطلق عليه الشيخ المفيد ، وقد علق الشيخ أغابرزك الطهراني بالقول : هو الشيخ سعيد أبو عبد الله المفيد الشهير في أوائل أمره بـ (ابن المعلم) كان أبوه مُعلماً بواسط ، أما ألقابه فكان بعضها نسبي وبعضها سكنى وبعضها علمي ، فما أشتهر منها: العُكْبَرِي والبغدادي والحارث ولكن الشهرة العلمية هي (المفيد)^(٣) ، ويرى البعض أن الإمام الحجة المهدى (الشَّفِيعَلِيُّ) هو الذي لقبه بهذا اللقب . كما جاء في رسائله الشريفة الثلاث التي كتبها الطريق الحلى ، وكان نسخة عنوان الكتاب إليه .. لآخر السيد والولي الرشيد والشيخ المفيد^(٤) ،

^(١) النجاشي (أحمد بن على) رجال النجاشي - طبعة قم - إيران - ١٣٨٠ هـ - ص ٣١١.

^(٢) الشيخ الطوسي (محمد بن الحسن) : الفهرست - طبعة النجف الأشرف - بغداد - ١٩٣٧ م - ص ١٥٧ / ١٥٨ ، انظر أيضاً : الموسوي : الشيعة في التاريخ - مرجع سابق - ص ٣٠٣ وما بعدها.

^(٣) الشيخ أغابرزك الطهراني : النابس في أعلام القرن الخامس - سلسلة طبقات أعلام الشيعة - طبعة طهران - ١٩٥٩ م - ص ١٨٦ وما بعدها

^(٤) ابن شهرآشوب (محمد بن على) : الرسائل الثلاث ومناقب آل أبي طالب - ٣ أجزاء - طبعة النجف - ١٩٥٦ م - ج ١ - ص ١٢٠.

ويقولون عنه إن غائبهم المزعوم هو الذي لقبه به (أى المفید)^(٢) ، وإليه انتهت ریاست الإمامیة فی وقتھ^(٣) ويدکر صاحب مقدمة الإرشاد للمفید أنه كان له لقاءات مع غائبهم المزعوم^(٤) !! ونحن نشك فی ذلك ؛ لأنه لا يعقل ولا يستقيم الأمر فی أن الغائب المزعوم (المهدی المنتظر) الذى اختفى عام ٢٥٨ھ الغيبة الكبرى يلتقى مع المفید الذى ولد عام ٣٣٦ھ ، وقيل إن المفید ولد عام ٣٣٨ھ بقرية تدعى (سویقة ابن البصری) التي تتفرع عن عکبری شمالی بغداد فی ١١ ذی القعدة وتوفی عام ٤١٢ھ^(٥) بإجماع المؤرخین والعلماء كما روی أن الشیخ المفید كان من أهل عکبر ثم إنحدر - وهو صبی - مع أبيه إلى بغداد واشتغل بالقراءة على الشیخ أبي عبد الله المعروف بـ (جعل) وكان منزله في (درب ریاح) ببغداد ، وبعد ذلك اشتغل بالدرس عند أبي یاسر في باب خراسان من البلدة المذکورة ، ومن أساتذة المفید أيضاً نجد ابن بابویه القمی وآل نوبخت - ويدکرهم کثیراً فی أوائل المقالات - والشیخ

^(٢) إحسان إلهی ظهیر : بين الشیعة وأهل السنة - إدارة ترجمان السنة - لاهور - باکستان - الطبعة الأولى - ١٩٨٥م - ص ٣٠ - نقلًا عن معالم العلماء لابن شهر آشوب - ص ١٠١ - طبعة إیران - ١٩٦١م ، وكتاب ظهیر السنی فی الرد علی د. على عبد الواحد وافي فی كتابه بين الشیعة والسنیة بنفس العنوان وقد تحامل عليه کثیراً.

^(٣) الخوانساری (محمد باقر) : روضات الجنات فی أحوال العلماء والسدادات - ٤ ج - طبعة إیران - ١٣٦٧ھ - إیران - ص ١٥٣ ، وطبعة أخرى - أصفهان - ١٣٨٢ھ.

^(٤) المفید بن النعمان : الإرشاد فی تاريخ حجج الله علی العباد - طبعة حجرية - إیران - ب.ت - ص ٤ (المقدمة).

^(٥) ابن النديم (محمد بن إسحاق) : الفهرست - طبعة القاهرة - ١٣٤٨ھ - ص ١٩٧ - فيكون عمره ٧٥ سنة أو عام ٣٣٦ھ فيكون عمره ٧٧ سنة ، كما جاء فی رجال النجاشی.

الصدوق وابن ولید القمی فأبا غالب الزراری فأبا على الصولی البصری وعلى بن عیسی الرمانی^(۱) .. إلخ ، ومن تلامیذه السید مرتضی (علم الهدی) والسید الرضی والشیخ الطووسی (شیخ الطائفه) والنجاشی الذی ذکره فی فهرسته حیث قال : " شیخنا وأستاذنا رضی الله عنہ فضلہ أشهر من أن یوصف فی الفقه والکلام والرواية والعلم "^(۲). كما ذکره تلمیذه الآخر وهو الشیخ الطووسی فی فهرسته قائلًا: " .. من جُلة متكلمي الإمامیة انتهت إلیه رئاسة الإمامیة فی وقته "^(۳) ، وقد ذکره العدید من أصحاب کتب التراجم والرجال والطبقات والفهارس بالإطراء والتجلیل من الموافق والمخالف حتی قال عنہ العالم السنی المعاصر إحسان إلهی ظهیر بأنه المؤرخ الشیعی الكبير الذی كتب فی ذکر الأئمۃ الإمامیة^(۴). ويصفه الموسوی الشیعی بأنه كان من النابغین الذين دون اسمهم فی سجل الخالدین بحروف ضخمة بارزة^(۵). وعده آیة الله السيد حسن الصدر من أعلام الإمامیة الذين تقدموا فی علوم القرآن ، كما عده من أساطین علم أصول الفقه وصنف فی كل العلوم الإسلامية وأخرج فهرس کتبه تلمیذه ابو العباس النجاشی ، أما فی علم الكلام فهو مقدم فی صناعة الكلام على مذهب أصحابه دقیق الفطنة ماضی الخاطر شاهدته فرأیته بارعاً

^(۱) المفید بن النعمان : أوائل المقالات ... مرجع سابق - ص ۲۹-۱ (مقدمة عن حیاته وعصره الشیخ فضل الله الزنجانی ویعد هذا الكتاب من أهم مؤلفات الشیخ المفید فی علم الكلام).

^(۲) النجاشی : رجال النجاشی - مرجع سابق - ص ۳۱۵ .

^(۳) الطووسی : الفهرست - مرجع سابق - ص ۱۵۸ ، انظر أيضاً : الموسوی الشیعی فی التاریخ - مرجع سابق - ص ۳۰۲ وما بعدها.

^(۴) إحسان إلهی ظهیر : بين الشیعه وأهل السنّة - مرجع سابق - ص ۳۲ .

^(۵) السيد عبد الرسول الموسوی : الشیعه فی التاریخ - مرجع سابق - ص ۳۰۳ .

وله كتب كثيرة وفيه حسن المحاضرة ، وكان صاحب كرسى يزوره عضد الدولة بداره ، ولما مات صلى عليه بميدان الأستان وصلى عليه ثمانون ألف من الرافضة^(١) ، ومن طريف ما جاء فى ترجمته قول بعضهم إنه كان من أحقر الناس على التعليم ، وكان يدور على المكاتب وحوانيت الكتب ، ومن هنا كان صاحب التصانيف الكثيرة والطابع العام على مؤلفاته التى تجاوزت المئتين - علم الكلام فيقرب ما صنفه فى الكلام من تسعين كتاباً أكثرها فى الإمامة ، ولعل الوقت الذى عاشه المفيد فى بغداد ووجود المدارس العقائدية الكلامية المختلفة والفرق المتاخرة فى عصره جعلته يركز على هذا الجانب فى تصانيفه ومع ذلك صنف فى علم التاريخ أربعة كتب أساسية فى التطور التاريخي للفكر الشيعي الإمامى وهى : الإرشاد والجمل والتاريخ الشرعية والمعراج ، كما صنف فى أصول الفقه ما يقرب من واحد وأربعين كتاباً أهمها كتاب المقنعة^(*) الذى جعله الشيخ الطوسي متناً لكتابه المعدود من الأصول الأربعة فى الحديث لدى الإمامية وهو التهذيب بالإضافة إلى الاستبصار وما لا يحضره الفقيه والكافى للكلينى . أما أهم كتاب فى العقائد فهو أوائل المقالات فى المذاهب والمخارات والاختصاص والأركان فى دعائيم الدين والإيضاح فى الإمامة والمسائل العشر فى الغيبة^(١) . وأورد لنا الإمام الصدر أسماء تصانيف للمفيد نذكر منها رسالة

^(١) آية الله حسن الصدر : تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام - طبع شركة النشر والطباعة العراقية - الكاظمية - الطبعة الأولى - ١٩٥١م - ص ٣٢.

^(*) وقد قام بتحقيق هذا الكتاب جماعة المدرسيين فى الحوزة العلمية بقم - إيران - مؤسسة النشر الإسلامية ١٤١٠ هـ (ويكون من ٨٦٨ صفحة).

^(١) ابن النديم : الفهرست - مرجع سابق - ص ٢٠١ وما بعدها .

إلى ولده في الفقه - النقض على ابن عباد في الإمامة - كتاب الإفصاح -
 النقض على علي بن عيسى الرماني في الإمامة - كتاب النقض على ابن قتيبة
 في الخطابة والمحكي وكتاب أحكام أهل الجمل - والمنير في الإمامة - وكتب
 المسائل منها المسائل الصاغائية^(**) والمسائل السروية والمسائل الكعبية
 والمسائل الجرجانية والمسائل الدنيوية وكتاب الفصول من العيون والمحاسن
 والرسائل العددية والإعلام فيما اتفق عليه الإمامية من الأحكام والأشراف في
 عامة فرائض أهل الإسلام وتحريم ذبائح أهل الكتاب^(٢) .. إلخ وكذا كتاب
 الأموال^(***) على غرار آمالى المرتضى . وقد ذكر الموسوى أن من ضمن
 أعمال المفيد كتاب بعنوان : الكافية فى إبطال توبية الخاطئة ، والمسح على
 الرجلين فى أصول الفقه^(٣) ، بالإضافة إلى اهتمام الشيخ المفيد بالقرآن الكريم
 فقد كتب فيه سبع كتب هي : تفسير إماماً أمير المؤمنين من القرآن ، والبيان
 فى تأليف القرآن ، والبيان فى علوم القرآن ، والكلام فى أوائل القرآن والكلام فى
 حديث القرآن ، والكلام فى وجوه إعجاز القرآن ، والنصرة فى فضل القرآن مما
 يدل على أنه من علماء الإمامية الذين يعترفون بصحة القرآن الكريم المنزل من
 عند الله بدون تحريف ولا نقصان كما سنرى.

^(**) وهو بتحقيق السيد/ محمد القاضى - قم - إيران - المؤتمر العالمى لألفية الشيخ المفيد - ١٤١٣هـ.

⁽²⁾ آية الله السيد حسن الصدر : تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام - ص ٣٨٢ وما بعدها.

^(***) آمالى الشيخ المفيد : منشورات المطبعة الحيدرية - بالنجف الأشرف - العراق - طبعة أولى - ب.ت . وقد أورد لنا فيه كلام الإمام الرضا (الإمام الثامن) عن التوحيد بأسلوب شيق- راجع ص ١٤٩/١٥٠ .

⁽³⁾ السيد عبد الرسول الموسوى : الشيعة فى التاريخ - مرجع سابق - ص ٣٧٢ وما بعدها.

خلاصة القول أنه كتب حول حياة الشيخ المفيد بن النعمان الكثير والكثير سواء من الشيعة الإمامية أو من غيرهم وكلهم أجمعوا على أنه قدم للأمة الإسلامية بشكل عام وللشيعة الإمامية بشكل خاص جهوداً مخلصة وخدمات جليلة دون تجريح ولا تعصب ، ويعد الشيخ المفيد من القمم الشامخة ولذلك كان الاهتمام بجوانب حياته وعصره ومؤلفاته وأساتذته وتلاميذه وفكره وأرائه الخاصة وال العامة ، وكان حسن اللسان والجدل صبوراً على الخصم كثيراً الحلم ظنين السر جميل العلانية ، وقال عنه ابن حجر : " وكان كثير التكشف والتخشع والإكباب على العلم وتخرج به جماعة وبرع في المقالة الإمامية حتى كان يقال عنه لا يؤخذ على إمامي إلا منه "^(١) ، ومما يدل على عمق نظرياته في الكلام اهتمام غير المسلمين به (من المستشرقين) ، فهذا مارتن مكدروميت يكتب في نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد باللغة الإنجليزية^(٢) وهناك كتاب آخر حول آراء الشيخ المفيد في الإمامية باللغة الفرنسية ، بالإضافة إلى كتابات تايلور ومنتجمري وات وفلهوزن وغيرهم. وللمفيد مناظرات ومحاورات رائعة / جيدة / شديدة أوردتها تلميذه الشريف المرتضى ، وأشار إليها العلامة الحلبي وله محاججات مع علي بن عيسى الرمانى وعبد الجبار المعتزلى ، وهذا ما يؤكد ارتباطه وعلاقته بالمعتزلة في تلك الفترة التي امتحنت فيها آراء التشيع بالاعتراض وتوفي الشيخ المفيد في شهر رمضان ٤١٣ هـ وكان يوماً مشهوداً حيث ازدحم الناس للصلاة عليه وصلى عليه تلميذه الشريف المرتضى ودفن في بغداد

^(١) ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان - ٦ أجزاء- حيدر آباد الدكن - طبعة أولى ١٣٣١هـ - ج ٢ - ص ١٣٥ .

^(٢) وقد طبع هذا الكتاب في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٠ م.

بالقرب من قبر الإمامين موسى الكاظم و محمد الجواد و رثاه الكثير من الشعراء وقيل فيه قصائد شعر ليس هذا مجالها . و سنكتفى بجزء من القصيدة التي نظمها تلميذه الشريف المرتضى عند وفاته وقد رثاه فقال :

إن شيخ الإسلام والدين والعلم تولى .. فأزعج الإسلاما
الذى كان غرة فى دُجى الأيام أودى .. فأوحش الأياما
كم جَلَّت الشكوك تعرض فى نصٍّ وصَيٍّ .. وكم نصرت إماماً!
من لفضل أخرجت منه خبيئاً ومعانٍ .. فقضت عنها خاتاماً!!
من لسوء مِيَزَتْ عنه جميلاً وحالٍ .. خلصت منه حراماً!!
(٢٧)

ثانياً : آراء المفيد بن النعمان الكلامية والفلسفية :

تتقسم آراء المفيد الكلامية والفلسفية طبقاً للمنهج الذي اخترته لهذا

الفصل إلى مباحثين :

المبحث الأول في جليل الكلام ودقيقه وله مباحث متفرعة عنها .

والمبحث الثاني في لطيف الكلام وله مباحث متفرعة عنها .

فالباحث الأول يشتمل على الإلهيات أو الميتافيزيقا ، أما الثاني فيشتمل

على الطبيعيات رغم أن هناك آراء متداخلة بين الميتافيزيقا والفيزيقا فلسفياً.

المبحث الأول : في جليل الكلام :

يذكر الشيخ المفيد بن النعمان في باب وصف ما اجتباه من الأصول الاعتقادية نظراً ووفقاً لما جاءت به الآثار عن أئمة الهدى من آل محمد (عليهم السلام) (٢٧)

موقع أهل البيت (عليهم السلام) - File : //B:\htam. P.6 - (٢٧) الشيخ المفيد

ونذكر من وافق ذلك مذهبه من أصحاب المقالات المختلفة ، ولقد اجتبى من المذاهب المتفرعة عن أصل التوحيد والعدل والقول فى جليل الكلام^(١). ومن المعروف أن أصل التوحيد والعدل من أصول المعتزلة الخمسة ، وخصص المفيد أقوالاً في التوحيد والصفات والعدل والكلام والرؤبة والتوبة وغير ذلك من المسائل الكلامية.

١- القول في التوحيد والصفات :

يجب على العاقل بحكم عقله عند الإمامية تحصيل العلم والمعرفة بصناعه والاعتقاد بوحدانيته في الألوهية ، وعدم وجود شريك له في الريوبية ، واليقين بأنه هو المستقل بالخلق والرزق والموت والحياة والإيجاد والإعدام ، بل لمؤثر في الوجود عندهم إلا الله تعالى^(٢). وللتوحيد مراتب ودرجات عند الإمامية كتوحيد الذات وتوحيد الصفات وتوحيد الأفعال ويجب التوحيد لله تعالى من جميع الجهات فكما يجب توحيده في الذات ونعتقد بأنه واحد في ذاته ووجوب وجوده كذلك يجب توحيده في الصفات^(٣).

ويقول الإمام الصادق إن الناس في التوحيد على ثلاثة أوجه :-

أ - مثبت لله وهو مؤمن .

ب - وناف له وهو مُبطل.

^(١) المفيد بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٣٤ .

^(٢) الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها - مطبعة الاعتماد - بغداد - الطبعة الأولى - ١٩٤٤ م - ص ٧٦ .

^(٣) محمد رضا المظفر : عقائد الإمامية - مطبوعات النجاح - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٨١ هـ - ص ٤٦ .

ج- وَمُتَبَهِ لَهُ وَهُوَ مُشْرِكٌ.

وقال إن من زعم أن الله تعالى في شيء أو من شيء أو على شيء فقد أشرك ، حيث أنه تعالى لو كان في شيء لكان محصوراً ، ولو كان من شيء لكان محدثاً ، ولو كان على شيء لكان محمولاً^(٢) ، وإن اتصال التدبير وإحكام الصنع وإتمامه يدل على أن الله واحد مصداقاً لقول الله تعالى : " لو كان فيما آلهة إلا الله لفسدتا " ^(٣).

ولقد كان الشيخ المفید يشرح عقيدة التشیع فی التوحید وغيره ويدعمها بالدليل القاطع ، ويرد على الخصوم وشبهاتهم ثم يكرر على عقیدتهم ومبادئهم يفندها وينثر الفلسفة والكلام في شرحه ، وكان له فضل السبق على منطق العقل والتکیر الحر ، فقبل الشيخ المفید كان المؤمنون لا يتجاوزون حرافية النصوص إلى العقل ؛ وبعده أصبح العقل حليفاً للنصوص الدينية وأساساً للعقيدة الإسلامية ، ومن هنا كان واحداً من رواد متكلمي الإمامية في تلك الفترة وما بعدها - الذين مزجووا آراء التشیع بالاعتزال ولئن كان منهج أهل السنة يستند إلى النقل ثم العقل فعند المعتزلة والشیعة الإمامية نجد العقل ثم النقل ، ومن هنا أيضاً جاء التقارب بين الإمامية الاثنى عشرية والمعتزلة وخاصة في القرن الرابع الهجري على أيدي رجال منهم المفید بن النعمان الذي قال : " تعقل كى تؤمن

^(٢) الموسوى الزنجانى : عقائد الإمامية الاثنى عشرية - مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٩٨٢ م - ج ٢ - ص ٧٥ ، ١٠٤ ، ١٠٥ (عن التوحيد ومراتبه).

^(٣) سورة الأنبياء : آية ٢٢ .

^(١) ، ويقرر الشيخ أن الله عز وجل واحد في الإلهية والأزلية لا يشبهه شيء ولا يجوز أن يماثله شيء ؛ وأنه فرد في العبودية لاثانى له فيها على الوجوه كلها والأسباب ؛ وعلى هذا إجماع أهل التوحيد إلا من شذ من أهل التشبيه فإنهم أطلقوا ألفاظه وخالفوا في معناه.

والشيخ المفید ينتقد الإمام أبا الحسن الأشعري وأهل التشبيه من أجل التشبيه ولاتفاقه مع المعتزلة في هذه الجزئية الخاصة بالتوحيد والصفات قائلاً: " وأحدث رجل من أهل البصرة يعرف بالأشعري قوله خالفاً فيه ألفاظ جميع الموحدين ومعانيهم فيما وصفناه ، وزعم أن الله عز وجل صفات قديمة وأنه لم يزل بمعان لا هي هو ولا غيره من أجلها كان مستحفاً للوصف بأنه عالم / حي قادر / سميع / بصير / متكلم / مرید ، وزعم أن الله عز وجل وجهاً قدماً وسمعاً قدماً وبصراً قدماً ويدين قدmitين ، وأن هذه كلها أزلية قديمة ، وهذا قول لم يسبقه إليه أحد من منتحلي التوحيد فضلاً عن أهل الإسلام" ^(١).

ومن منطلق الصفات السبع التي ذكرناها من نص المفید نجد أنه يقول إن الله عز وجل اسمه حي لنفسه لا بحياة وأنه قادر لنفسه وعالم بنفسه لا بمعنى كما ذهب إليه المشبهة من أصحاب الصفات ولا الأحوال المختلفات كما أبدعه أبو هاشم الجبائى ، وفارق بهسائر أهل التوحيد من الإمامية والمعتزلة وارتکب أشنع من مقال أهل الصفات (الأشاعرة) ، وهذا مذهب الإمامية كافة والمعتزلة

^(١) محمد جواد مغنية : الشيعة في الميزان - دار التعاون للمطبوعات - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٩٧٩ - ص ١٢٢.

^(١) المفید بن النعمن : أوائل المقالات في المذاهب والمختارات - ص ٥٠.

إلاً من سميته وأكثر المرجئة وجمهور الزيدية وجماعة من أصحاب الحديث والمحكمة^(٢) (الخوارج).

٢- العقل عند المفید بن النعمان :-

يقرر المفید أن الإمامية اتفقت على أن العقل محتاج في علمه ونتائجـه إلى السمع وأنه غير منفك عن سمع ينـبه العـاقل على كـيفـيـة الاستـدـلـال ، وأنه لـابـدـ فـىـ أـوـلـ التـكـلـيفـ وـابـتـائـهـ فـىـ الـعـالـمـ مـنـ رـسـوـلـ وـوـافـقـهـ فـىـ ذـلـكـ أـصـحـابـ الـحـدـيـثـ وـأـجـمـعـتـ الـمـعـتـزـلـةـ وـالـخـوارـجـ وـالـزـيـدـيـةـ عـلـىـ خـلـافـ ذـلـكـ ، وـزـعـمـواـ أـنـ الـعـقـولـ تـعـمـلـ بـمـجـرـدـهـاـ مـنـ السـمـعـ وـالتـوـقـيفـ إـلـاـ أـنـ الـبـغـادـيـيـنـ مـنـ الـمـعـتـزـلـةـ خـاصـةـ يـوـجـبـونـ الرـسـالـةـ فـىـ أـوـلـ التـكـلـيفـ ، وـيـخـالـفـونـ إـلـاـ أـنـ الـبـغـادـيـيـنـ فـىـ عـلـتـهـمـ لـذـلـكـ وـيـثـبـوـنـ عـلـاـ يـصـحـحـهاـ إـلـاـ يـضـيـفـونـهـاـ إـلـىـ عـلـتـهـمـ فـيـمـاـ وـصـفـهـ الشـيـخـ المـفـیدـ مـنـ ضـرـورـةـ اـحـتـيـاجـ الـعـقـلـ فـىـ عـلـمـهـ وـنـتـائـجـهـ إـلـىـ السـمـعـ ، وـلـكـ عـامـةـ الـمـعـتـزـلـةـ يـتـقـقـونـ مـعـ إـلـاـمـيـةـ عـلـىـ ضـرـورـةـ الـعـقـلـ أـلـاـ ثـمـ السـمـعـ.

ونلاحظ هنا أن المفید يربط العقل بالتكليف وكيفية الاستدلال ، وأن العقل يحتاج إلى السمع خلافاً لمن رأى أن العقل منفك عن السمع ، ويورد في موضع آخر من أوائل المقالات الفرق بين الرسل والأنبياء عليهم السلام ويقول إن الإمامية اتفقت على أن كل رسول نبى وليس كل نبى رسولاً ، وقد كان من الأنبياء الله تعالى حفظة لشريائع الرسل وخلفائهم في المقام ، وإنما منع الشرع من تسمية أئمتنا بالنبوة - كما سنبين عند الحديث عن الإمامية - دون أن يكون العقل مانعاً من ذلك لحصولهم على المعنى الذي حصل لمن ذكر من الأنبياء ،

^(٢) المصدر السابق - ص ٥١.

وأتفقوا على جواز بعثة رسول يحدد شريعة من تقدمه ، وإن لم يستأنف شرعاً وبؤكد نبوة من سلف ، وإن لم يفرض غير ذلك فرضاً وأجمعت المعتزلة على اختلاف ذلك القول ، ومع الإمامية في تصحیحه جماعة من المرجئة وكافة أصحاب الحديث^(١) وسنوضح فيما بعد دور العقل وعلاقته بحسن الأفعال وقبحها عند المفید بن النعمان.

٣- القول في كلام الله تعالى :

يذهب المفید بن النعمان إلى أن كلام الله تعالى محدث ، وبذلك جاءت الآثار عن آل محمد ﷺ وعليه إجماع الإمامية والمعزلة بأسرها وجماعة من أصحاب الحديث وأكثر الزيدية والخوارج ، والقرآن كلام الله ووحيه وأنه محدث كما وصفه الله تعالى ويمنع المفید من إطلاق القول عليه بأنه مخلوق وبهذا جاءت الآثار عن الصادقين (عليهم السلام) وهذا قول كافة الإمامية إلا من شذ منهم وهو قول جمهور البغداديين من المعتزلة وكثير من المرجئة والزيدية وأصحاب الحديث ، والكلام عند المفید هو تقطيع الأصوات ونظمها على وجه يفيد المعانى المعقولات ؛ والأصوات عنده ضرب من الأعراض ولا يصح على الكلام البقاء من حيث يستحيل ذلك على الأعراض كلها ولأنه لو بقى الكلام لم يكن ما نقدم من حروف الكلمة أولى بالتأخر ولا المتأخر أولى بالتقدم ، وكان ذلك يؤدى إلى إفساد الكلام وارتفاع التفاهم به على كل حال وهذا مذهب جماعة من المعتزلة وخالفهم سائر المشبهة^(١)

^(١) المصدر السابق - ص ٤٥/٤٦.

^(١) نفس المصدر - ص ٥٤.

٤- القول في الإرادة :

ويجتبى الشيخ المفيد الصفة السابعة من الصفات التى ذكرناه سابقاً وهى الإرادة ليقرر أن الله تعالى مُريد من جهة السمع والإتباع والتسليم على حسب ما جاء فى القرآن (المنقول) ولا يوجب ذلك من جهة (المعقول) !! ويقول إن إرادة الله تعالى لأفعاله هي نفس أفعاله وإرادته لأفعال خلقه أمره بالأفعال وهذا يربط المفید الأمر بالإرادة ، وبهذا جاءت الآثار عن أئمة الھدى من آل محمد ﷺ وهم سائر الإمامية إلا من شذ منهم عن قرب وفارق ما كان عليه الأسلاف ، وذهب إلى ذلك جمهور البغداديين من المعتزلة وأبو القاسم البلخي خاصة وجماعة من المرجئة ، ويختلف فيه من المعتزلة البصريون ويوافقهم على الخلاف فيه المشبهة وأصحاب الصفات وفي موضع آخر يقول المفید إن الإرادة التي هي قصد لإيجاد أحد الضدين الخاطرين ببال المُريد موجبة لمُرادها ، وأنه مُحال وجودها وارتفاع المراد بعدها بلا فصل إلا أن يمنع من ذلك من جهة فعل غير المُريد ، وهذا مذهب جعفر بن حرب وجماعة من متكلمي البغداديين وخالفهم الجبائى وابنه والبصريون والحسوية وأهل الإجبار^(١) (الجبرية) . ويربط الشيخ المفید الاختيار بالإرادة في تساؤل فلسفي مفاده : هل الاختيار للشيء هو إراده له ؟ ويجيب أن الإرادة للشيء هو اختياره واختياره هو إرادته وإيثاره وقد يعبر بهذه اللفظة عن المعنى الذي يكون قصداً لأحد الضدين ويعبر بهما أيضاً عن وقوع الفعل على علم به وغير محمول عليه ، ويعبر بلفظ مختار عن القادر خاصة ، ويراد من ذلك أنه متمكن من الفعل

^(١) المصدر السابق - ص ١٠١/١٠٠.

وضده دون أن يراد به القصد والعزم ، وهذا مذهب جماعة من المعتزلة البغداديين وكثير من الشيعة ، ويختلف فيه البصريون من المعتزلة وأهل الجبر كافة .

- وهل تتعلق الإرادة بالموجود ؟ إن الإرادة التي هي تقرب كغيرها من الإرادات المتقدمة للأفعال وليس يصح مجامعتها للفعل لأنه لا يخرج إلى الوجود إلا وهو تقرب ومحال تعلق الإرادة بالموجود أو الإرادة له بأن يكون تقريراً ، وقد حصل كذلك . وأما كونها تقريراً فلأن مُرادها كذلك ، وحكم الإرادة في الحسن والقبح والقرب والبعد حكم المراد وهذا مذهب أكثر أهل العدل والبصريين من المعتزلة يخالفونه وكذلك أهل الجبر ، وتساؤل أخير يطرحه المفید وهو بصدق مشكلة الإرادة والقول في الإرادة : هل هي مراده بنفسها أم بغيرها أم ليس يحتاج إلى إرادة ؟ ويقرر أن الإرادة لاحتاج إلى إرادة لأنها لو احتاجت إلى ذلك لما خرجت إلى الوجود إلا بخروج ما لا أول له من الإرادات ، وهذا محال بين الفساد وليس يصح أن تراد بنفسها لأن من شأن الإرادة أن يتقدم مرادها ، فلو وجب أو جاز أن تراد الإرادة بنفسها لوجب أو جاز وجود نفسها قبل نفسها ، وهذا عين المحال⁽¹⁾ ، أو ما يطلق عليه الدور المنطقي . ولكن نلحظ أن الشيخ المفید يذكر في نص آخر إن بعض أهل النظر من أصحابنا (الإمامية) أطلق القول بأن الإرادة مراده بنفسها ويعنى به أن أفعال الله تعالى الواقعه من جهته واختراعه وإيجاده لأنها هي نفس إرادته ، وإن لم تكن واقعة منه بإرادة غيرها ، ولن يصح ذلك فيها وهذا مجاز واستعارة ، والقول في التحقيق ما ذكره المفید ،

⁽¹⁾ المصدر السابق - ص ٧١.

وهذا ما ذهب إليه أبو القاسم البلاخي وكثير من البغداديين قبله وجماعة من الشيعة ويختلف فيه آخرون منهم ومن البصريين والمُجبرة كافة^(٢).

ويروق لى أن أختم هذه الجزئية عن الإرادة بقول الإمام جعفر الصادق الإمام العالم الزاهد الذى قال : " إن الله أراد بنا شيئاً وأراد منا شيئاً ، فما أراده بنا طواه عنا ، وما أراده منا أظهره لنا ، فما بالنا نشتغل بما أراده بنا عما أراده منا " ^(٣) ، والصادق هنا يقترب من الأشاعرة ولم يكن معتزلياً مما يدل على أن الامتزاج الشيعي الاعتزالي كان فى فترة متأخرة عنه.

٥ - أفعال العباد:

إن الإمامية الاثنى عشرية يقولون : إن أفعال العباد غير مخلوقة لله. وقد روى عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام) أنه سُئل عن أفعال العباد : هل هي مخلوقة؟ فقال (عليه السلام) : لو كان خالقاً لها لما ثبّر منها ، وقد قال سبحانه وتعالى : " إن الله بريء من المشركين ورسوله " ^(١) ، ولم يرد البراءة من خلق ذواتهم وإنما من شركهم وقبائحهم على حد قول الشيخ المفيد^(٢) ، وقد قال الحر العاملى

^(١) نفس المصدر - ص ٧٢/٧٣.

^(٢) الشهريستاني : الملل والنحل - ج ١ - ص ٢٧٢ ، أيضاً د. النشار - نشأة الفكر - ج ٢ - ص ٢٨٩.

^(٣) سورة التوبية - آية ٣ - والآية طبقاً للنص القرآني : " وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبير أن الله بريء من المشركين ورسوله فإن ثبّتم فهو خير لكم وإن ثوليتهم فاعلموا أنكم غير مُعجزى الله ويسر الذين كفروا بعذاب أليم " .

^(٤) المفيد بن النعمان: شرح اعتقادات الصدوق - ملحق بكتاب أوائل المقالات - ص ١٨٧/١٨٨ .

في إحدى مؤلفاته تحت عنوان : إن الله سبحانه وتعالى خلق كل شيء إلاً أفعال العباد ، ويقرر أن مذهب الإمامية والمعتزلة أن أفعال العباد صادرة عنهم وهم خالقون لها ^(٣) ، ولكن الشيخ المفيد يكره إطلاق لفظ خالق على أحد من العباد ، حيث يذكر أن الخلق يفعلون ويحدثون ويخترون ويصنعون ويكتسرون ولا أطلق عليهم القول بأنهم يخلقون ولا لهم خالقون .. ^(٤) ، أى أن العبد عند المفيد يمكن له ان يتصرف بالفعل والإحداث والاختراع والصنع والاكتساب ولا يتصرف بالخلق فهى صفة إلهية لا إنسانية ولعله كره ذلك احتراماً فى الواقع تحت دائرة الشرك بالله وتخوفاً من التشبيه وقادساً للتزييه المطلق لله تعالى الخالق لكل شيء ، فإذا كانت أفعال العباد واقعة تحت " كل شيء " فالله خالق لها مصداقاً لقوله تعالى : " ذالكم الله ربكم خالق كل شيء لا إله إلاّ هو فأنّي تؤذكون " ^(١) ، وقوله تعالى : " إن الله خلقكم وما تعملون " ^(٢) ، وغير ذلك من الآيات القرآنية التي تقييد نفس المعنى ، ومن المعروف أن أفعال العباد وأعمالهم داخلة تحت " كل شيء " ، وكما أقر بذلك الإمام الباقر من قبل حيث قال : إن الله خلو من خلقه وخلقه خلو منه وكل ما وقع عليه اسم شيء ما خلا الله فهو مخلوق والله خالق كل شيء ^(٣) . وحتى عصره كان الوصال مقطوعاً بين

^(١) الحر العاملى: الفصول المهمة فى أصول الأئمة - طبعة قم - إيران-١٣٨١هـ - ص ٨١.

^(٢) المفيد بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٦٤.

^(٣) سورة غافر - آية ٦٢.

^(٤) سورة الصافات - آية ٩٦.

^(٥) الحر العاملى : الفصول المهمة - ص ٨٢. (ويخصوص الإمام الباقر فهو أبو جعفر محمد بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم ، لقب بالباقر لأنه تبحر في العلم وبقره أى توسيع فيه والتبحر والتوسيع بمعنى واحد وفيه يقول الشاعر : يباصر العلم لأهل

الإمامية والمعتزلة وكره الباقي الكلام كما كره تلميذه شيخ المعتزلة واصل بن عطاء على يد أخيه زيد ، وعلة هذا أن المعتزلة كانوا يخوضون في الكلام في ذات الله وصفاته ويلجئون إلى تأويل آيات الله تعالى ، وما كان يقول بخلق القرآن وإنما القرآن كلام الله عز وجل غير مخلوق مخالفًا بذلك ما ذهب إليه المعتزلة^(١) ، ويدرك عالم سُنّي معاصر رداً على ما قيل - إن نفي نسبة أفعال العباد إلى الله تعالى لأن فيها قبيحاً لا يصح أن ينسب إليه - فليس إلا لغواً محضاً ، لأن الخالق المتعالي خلق كل شيء ثم أخبر الإنسان عن الحسن والقبح ، وأمرهم بإتيان الأول واجتناب الثاني^(٢) وخيرهم في ذلك ، كما سنرى في الصفحات التالية ويقرر الشيخ المفید تحت باب القول في العدل والخلق بعد نفي خلق أفعال العباد عن الله تعالى : " وعلى هذا القول جمهور أهل الإمامية وبه تواترت عن آل محمد ﷺ وإليه يذهب المعتزلة بأسرها إلا ضرار بن عمرو

الشَّفِى .. وخير من لبى على الأجل ، ولد عام ٥٥٧ هـ وتوفي ١١٤ هـ ، ودفن بالبقع إلى جانب أبيه زين العابدين .. انظر في ذلك : ابن خلكان - وفيات الأعيان - ج ٣ - ص ١٧٤ ، انظر أيضاً : هاشم معروف الحسيني - عقيدة الإمامية - ص ١٤٠ ، والشيخ المفید بن النعمان في الإرشاد - ص ٢٨٥ ، وذكر أخوه الباقي وقال عن زيد بن على أنه لم يكن رجلاً عادياً حتى في نظر الشيعة الإمامية أنفسهم حيث يلقبونه بحليف القرآن ، انظر الإرشاد للمفید - ص ٢٦٨ وما بعدها ، وبخصوص مآثر وفضائل الإمام الباقي انظر ما كتبه المستشرق كانون سل :

Cann, Sell : Ithna Ashraiyah, or the Twelve Shi'ah Imams, Madras, 1923. P.56

^(١) د. النشار : نشأة الفكر - ج ٢ - ص ١٤١/١٤٠.

^(٢) إحسان إلهي طهير : بين الشيعة وأهل السنة - ص ١٥٦.

وابتعاهم وخالف فيه جمهور العامة (يقصد بهم أهل السنة) وبقایا من عدناهم^(٣).

أما جمهور أهل السنة فيقولون إن فعل العبد فعل له حقيقة ولكنه مخلوق الله تعالى ومفعول الله تعالى ، لا يقولون : هو نفس فعل الله تعالى ويفرقون بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول^(٤) ، ونقل جميع العلماء من أهل السنة والجماعة الذين كتبوا في الرد على عقيدة الإمامية - ومنهم الشاه عبد العزيز الدهلوى والألوسى وإحسان ظهير بالإضافة إلى ابن تيمية كما في مصادرهم .

٦- العدل وحسن الأفعال وقبحها :

من المعلوم أن أصول الإمامية : التوحيد والعدل والنبوة والإمامية ويُعد العدل الأصل الثاني إتفاقاً - بالإضافة إلى التوحيد - مع المعتزلة وقلنا من قبل إن الشيخ المفید اجتبى في أوائل المقالات^(١) أصل التوحيد والعدل وبنى عليهما جميع آرائه الكلامية والفلسفية ، وإن شيخ الرافضة (كما يطلق عليهم ابن تيمية) كالمفید والموسی والطوسی والمرتضی وغيرهم ، إنما أخذوا فكرة القول بالعدل من المعتزلة^(٢) ، كما يُعد العدل - الأصل الرابع من أصول العقائد عند الإمامية وهو ركن من أركان الإيمان لديهم ، ويراد به الاعتقاد بأن الله سبحانه وتعالى لا يظلم أحداً ولا يفعل ما يستقبه العقل السليم ، وليس هذا في

^(١) المفید بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٦٣/٦٤ .

^(٢) ابن تيمية : منهاج السنة النبوية - ج ١ - ص ٢١٣ وما بعدها .

^(٣) انظر في ذلك : ص ٣٩ وما بعدها .

^(٤) ابن تيمية : منهاج السنة النبوية - ج ٢ - ص ٢٧ .

الحقيقة أصلًا مستقلًا بل هو مندرج في نعوت الحق ووجوب وجوده المستلزم لجماعيته لصفات الجمال والكمال ، فهو شأن من شأن عون التوحيد ، ولكن الأشاعرة لما خالفوا العدالة – وهم الإمامية والمعترضة – فانكروا الحسن والقبح العقليين وقالوا ليس الحسن إلا ما حسن الشرع وليس القبح إلا ما قبحه الشرع ، وأنه تعالى لو خلد المطيع في جهنم والعاصي في الجنة لم يكن قبيحاً لأنه يتصرف في ملكه^(٣) ، " ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون^(٤) " والعدل هو تزييه الله تعالى عن النواقص العقلية في مقابل الظلم الذي هو التعدى ووضع الشيء في غير موضعه الذي يليق به والإمامية تعتقد أن من صفات الله تعالى الثبوتية الكمالية أنه تعالى عادل غير ظالم فلا يجوز في قضائه الطعن ولا يحيف في حكمه ويثبت المطاعين وله أن يجازي العاصين ولا يكلف عباده ما لا يطيقون ولا يعاقبهم زيادة على ما يستحقون مصداقاً لقول الله تعالى : " لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت "^(١).

والشيخ المفید يطلق على أصحاب العدل (العدالية) الذين قالوا إن الحاكم في وجوب معرفة الصانع ووجوب النظر في المعجزة لمعرفة الأنبياء عن طريق العقل لا الشرع والسمع ؛ وإن العقل يستقل بحسن بعض الأفعال وقبح بعض الأفعال ، فالحسن والقبح عقليان اتفاقاً مع المعترضة^(٢) أو العدالية كما يطلق عليهم ، والعدالية من الشيعة الإمامية لدى الشيخ المفید هم أصحاب

^(١) آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها - ص ٨٦.

^(٢) سورة الأنبياء - آية ٢٣.

^(٣) سورة البقرة - جزء من آية ٢٨٦.

^(٤) المفید بن النعمان : شرح اعتقادات الصدوق - ص ١٤٤.

الاعتزال المتشيع ومن ذهب إلى العدل من المعتزلة والفرق ما بينهم من بُعد وبين الإمامية فيما اتفقا عليه من خلافهم فيه من الأصول ، والقول بالعدل وتنزيه البارى من فعل الظلم والقبح يشترك فيه الشيعة الإمامية والمعتزلة ولذلك يطلق لفظ (العدلية) على هذين الفريقين إلا أن بينهم بعض مخالفات في فروع المسائل^(٣).

ولقد تصدى المفيد لهذه المسائل ، وهنا نجد نص يذكر فيه : " .. وذاكر فى أصل ذلك ما اجتبنته أنا من المذاهب المتفرعة من أصل التوحيد والعدل ، والقول فى اللطيف من الكلام ، وما كان منهم لبني نوبخت^(****) رحمهم الله وما هو خلاف لآرائهم فى المقال ، وما يوافق ذلك مذهبه من أهل الاعتزال وغيرهم..."^(١) ، وكما خالف الإمام الباقر المعتزلة من قبل ، فقد خالف هشام بن الحكم أيضاً المعتزلة وهشام هو تلميذ الإمام جعفر الصادق ومن أكبر شخصيات مدرسته الكلامية ، وكان خلافه في أصل العدل فذهب إلى القول

^(٣) المفيد بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٣٤.

^(****) بني نوبخت أو آل نوبخت وهي أسرة علمية أنجبت عدداً من كبار علماء الشيعة ذكر منهم : الحسن ابن موسى وأبا سهل الفضل وإسماعيل بن أبي سهل وابن روح وغيرهم ، أما نوبخت فاسم فارسي لرجل فارسي أشتهر بعلم النجوم في أواخر الدولة الأموية وأوائل الدولة العباسية ، والكلمة معناها بالفارسية (نو، بخت) معناها الحظ الجديد .. انظر في ذلك : الحسن بن موسى النوبختي : فرق الشيعة - منشورات دار الأضواء - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٨٤ - ص (ب).

^(١) المفيد بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٣٥.

بالجبر فالكافر عنده قد كفر لعنة وسبب من قبل الله تعالى الجاء إلى الكفر وأن الله يشاء كل فاحشة ويريد كل معصية^(٢) ، وأن أعمال العباد مخلوقة الله^(٣).

نعود ونقول إن الإمامية وشيخهم المفيد وأسلافهم أثبتوا الله صفة العدل وأفرووها بالذكر دون سائر الصفات إشارة إلى خلاف الأشاعرة مع أن الأشاعرة حقيقةً لا ينكرون كونه تعالى عادلاً غايتها من حكمة العقل وإدراكه للحسن والقبح على الحق جل شأنه زاعمين أنه ليس للعقل وظيفة الحكم بأن هذا حسن من الله وهذا قبح منه تعالى . والعدلية بقاعدتهم ومرجعيتهم هذه (الحُسن والقُبح العقليان) المبرهن عليها عندهم أثبتوا جملة من القواعد الكلامية كقاعدة اللطف الإلهي ووجوب شكر المنعم ووجوب النظر في المعجزة^(٤) وعليها أثبتوا أيضاً مسألة الجبر والاختيار ، فيبينما قالت الأشاعرة بالكسب أو بالأحرى بالجبر قالت المعتزلة والإمامية بأن الإنسان حر مختار له حرية في أفعاله ، وما نؤكد عليه أن الله سبحانه وتعالى لا يترك الحسن ولا يقبل القبيح لأنه تعالى قادر على فعل الحسن وترك القبيح مع فرض علمه بحسن الحسن وقبح القبيح ، فلا الحسن يتضرر بفعله حتى يحتاج إلى تركه ولا القبيح يفتقر إليه حتى يفعله ، وهو في كل ذلك حكيم لابد أن يكون فعله مطابقاً للحكمة وعلى حسب النظام الأكمل ،

^(٢) الأشعري : مقالات الإسلاميين .. ج ١ - ص ٤١ ، يراجع أيضاً : الفصل القيم عن هشام بن الحكم وآراؤه في التجسيم والتشبيه - د. النشار : نشأة الفكر .. ج ٢ - ص ٢٢٢ - ٢٥٨.

^(٣) الشهستانى : الملل والنحل - ج ١ - ص ٣٠٨.

^(٤) آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها - ص ٨٨ ، أنظر أيضاً : محمد جواد مغنية - الشيعة والحاكمون - من ص ١٦٨-١٢٩ (عن الإمامة والحسن والقبح).

فلو كان يفعل الظلم والقبح - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً فإن الأمر في ذلك
لا يخلو عن أربع صور :-

- أ - أن يكون حاصلاً بالأمر فلا بد من أنه قبيح.
- ب - أن يكون عالماً به ولكنه مجبور على فعله وعجز عن تركه .
- ج - أن يكون عالماً به وغير مجبور عليه ولكنه يحتاج إلى فعله.
- د - أن يكون عالماً به وغير مجبور عليه فينحصر في أن يكون فعله
له عبثاً ولهموا.

وكل هذه الصور محال على الله تعالى ، ومن هنا نحكم على الله أنه
منزه عن الظلم وفعل ما هو قبيح ، ويذكر صاحب مختصر التحفة الائتمى
عشرينية أن بيان الاختلاف الواقع في مسألة النظر في معرفة الله تعالى - واجب
بالاتفاق ، ولكن هل وجوبه بالفعل أم بالشرع ؟ ذهبت الإمامية إلى الأول وأهل
السُّنَّة إلى الثاني - يتوقف عليها تحقيق مسألة الحُسْن والقُبْح ولا اختلاف فيها
فكـلـ مـنـ الـحـُسـنـ وـالـقـُبـحـ يـطـلقـانـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ معـانـ :-

المعنى الأول : كمال الشيء كالعلم ونقصانه كالجهل.

المعنى الثاني : ملائمة الطبع كالعدل والعطاء ومنافرته كالظلم والمنع .

المعنى الثالث : استحقاق المدح والثواب والعقاب عاجلاً وآجلاً⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الدهلوى (شاه غلام عبد العزيز) : مختصر التحفة الائتمى عشرية - تعریف الشيخ الحافظ غلام
محمد - اختصاره شكري الألوسى - الطبعة الأولى - إسطنبول - ب.ت. - ص ٧٠ وما بعدها

والنزاع هنا فى كونهما عقليين أو شرعين بالمعنى الثالث فقط ، فقالت الأشاعرة على لسان الفخر الرازى إن الحسن والقبح شرعايان لا غير بمعنى أن الشرع ما لم يرد بأن هذا الفعل حسن أى أن فاعله مستحق للمدح والثواب وذلك الفعل قبيح أى أن فاعله يستحق الذم والعقاب وكل ما أمر به الشارع فهو حسن وكل ما نهى عنه فهو قبيح ، وليس للعقل حكم فى حسن الأفعال وقبحها وفى كون الفعل سبباً للثواب والعقاب ، والحسن ما حسنه الشرع والقبح ما قبحه الشرع فالأمر والنهى أمارة موجبة للحسن والقبح^(٢) وذلك خلافاً للإمامية والمعتزلة الذين يرون أن الحسن والقبح عقليان بمعنى أن الأفعال فى نفسها - بصرف النظر عن الشرع - فيها جهة حسن أو قبح تقتضى مدح فاعله وثوابه أو ذمه وعقابه^(١) ، وذلك الجهة قد تدرك بالضرورة كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار^(٢) ويدرك شاه غلام ما ذهب إليه الجبائى وأتباعه من المعتزلة وهو من الشخصيات التى يستند إليها الشيخ المفید فى الاتفاques والاختلافات فى أكثر المسائل الكلامية وفي أغلب كتبه - فى أنه ليس حسن الأفعال وقبحها لذواتها

^(١) الزرای : أساس التقديس - مطبعة مصطفى البابى الحلبي - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٣٥ - ص ٢٠٨ .

^(٢) القاضى عبد الجبار الهمданى : شرح الأصول الخمسة - ص ٣٦٥ .

^(٢) العلامة الحلئي : نهاية الوصول إلى علم الأصول - مخطوطه بدار الكتب المصرية - تحت رقم ٧٣٣٨ - ص ١٣ . (وقد أورد تلميذ الشيخ المفید المقصد الثانى بأكمله من المخطوط فى أن الحسن والقبح عقليان - راجع د. صابر أبا زيد - العلامة جمال الدين بن المطهر الحلئي بين علم الأصول وعلم الكلام - دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر - الطبعة الأولى - إسكندرية - ٢٠٠٣ - ص ٣١ وما بعدها).

ولا لصفات حقيقة بل لاعتبارات وأوصاف تختلف بحسب الاعتبار كما في لطم اليتيم للتأديب^(٣).

- .. وهنا يتبدّر إلى الذهن تساؤل مفاده هل يحسن من الله إيلام العباد ؟
- أجاب المعتزلة بنعم مادامت كل أفعال الله حسنة وما دام إيلام الإنسان قد نسب الله واختلف أبو هاشم الجبائي مع أبي على الجبائي في - هل يعلم حسن إيلام الله لعباده بالشرع أم بالعقل ؟
- أجاب أبو على أنه يعلم بالشرع وأجاب أبو هاشم أنه يعلم بالعقل ، وعلى أي وجه يحسن الألم وليس في ذلك نفع يعود عليه سبحانه ؟
- أجاب أبو على الجبائي : يحسن الألم لمجرد العوض (وهل هي منفعة مستحقة نظير ما لحق الفرد من الألم ؟) ، أما أبو هاشم فقد قال : لابد من غرض آخر هو الاعتبار ذلك لأن المنافع الازمة من الاعتبار لاتتم إلا بايصال الآلام^(٤) ، وقال أتباع المعتزلة من الإمامية إنهم أي الحسن والقبح - للمطلق الأعم وأستدلوا على ذلك بوجوه أربعة :-
- الأول:** إن حسن مثل العدل والإحسان وقبح مثل الظلم والكفران والتقريب بينهم غير تام.

الثاني: إن من تساوى في تحصيل غرضه الصدق والكذب بحيث لامرجح بينهما فإنه يؤثر الصدق قطعاً بلا تردد وتوقف .

^(٣) شاه غلام محمد وترجمة الألوسي : مختصر التحفة الإثنى عشرية - ص ٧٤/٧٥.

^(٤) د. أحمد صبحي : في علم الكلام - المعتزلة - ص ٣٢٣.

الثالث: إنه لو كان الحسن والقبح شرعاً بين لكان الصلاة والزنا مثلاً متساوين في نفس الأمر قبل بعثة الرسل فجعل أحدهما واجباً والآخر حراماً ليس أولى من العكس. بل ترجيح من غير مرجع ومناف لحكمة الأمر وهو حكيم قطعاً.

الرابع: أنه لو كان الحسن والقبح شرعاً بين لكان إرسال الرسل بلاء وفتنة لارحمة لأنهم كانوا قبل ذلك في رفاهية لعدم صحة المؤاخذة بشيء مما يستلذه الإنسان ثم بعد مجئ الرسل صاروا في عذاب أبدى ببعض الأفاعيل ، ويقرر صاحب التحفة الإلثني عشرية بعد بيان فساد أدلة المعتزلة والإمامية ومن هذا حذوه أن الحسن والقبح شرعاً لاعقليان وهو المطلوب عندهم متفقاً في ذلك مع الأشاعرة⁽²⁾.

أما أهل السنة فقالت : إن العقل لا يدرك حسناً ولا قبحاً ، وإنما الحسن ما أمر به الشرع كما أوضحتنا ، والقبح ما نهى عنه الله تعالى ولو أمر بما نهى عنه لصار حسناً بعد أن كان قبيحاً .. أو نهى مما أمر به لصار قبيحاً .. بعد أن كان حسناً ، ولذا يقولون هذا حسن لأن الله أمر به وهذا قبيح لأنه نهى عنه .. وهكذا .

⁽²⁾ شاه غلام محمد وترجمة الآلوسي : مختصر التحفة - ص ٧٧/٧٥ ، انظر أيضاً : الشيخ أبو زهرة : الإمام الصادق - ص ٤٨٥.

والإمامية تقول إن العقل يدرك الحسن والقبح مستقلًا عن الشرع خلافاً للأشاعرة ويقولون أمر الله بهذا لأنه حسن ونهى عنه لأنه قبيح^(١) ، وكذا ذهبت الإمامية وأسلافهم من المتكلمين من أمثال المفید والموسوى والطوسى والمرتضى والعلامة الحلى أن الحسن والقبح أمران عقليان لا شرعيان متافقين في ذلك مع المعتزلة ، ويقرر علماؤهم أنه لو أمر الله تعالى بما نهى عنه لانقلب القبيح إلى الحسن ، ولو نهى عما أمر به لانقلب الحسن إلى قبيح^(٢) وينظر هاشم معروف أن الحسن والقبح العقليين يراد بهما صفتى الكمال والنقص كما نقول : العلم حسن والجهل قبيح فهما بمعنى الكمال والنقص كذلك ويراد بهما ما فيه المصلحة والمفسدة فالحسن ما فيه المصلحة الداعية إلى فعله والقبيح ما فيه المصلحة الداعية إلى تركه^(٣) ، ونختتم هذه الجزئية بما ذكره الشيخ أبو زهرة في كتابه عن الإمام الصادق إن الأشياء بعد ذلك تنقسم لحسنها وقبحها إلى ثلاثة أقسام :-

أولها: أشياء حسنة في ذاتها لا يمكن أن يأمر الشارع بتركها وهذه لها حسن ذاتي.

ثانيها: أشياء قبيحة في ذاتها ولا يمكن أن يطلب الشارع فعلها ، وهذه لا يقدر عاقل على فعلها إلا وهو موضع ذم الناس أجمعين.

^(١) محمد جواد مغنية : الشيعة في الميزان - ص ٧٧ ، انظر أيضاً كتابه: مع الشيعة الإمامية - ص ١٤ .

^(٢) شرح القوشجي على تجريد العقائد للطوسى : بتحقيق د. صابر أبا زيد - ص ٣٦/٣٧ ، انظر أيضاً : شرح العلامة الحلى المقصد الثالث - ص ٦٧ .

^(٣) السيد هاشم معروف الحسيني : عقيدة الشيعة الإمامية - ص ٥٠ .

ثالثها: أشياء القبح والحسن فيها نسبى كالقتل فقد يكون حسناً إذا كان لدفع الأعداء وقبيحاً إذا كان في داخل الأمة الإسلامية^(١) وبين فرقها المختلفة .

٧- القول في الرؤية :

حيث إن جميع الأمور الإلهية قد اكتملت في زمن الصادق وتبلورت كمذهب الإمامية فيما بعد حتى اتخذت صوراً متعددة كما ذكرنا من قبل وصولاً إلى الشيخ المفيد وتلاميذه وأسلافهم الذين كان لهم السهم الوافر في الدفاع عن العقيدة الإسلامية من خلال آرائهم .. فماذا كان رأيهم في مسألة رؤية الله تعالى ؟ تلك المسألة التي تناولها العديد من الأقلام بالدرس والتحليل ، وإذا كان سيدنا موسى (عليه السلام) كليم الله تعالى اشتهر رؤية الله والنظر إليه في قوله تعالى : " .. ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرنى أنظر إليك قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً وخر موسى صعقاً .."^(١) ، إذن ليس من الغريب بعد أن أدرك الإنسان مدى أهمية المعرفة العيانية أن يشتهر رؤية الله . ولكن هل رؤية الله ممكنة ؟ وإذا كانت ممكنة فما طبيعة مثل هذه الرؤية ؟

لقد انقسم المتكلمون بتصديق الإجابة عن هذين السؤالين وتعذر أقوالهم فالمعتزلة مثلاً أجمعوا - مع طوائف من الإمامية والزيدية - على أن الله تعالى لا يرى بالإبصار في الدنيا ولا في الآخرة واحتللت أيضاً فيما بينها وهل يرى

^(١) الشيخ أبو زهرة : الإمام الصادق - ص ٤٨٤ .

^(١) سورة الأعراف - آية ١٤٣ .

بالقلوب ؟ فقال أبو الهذيل العلاف وأكثر المعتزلة : نرى الله بقلوبنا بمعنى أنها نعلم الله بقلوبنا وربطوا بين الرؤية والعلم ، وأنكر هشام الفوطي وعبد بن سليمان ذلك القول^(٢) والمرجئة قالت بقول المعتزلة في نفي رؤية الله تعالى بالأبصار رغم أن هناك قوماً منهم قال : إن الله تعالى يُرى بالإبصار في الآخرة ، ولقد أحالت المعتزلة إمكان الرؤية وأنكرتها بالعقل والنقل معاً . فالعقل يحيل الرؤية – بالرغم من أنها نرجع إلى العقل عند تعارض الأخبار – لأن المشاهدة دلت على أن الرؤية لا يمكن أن تحدث إلا إذا توفرت شروط منها سلامة الحاسة ، وأن يكون الشيء جائز الرؤية ولا يكون بعيداً جداً ولا قريباً جداً ، وحكم المقابلة وغاية اللطافة وامتناع الحجاب ، وإذا كانت هناك شروط تخص الأجسام^(٣) والله تعالى ليس بجسم فلا يمكن اعتبار هذه الشروط ضميمة في رؤيته . فالمعتزلة والإمامية أنكروا رؤية الله باستخدام القضايا المنطقية الشرطية المقمعة عقلاً ، أما نقاً فقد تمسكوا بقول الله تعالى : " .. لاتدركه الأبصار .. " وكذا استنادهم إلى تعليق الرؤية بالقضية الشرطية في قصة سيدنا موسى والرؤية ، فضلاً عن التأويل المتبوع لديهم حتى الآيات التي يدل ظاهرها على الرؤية فقد أولتها المعتزلة بما يتفق ومذهبهم في إنكار الرؤية ، فهم يثبتون كل شيء بالعقل ، كما ينكرونها بالعقل ، وكذا عدم قبولهم حديث الرؤية كما جاء في البخاري لأنه من أخبار الآحاد وأخبار الآحاد عندهم وعند الإمامية لا توصل إلى العلم اليقيني

^(٢) الأشعري : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلحين - ج ١ - ص ٢٣٨ / ٢٨٩ .

^(٣) د. فتح الله خليف : مقال عن مشكلة رؤية الله - ضمن دراسات فلسفية مهداه إلى د. مذكر بإشراف د. عثمان أمين - ص ٧٤ ، وانظر تفصيلاً في الرؤية عند المعتزلة القاضي عبد الجبار الهمданى : المغني في أبواب التوحيد والعدل - ج ٤ - ص ١٤٠ وما بعدها .

ولاتوجب الاعتقاد ، أما أهل السنة فنجدهم يعتقدون أن رؤية الله تعالى واجبة سمعاً وجائزة عقلاً ، ويذهب الشيخ المفيد ابن النعمان إلى أنه لا يصح رؤية الباري تعالى بالأبصار وبذلك شهد العقل والنقل (ونطق القرآن وتواتر الخبر) عن أئمة الهدى من آل محمد ﷺ وعليه جمهور أهل الإمامة وعامة متكلميهم إلا من شذ منهم بشبهة عرضت له في تأويل الأخبار، كما أن المعتلة توافق أهل الإمامة على ذلك^(١)

وإذا كان ابن تيمية يوضح النزاع في هذه المسألة بين طائف الإمامية وغيرهم من الفرق الكلامية ويذكر أن الإمامية لهم فيها قولان :-

- فجمهور قدمائهم يثبتون الرؤية.
- وجمهور متأخرتهم ينفونها^(٢).

فال الأولى: من القدماء لم يثبتوا الرؤية بالأعيان ولكن بالقلوب وخصائص الإيمان ، ولعله يقصد بهما الصادق والباقي.

والثانية: من المتأخرین هم ما عليه المفيد وتلاميذه ومعهم المعتلة ، ومن آمالی المرتضى - وهو من تلاميذ المفيد - نورد نصاً هاماً بخصوص نفي الرؤية بالأبصار الرؤية : " واعلم أن أصحابنا لما استدلوا على نفي الرؤية بالأبصار عن الله تعالى لقوله : " لاتدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار " (آية ١٠٣ الأنعام) . وبينوا أنه تعالى تمدح بنفي الإدراك الذي هو

^(١) المفيد بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٦٤ .

^(٢) ابن تيمية : منهاج السنة النبوية - ج ٢ - ص ٢٤١ . انظر أيضاً : عبد الحليم الجندي - الإمام جعفر الصادق - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - طبعة الأولى - ١٩٨٦ م -

رؤية البصر عن نفسه على وجه يرجع إلى ذاته فيجب أن يكون في ثبوت الرؤية له في وقت من الأوقات ...^(١)

والله تعالى لا في زمان ولا يوقت بوقت ولا مكان ؛ وقد اعتمد الإمامية والمعتزلة في إبطال ماظنه أصحاب الرؤية - يقصد بهم أهل السنة والسلف - في قوله تعالى : " .. وجوه يؤمئذ ناضرة إلى ربها ناظرة (القيامة ٢٣-٢٢) على وجوه معروفة كما يذكر الشريف المرتضى لأنهم بينوا أن النظر ليس يفيد الرؤية ولا الرؤية من أحد محتملاته ودللوا على أن النظر ينقسم إلى أقسام كثيرة : منها تقليل الحدقة الصحيحة حيال المرئى طلباً لرؤيته ، ومنها النظر الذي هو الانتظار ، ومنها النظر الذي هو التعطف والرحمة ومنها النظر الذي هو الفكر والتأمل^(١) ، أما أستاذه الشيخ المفید فإنه يذكر في أوائل المقالات مسألتين مرتبطتين بمسألة الرؤية وهما :-

أ- رؤية المحترضين للرسول ﷺ وأمير المؤمنين على (عليه السلام) عند الوفاة :

والقول في ذلك عند الشيخ المفید بباب قد أجمع عليه أهل الإمامة وتواتر الخبر به عن الصادقين من الأئمة (عليهم السلام) وجاء عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال للحارث الهمданى رحمة الله شعراً :

يا جار همدان من يمت يرى
من مؤمن أو منافق قيلا

^(١) الشريف المرتضى (على بن الحسين الموسوى العلوى) : آمالى المرتضى - غرر الفرائد ودبر القلائد - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - القسم الأول - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٥٤ م - ص ٢٢ .

^(١) المرجع السابق - ص ٢٦ وما بعدها .

يعرفنى طرفه واعرفه بعينه واسمه وما فعل

وفي أبيات مشهورة يقول إسماعيل بن محمد السيد رحمة الله شعراً
ويراه المحضور حين تكون الروح بين الألهاء والحلقوم
ومتى ما يشاء أخرج للناس فتدمى وجوهم بالكلوم

ويقرر الشيخ المفید أن معنی رؤیة المحتضر لهما (عليهما السلام) هو العلم بثمرة ولايتهما أو الشک فيهما والعداوة لهما ، أو التقصیر في حقوقهما على اليقین بعلامات يجدها في نفسه وامارات ومشاهدة أحوال ومعاينة مدرکات لايرتاب معها بما ذكرناه دون رؤیة البصر لأعيانهما ومشاهدة النواظر لأجسادهما باتصال الشعاع^(۲) ، وقد قال الله تعالى : " فمن يعمل متقال ذرة خيراً يره ومن يعمل متقال ذرة شرّاً يره "^(۱) ، وأراد الله تعالى بالرؤیة هنا معرفة ثمرة الأعمال على اليقین الذي لايشوبه ارتیاب وقال الله تعالى : " من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت "^(۲) ، ولقاء الله تعالى هو لقاء جزائه على الأعمال وهي كما يقال الحُسْنَى وزيادة ، فالزيادة هي الرؤیة ، وذهب على هذا القول محققون النظر من الإمامية وقد خالفهم فيه جماعة من حشوبيتهم وزعموا أن المحتضر يرى نبيه ووجهه ببصره كما يشاهد المرئيات ، وأنهما يحضران مكانه ويجاورانه بأجسامها في المكان .. ولكن ماذا عن رؤیة الملائكة ؟ يقول الشيخ

^(۱) المفید بن النعمان : أولى المقالات - ص ۵۵.

^(۲) سورة الزلزلة - آية ۸.

^(۳) سورة العنكبوت - آية ۵.

المفید إن القول عندی فی ذلك كالقول فی رؤیته لرسول الله وأمیر المؤمنین علیهم السلام وجائز أن یراهم ببصره بأن یزید الله تعالی فی شعاعه ما یدرك به أجسامهم الشفافة الرقيقة ولا یجوز مثل ذلك فی رسول الله (ص) وأمیر المؤمنین (ع) لاختلاف بين أجسامهما وأجسام الملائكة فی التركیبات ، وهذا مذهب جماعة من متكلمى الإمامية ومن المعتزلة البلاخى وجماعة من أهل بغداد.

ب- طبقات أحكام المکلفین :

وفي باب القول فی أحوال المکلفین من رعايا الأئمة (علیهم السلام) بعد الوفاة یذكر الشيخ المفید أربع طبقات :-

الأولى : طبقة یحيیهم الله تعالی ويسکنهم مع أوليائهم فی الجنان .

الثاني : طبقة یحيیون ويلحقون بأئمتهم فی محل الهوان .

الثالث : طبقة أفق فیهم وأجوز حیاتهم وأجوز کونهم على حال الأموات .

الرابع : طبقة لا یحيیون بعد الموت حتى النشور والماب .

وفي تحلیل وشرح الطبقات الأربع یقول الشيخ المفید : فأما الطبقة المنعمۃ فهم المستبصرون فی المعرف المتمحصون للطاعات ، وأما الطبقة المعذبة فهم المعاندون للحق المسرفون فی اقتراف السيئات وأما المشکوك فی حیاتهم وبقائهم مع الأموات فهم الفاسقون من أهل المعرفة والصلة الذين اقترفوا الآثام على التحریم لها للشهوة دون العناد والإستحلال وسوفوا التوبۃ منها فاختارموا دون ذلك فھؤلاء جائز من الله تعالی دفع الموت عنهم لتعذیبهم فی البرزخ على ما اكتسبوه من الإجرام ، وتطهیرهم منها قبل الحشر ليردوا القيامة على الأمان من نار جهنم ، ويدخلوا بطاعتھم الجنان وجائز تأخیر حیاتهم إلى

يُوْمُ الْحِسَابِ لِعَقَابِهِمْ هُنَّاكُ ، أَوْ الْعَفْوُ عَنْهُمْ كَمَا يَشَاءُ اللَّهُ تَعَالَى عَزْ وَجْلُ ، وَأَمَّا
الْطَّبَقَةُ الرَّابِعَةُ فَهُمُ الْمُقْصُرُونَ عَلَى الْغَايَةِ فِي الْمَعْارِفِ مِنْ غَيْرِ عِنَادٍ
وَالْمُسْتَضْعِفُونَ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ^(١) وَهَذَا القَوْلُ عَلَى الشَّرْحِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ مَذْهَبُ
نَقْلَةِ الْآثَارِ مِنِ الإِمامَيْةِ عَلَى حَدِّ قَوْلِ الْمُفَيدِ .

٨- حقيقة التوبة عند الشيخ المفيد :

اتَّفَقَتِ الإِمامَيْةُ عَلَى أَنْ قَبْوِيلَ التُّوبَةِ تَفْضِيلٌ مِنَ اللَّهِ عَزْ وَجْلُ ، وَلَيْسَ
بِوَاجِبٍ فِي الْعُقُولِ إِسْقاطُهَا لِمَا سَلَفَ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْعَقَابِ ، وَلَوْلَا أَنَّ السَّمْعَ وَرَدَ
بِإِنْصَافِهَا لِجَازَ فِي الْعُقُولِ فَعْلَهُ فِي التَّائِبِينَ مَعَ شَرْطِ الْاسْتِحْقَاقِ ؛ وَوَافَقُوهُمْ عَلَى
ذَلِكَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَأَجْمَعُتِ الْمُعْتَزِلَةُ عَلَى خَلَافِهِمْ وَرَعَمُوا أَنَّ التُّوبَةَ مَسْقَطَةً
لِمَا سَلَفَ مِنَ الْعَقَابِ عَلَى الْوَجُوبِ وَلَيْسَ عَلَى التَّفْضِيلِ^(٢) .

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ يَقُولُ الشَّيْخُ الْمُفَيدُ إِنَّ التُّوبَةَ مَقْبُولَةٌ مِنْ كُلِّ عَاصِ مَا
لَمْ يَبْيَسْ مِنَ الْحَيَاةِ مُسْتَنْدًا عَلَى النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " وَلَيْسَ التُّوبَةُ
لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتَ قَالَ إِنِّي تَبَّتِ الْآنَ وَلَا
الَّذِينَ يَمْوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا^(٢) .

وَلَمْ يَذْكُرْ الشَّيْخُ الْمُفَيدُ الْآيَةَ الَّتِي تَسْبِقُ هَذِهِ الْآيَةَ مُبَاشِرَةً حِيثُ يُوضَحُ
الْنَّصُّ الْقُرْآنِيُّ لِمَنِ التُّوبَةُ عَلَى اللَّهِ ؟ يَقُولُ اللَّهُ عَزْ وَجْلُ : " إِنَّمَا التُّوبَةُ عَلَى اللَّهِ
لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانُوا

^(١) المفيد بن النعمان : أواخر المقالات - ص ٧٩ وما بعدها.

^(١) المصدر السابق - ص ٤٧ .

⁽²⁾ سورة النساء - آية ١٨ .

الله عليماً حكيمًا^(٣) ، ثم يورد نصاً قرآنياً آخر في قوله تعالى : " حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رب أرجعون لعلى أعمل صالحاً فيما تركت كلاً إنها كلمة هو قائلها ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون "^(٤) ، ولعل مقصد الشيخ المفید من عبارة " ما لم يبیس من الحياة " أن على الإنسان الذي ارتكب سيئة لديه فرصة للتوبة ، على اعتبار أن هناك من يعمل السيئة عن جهالة ثم يتوب الله تعالى عن قريب ولم ينتظر حتى يأتيه الموت فيطلب من ربه رجعته ليعمل صالحاً فهنا لاتفاق التوبة على الرغم من أن الله تعالى كما يذكر في كتابه العزيز دائماً هو التواب الرحيم ، ويقرر المفید أنه لا يعلم من بين أهل العلم كافة في هذا الباب اختلافاً^(١) ، فالاتفاق واضح بوضوح النص الإلهي .

وعن حقيقة التوبة لدى المفید نجد أنه يقول : " إن حقيقة التوبة هو الندم على ما فات على وجه التوبة إلى الله تعالى وشرطها هو العزم على ترك المعاودة إلى مثل ذلك الذنب في جميع حياته ، فمن لم يجمع في توبته من ذنبه ما ذكرناه فليس بتائب ، وأن ترك فعل أمثال ما سلف منه من المعاصي وهذا مذهب جمهور أهل العدل والإمامية وعبد السلام الجبائى^(٢) ، وفي القول في

^(٣) سورة النساء آية ١٧.

^(٤) سورة المؤمنون : آيات ٩٩-١٠٠.

^(١) المفید بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٦٠.

^(٢) المصدر السابق : ص ٦٠ (.. وعبد السلام الجبائى هو أبو هاشم عبد السلام بن أبي على الجبائى ولد بالبصرة عام ٥٣٧ھ ، قدم بغداد وأقام بها إلى وفاته ، أخذ علم الكلام عن والده ، تلقى وتعلم النحو ونقض كتابى السماء والعالم والكون والفساد لأرسسطو .. راجع ص ٣٤١

التبعة من القبيح مع الإقامة على مثله في القبيح - هل تصح ؟ يجيب الشيخ المفید إن التبعة من ذلك تصح ، وإن اعتقد التائب قبح ما يقيم عليه إذا اختلف الدواعي في المتروك والمعزوم عليه ، فاما إذا اتفقت الدواعي فيه لاتصح التبعة منه وهذا مذهب جميع أهل التوحيد سوى أبي هاشم الجبائی فإنه زعم أن التبعة لاتصح من قبيح مع الإقامة على ما يعتقد قبحه ، وإن كان حسناً فضلاً عن أن يكون قبيحاً^(۳).

أ - التبعة من مظالم العباد :

إن من شروط التبعة - بالإضافة إلى ما ذكرناه - إلى الله تعالى من مظالم العباد الخروج إلى المظلومين من حقوقهم بأدائها إليهم أو باستحلالهم منها على طبيعة النفس بذلك والاختيار له فمن عدم منهم صاحب المظلمة وفقده خرج إلى أوليائه من ظلامته أو استحللهم منها على ما ذكر الشيخ المفید والذي يضيف قائلاً: ومن عدم الأولياء حق العزم على الخروج إليهم متى وجدهم واستفرغ الوسع في ذلك بالطلب في حياته والوصية له بعد وفاته ومن جهل أعيان المظلومين أو مواضعهم حق العزم والنية في الخروج من الظلمة إليهم متى عرفهم وجهد وأجهد نفسه في التماسهم ، فإذا خاف موت ذلك بحضور أجله وصى به على ما تقدم في التبعة ، ومن لم يجد طولاً لرد المظالم

هامش د. أحمد صبحى - فى علم الكلام - المعتزلة - الطبعة الثانية - ١٩٧٦م - دار الكتب

الجامعة - إسكندرية)

⁽³⁾ المصدر السابق : ص ٦١

سأل الناس الصلة له والمعونة على ما يمكنه من ردها أو آجر نفسه إن نفعه ذلك ، وكان طریقاً إلى استفادة من يخرج به من المظالم إلى أهلها^(۱) ويحمل المفید القول في هذا الباب بأنه يجب على الظالمين استفراغ الجهد على التوبة في الخروج من مظالم العباد ، فإنه إذا علم الله ذلك منهم قبل توبتهم وعوّض المظلومين عنهم إذا عجز التائدون عن رد ظلماتهم (مظالمهم) ، وأن قصد التائدون من الظلم كان أمرهم إلى الله تعالى ، فإن شاء عاقبهم وإن شاء تفضل عليهم بالعفو والغفران ، وعلى هذا إجماع أهل الصلاة من المتكلمين والفقهاء^(۲).

ب- التوبة من قتل المؤمنين :

الله سبحانه وتعالى حرم قتل النفس الإنسانية في قوله تعالى: " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذالكم وصاكم به لعلكم تعقلون "^(۱) وذلك في معرض تلاوته للمؤمنين كل ما حرمه الله عليهم علينا و لا شرك به وحسن على الوالدين ولأنقتل أولادنا ولأنقرب الفواحش ظاهرها وباطنها وغير ذلك من النواهي الإلهية ؛ من هذا المنطلق نقف على قول الشيخ المفید في التوبة من قتل المؤمنين حيث نراه يقول : " .. إن من قتل مؤمناً على وجه التحريم لدمه دون الاستحلال ثم أراد التوبة مما فعله فعليه أن يسلم نفسه إلى أولياء المقتول فإن شاعوا استقادوا وإن شاعوا ألزموه الديمة ، وإن شاعوا عفوا عنه ، وإن لم يفعل ذلك لم تقبل توبته وإن فعله كانت توبته مقبولة وسقط عنه بها عقاب ما جناه ، وبهذا نطق القرآن وعليه انعقد الإجماع ، وإنما خالف فيه شذوذ من الحشوية

^(۱) نفس المصدر : ص ۶۲.

^(۲) المصدر السابق : ص ۶۳.

^(۱) سورة الأنعام - جزء من آية ۱۵۱.

والعوام ، وأما القول فيمن استحل دماء المؤمنين وقتل منهم مؤمناً على الاستحلال فإن العقل لا يمنع من توبته وقبول التوبة منه لكن السمع ورد عليه الصادقين من أئمة الهدى (عليهم السلام) ، إنه من فعل ذلك لم يوفق للتوبة أبداً ولم يتتب على الوجه الذي يسقط عنه العقاب به مختاراً لذلك غير مُجبر ولاضطر كما ورد الحديث عنهم - عليهم السلام - إن ولد الزنا لا ينجي ولا يختار عند بلوغه الإيمان على الحقيقة وإن أظهره على كل حال ، وإنما يظهره على الشك فيه أو النفاق دون الاعتقاد على الإيقان^(٢) ولعل الشيخ المفید هنا متأثر بمبدأ التقية الشيعية الإمامية كما سيأتي.

٩- القول في الوعيد والشفاعة :

أ- القول في أبواب الوعيد :

يقول الشيخ المفید في الوعيد إن من عمل الله عملاً ونقرب إلى الله تعالى بقرية أثابه الله على ذلك بالنعم المقيم في جنات الخلود ، وبني نوبخت رحمهم الله يذهبون إلى أن كثيراً من المطيعين الله سبحانه وتعالى يثابون على طاعتهم في دار الدنيا وليس لهم في الآخرة من نصيب^(١) ، ونختلف مع الشيخ المفید وجماعة من الإمامية في هذا الرأي ، فالله سبحانه وتعالى إذا كان في الوعيد وعد المطيعين بالجنة فإنه في الوعيد توعيد العاصين بالنار ، وأنه لاتحاط بين العاصي والطاعات ولا الثواب والعقاب ، فالثواب وعد من الله تعالى ، إن الله لا يخلف وعده ، كما لا يخلف الميعاد وكذا لا يترك الوعيد لأنه لم يخلق الإنسان

^(١) المفید بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٦٤ .

^(٢) المصدر السابق : ص ٢٩ .

عثاً . وذهب الإمامية إلى أن الوعيد بالخلود في النار متوجه إلى الكفار خاصة دون مرتکب الذنوب من أهل المعرفة بالله تعالى والإقرار بفرائضه من أهل الصلاة ، ووافقهم على هذا القول كافة المرجئة سوى محمد بن شبيب وأصحاب الحديث قاطبة وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك وزعموا أن الوعيد بالخلود في النار عام في الكفار وجميع فساقي أهل الصلاة ، وذهب أيضاً إلى أن من عذب بذنبه من أهل الإقرار والمعرفة والصلاحة لم يخلد في العذاب ، وأخرج من النار فينعم فيها على الدوام ، وافقهم على ذلك من عددهم وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك وزعموا أنه لا يخرج من النار أحد دخلها للعذاب ، ومن هنا أن ندخل في موضوع الشفاعة وموقف الإمامية من مرتکب الكبائر .

بـ- معنى الشفاعة لغةً واصطلاحاً :

جدير بالذكر أن لفظة الشفاعة وردت في القرآن الكريم أكثر من مرة وفي عدة آيات^(١) ، طبقاً لسياق المعنى وأسباب النزول ، وتدور أغلبها حول الأذن لهذه الشفاعة ، ومعنى الشفاعة لغةً من الشفع ، والشفع خلاف الوتر وهو الزوج^(٢) وعين شافعة تنظر نظرتين وصاحب الشفاعة بالضم وهي أن تشفع فيما

^(١) في سورة البقرة - آية ٥٥ ، وفي سورة سباء - آية ٢٣ ، في سورة يونس - آية ٣ ، وفي سورة النجم آية ٢٦ .. إلخ.

^(٢) د. محمد أحمد عبد القادر : عقيدة البعث والآخرة في الفكر الإسلامي - دار المعرفة الجامعية - الطبعة الأولى - إسكندرية - ١٩٨٦ م - ص ٢٣١ .

طلب فتضمه إلى ما عندك فتشفعه أى تزيده^(٣) ، ومشفوعاً بهذا مؤيد له ومزيد عليه ويقال شفع له أو فيه إلى فلان شفاعة أى طلب أن يعاونه ، والمشفع هو صاحب الشفاعة وصاحب الشفعة وجمعه شفاء والمشفع هو المقبول الشفاعة^(٤) .

وموضوع الشفاعة تناولتها أكثر الفرق الإسلامية ، والمفيد بن النعمان يذكر أن الإمامية اتفقت على أن رسول الله ﷺ يشفع يوم القيمة لجماعة من مرتکبى الكبائر من أمته وأن أمير المؤمنين (عليه السلام) - ويقصد به الإمام علي - يشفع في أصحاب الذنوب من شيعته وأن آئمه آل محمد ﷺ يشفعون كذلك وينجى الله بشفاعتهم كثيراً من الخاطئين ووافقهم على شفاعة الرسول ﷺ المرجئة سوى ابن شبيب وجماعة من أصحاب الحديث ، وأجمعوا على المعزلة على خلاف ذلك ، وزعمت أن شفاعة رسول الله ﷺ للمطهرين دون العاصين وأنه لا يشفع في مستحق العقاب من الخلق أجمعين^(١) ، ولقد أنكرت الخوارج الشفاعة لأهل الكبائر من المسلمين ، ولكن الإمامية اتفقت على أن مرتکب الكبائر من أهل المعرفة والإقرار لا يخرج بذلك عن الإسلام ، وإنه مسلم وإن كان فاسقاً بما فعله من الكبائر والآثام ووافقهم على هذا القول المرجئة كافة وأصحاب الحديث قاطبةً ، وأجمعوا على المعزلة وكثير من الخوارج والزيديه على خلاف ذلك وزعموا أن مرتکب الكبائر فاسق وليس بمؤمن ولا مسلم ، وإن ضم إلى فسقه كل ما عد

⁽³⁾ الفيروز آبادى (مجد الدين) : القاموس المحيط - مطبعة دار المأمون - القاهرة - الطبعة الرابعة - ١٩٣٨م - ص ٤٥.

⁽⁴⁾ د. محمد أحمد عبد القادر : عقيدة البعث والآخرة - ص ٢٣١.

⁽¹⁾ المفید بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٤٦.

تركه من الطاعات ، ومن هنا نجد الشيخ المفید يفصل القول فيما بين الإسلام والإيمان ، ويدکر اتفاق الإمامية على أن الإسلام غير الإيمان وإن كل مؤمن فهو مسلم وليس كل مسلم مؤمناً ، فالإيمان أوسع دائرة من الإسلام ؛ وإن الفرق بين هذين المعنیین فی الدين كما كان فی اللسان ، ووافقهم على هذا القول المرجئة وأصحاب الحديث وأجمعوا المعتزلة والخوارج والزیدیة على خلاف ذلك وزعموا أن كل مسلم مؤمن وأنه لا فرق بين الإسلام والإيمان فی الدين ، كما اتفقت الإمامية على أن أصحاب البدع كلهم كفار^(۲) ، وأن على الإمام أن يستتبهم عند التمکن بعد الدعوة لهم وإقامة البینات عليهم فإن تابوا عن بدعهم وصاروا إلى الصواب وإلا قتلهم لردهم عن الإيمان ، وأن من مات منهم على تلك البدعة فهو من أهل النار ، ويدکر الشيخ المفید أن المعتزلة خالفت ذلك ، وزعموا أن كثيراً من أهل البدع فساق وليس بكافر ، وهذا لا يمكن لنا أن نساوى بين مرتكبى الكبائر وبين أصحاب البدع وبين الفساق والكافار فلكل منهم عند الله حساب وعقاب أو توبة ومغفرة ومثاب .

وفي موضع آخر يقول الشيخ المفید إن رسول الله ﷺ يشفع يوم القيمة في مذنبى أمته من الشيعة خاصة فيشفعه الله تعالى ويشفع أمير المؤمنين (عليه السلام) في عصاة شيعته فيشفعه الله تعالى وتشفع الأئمة (عليهم السلام) في مثل ما ذكرناه من شيعتهم فيشفعهم ويشفع المؤمن البر لصديقه المؤمن المذنب فتتفعل شفاعته ، ويشفعه الله تعالى ، وعلى هذا القول إجماع الإمامية إلا من

^(۲) المصدر السابق : ص ۴۷ .

شذ منهم ، وقد نطق به الخطاب القرآني وتنظاھرت به الأخبار بالإذن
والموافقة^(١).

ونلاحظ أن الشفاعة عند المفید اتخذت مجالاً أوسع ولم تقتصر على الله
تعالى وإنما ورسوله ﷺ بل الإمام على والأئمة من بعده ، وفي هذا مبالغة
وغلو من الشيخ المفید ومتكلمي الإمامية.

ج- القول في المعافة :

يقول الشيخ المفید إن من عرف الله تعالى وقتاً من دهره وآمن به حالاً
من زمانه فإنه لا يموت إلا على الإيمان به ، ومن مات على الكفر بالله تعالى
فإنه لم يؤمن به وقتاً من الأوقات ، وإليه ذهب كثير من الإمامية وفقهائهم وهو
مذهب كثير من المتكلمين في الإرجاء (المرجئة) وبنو نوبخت يخالفون ذلك
مع أهل الاعتزال^(١).

ويقول إن كل عمل ذي أجزاء من العقل أمر الله تعالى بالإتيان به على
الكمال وجعله مفترضاً وسُنة يستحق به الثواب كالصلوة والصيام والزكاة والحج
وغير ذلك من الطاعات ، ثم علم سبحانه أن العبد يقطعه قبل تمامه مختاراً أو
يفسده متعمداً بترك كماله فإنه لا يقع منه شيء على وجه القرية إليه جل اسمه
ومتى ابتدأ به لقرية الله تعالى في الحقيقة فلن يقطعه فاعله مختاراً ولن يفسده
ترك كماله متعمداً ولا بد أن يصله حتى يأتي به على نظامه مؤثراً لذلك مختاراً
، وهذا القول في المقطوع والموصول لدى الشيخ المفید لاحق بباب المعافاة في

^(١) المصدر السابق : ص ٥٧.

^(١) نفس المصدر : ص ٥٩

معناه وهو مذهب هشام بن الفوطى من المعتزلة وزراة بن أعين و محمد بن الطيار وجماعة من متكلمى الإمامية (وهم تلاميذ هشام بن الحكم) وسائل الزيدية وأكثر أهل التشبيه وطوائف من المرجئة^(٢).

ويتضح مما سبق أن الشيخ المفید تحدث عن العلوم والخصوص والأسماء والأحكام والموافقة وصغار الذنوب ، ويدرك أن لأخص الخصوص صورة في اللسان وليس لأخص العموم ولا لأعممه صيغة في اللغة ، ففرق بين صورة اللسان وصيغة اللغة ، وهذا ما ستجده عند تلميذه العلامة الحلى الذي جمع بين علم الأصول وعلم الكلام وجمع بين علم اللغة والنحو والمنطق كما ذكر أن مرتكبى الكبائر من أهل المعرفة والإقرار مؤمنون بإيمانهم بالله وبرسوله وبما جاء من عنده ، وفاسقون بما معهم من كبار الآثام ولا يطلق عليهم اسم الفسق ولا اسم الإيمان ، بل قيدهما جمیعاً في تسمیتهم بكل واحد منها وامتنع من الوصف لهم بها من الإطلاق وأطلق عليهم اسم الإسلام فلا يکفر بالله تعالى من هو به عارف ولا يطیعه من هو لنعمته جاحد.

لا کفر -----> معرفة

لا طاعة -----> جد

فلا کفر حيث وجود المعرفة ، ولا طاعة مع وجود جد

ومن أقوال المفید في أوائل المقالات أن فرائض الله تعالى تؤدى بالطاعات في حدودها ، وترك الخلاف عليه في شروطها ، فعلى المُكلف عدم

⁽²⁾ نفس المصدر : ص ٦٣ .

مجاورة وتعدى الحدود والرسوم حتى لا يقع تحت ما نهى الله عنه وكان عاصياً آثماً^(١) ، ومن هنا عليه أن يتبع ما جاء به الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم وسُنّة نبيه ﷺ .

١٠ - القول في القرآن وما قيل عنه { الزِيادة والنَّقْصان }

يدرك الشيخ المفید فى نص أولى فى كتابه العقائد المشهور " أوائل المقالات فى المذاهب والمختارات " عند سرد عقائد الشيعة الإمامية فى الرجعة والبداء وتحريف القرآن : " اتفقت الشيعة الإمامية على وجوب الرجعة والبداء ، واتفقوا على أن أئمة الضلال^(*****) خالفوا فى كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه بموجب التنزيل وسُنّة النبي ﷺ وأجمعت المعتزلة والخوارج والزريدية والمرجئة وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية^(١) هذا فى تأليف. أما الزِيادة فيه والنَّقْصان فيذكر الشيخ المفید : " إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى آل محمد ﷺ باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنَّقْصان ، فاما القول فى التأليف فالموارد يقضى فيه بتقديم المتأخر وتأخير المتقدم ومن عرف الناسخ والمنسوخ والمكى والمدنى لم يرتب بما ذكرناه ، وأما النَّقْصان فإن العقول لاتحيله ولا تمنع من وقوعه ، وقد امتحنت مقالة من

^(١) المصدر السابق : ص ٤٦ ، ٥٦.

(*****) لم يفصح الشيخ المفید بما يقصده من أئمة الضلال هل هم من الإمامية الذي هو منهم أم هم من أئمة أهل السُّنّة وهم المعروفون بأنهم لم يحرروا القرآن أصلًا؟ ونلحظ أن علماء أهل السُّنّة ينعتون أئمة الشيعة بأئمة الضلال وأئمة الشيعة الإمامية ينعتون أئمة أهل السُّنّة بنفس الوصف!، والعجيب في الأمر أن المفید ملتزم في كتاباته ، فكيف يصدر منه ذلك؟!

^(١) المصدر السابق : ص ٥٢.

ادعاه وكلمت عليه المعتزلة وغيرهم طويلاً فلم أظفر منهم بحجة اعتمدها في فساده ، وقد قال جماعة من أهل الإمامة إنه لم ينقص من القرآن كلمة ولا آية ولا سورة ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين (عليه السلام) من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله ، وذلك كان ثابتاً مُنذلاً وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز ، وقد يسمى تأويل القرآن قرآن !! قال الله تعالى: "ولاتجعل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه وقل رب زدني علماً" ^(٢) فسمى تأويل القرآن قرآن ، ويقرر المفيد إن هذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف ^(١) ولاتفاق ما ذهب إليه الشيخ المفيد في هذه الجزئية حيث أن القرآن الكريم هو الكتاب الذي أنزله الله تعالى على سيدنا محمد ﷺ وليس الإمام علي بن أبي طالب ولا غيره من الصحابة الأجلاء ، وكيف يمكن لنا أن نقبل تسمية المفيد تأويل القرآن قرآن !! ، والتأويل والتفسير والفهم والشرح والفقه وغير ذلك يختلف تمام الاختلاف عن النص الإلهي المُنزل من عند الله في القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ونرى أن الشيخ المفيد يميل إلى التأويل مثل أى معتزلى أو إمامى غالى رغم اعتداله فى أغلب أفكاره الكلامية !!.

أما الزيادة فيه فمقطوع على فسادها من وجه ويجوز صحتها من وجه فالوجه المقطوع على فساده أن يمكن لأحد من الخلق زيادة مقدار سورة فيه على حد يلتبس به عند أحد من الفصحاء ، وأما الوجه المجوز فهو أن يزاد فيه

^(٢) سورة طه - آية ١١٤ .

^(١) المفيد بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٥٨ وما بعدها .

الكلمة والكلمتان والحرف والحرفان وما أشبه ذلك مما لا يبلغ حد الإعجاز ويكون ملتبساً عند أكثر الفصحاء بكلم القرآن غير أنه متى وقع لابد من أن يدل الله عليه ويوضح لعباده عن الحق فيه ، ولست أقطع - كما يقرر المفيد - على كون ذلك بل أميل إلى عدمه وسلامة القرآن عنه ويستدل على ذلك بأحاديث عن الصادق بن محمد ، وهذا المذهب خلاف ما سمعناه من بنى نوبخت من الزيادة والنقصان في القرآن ، وقد ذهب إليه جماعة من متكلمي الإمامية وأهل الفقه منهم والاعتبار^(١) ونرى أن المفيد يميل إلى عدم تحريف القرآن والقائلون من الشيعة الإمامية بعدم تحريف القرآن كثيرون منهم : ابن بابويه القمي الملقب بالشيخ الصدوق وأستاذ المفيد بن النعمان والسيد المرتضى الملقب بعلم الهدى وأبو جعفر الطوسي تلميذ الشيخ المفيد وأبو على الطبرسي ، فهؤلاء الأربعة وغيرهم من المتقدمين الذين تظاهروا بعدم اعتقاد التحريف في القرآن كما يذكر إحسان ظهير^(٢) (العالم السنّي) ويعدهم من الغرائب ووجهة نظره أنهم لجأوا إلى التظاهر خداعاً ومكرًا أو تقية وكذباً وقد جانبه الصواب حيث أنهم يصرحون بذلك في مصادرهم وكتبهم المعتمدة .. فلماذا لانصدقهم ؟

وعن الحكاية والمحكي في القرآن يقول المفيد إن حكاية القرآن قد يطلق عليها اسم القرآن وإن كانت في المعنى غير المحكي على البيان وكذلك حكاية كل كلام يسمى به على الإطلاق ، فيقال عن شعر النابغة فلان أنشد شعر النابغة وسمعنا عن فلان شعر زهير كما يقال لمن امتنل أمر رسول الله ﷺ في الدين وعمل به فلان يدين بدين رسول الله ﷺ فيطلقون هذا القول إطلاقاً

^(١) المصدر السابق : ص ٩٣ وما بعدها.

^(٢) إحسان إلهي ظهير : بين الشيعة وأهل السنة - ص ٧١

من دون تقييد وإن كان المعنى مثل ما ذكرناه من الحكاية على التحقيق ، وهذا مذهب جمهور المعتزلة ويخالف فيه أهل القدر من المجبرة^(٣) ، ومن تحليل نص المفید نرى أن إطلاق اسم القرآن على حكاية القرآن فيه نظر ، لأننا نقول قال الله تعالى في القرآن حكاية عن كذا وكذا .. إلخ ، فالقرآن الكريم وهو بصدق ذكر حكايات الأنبياء مثلًا (يوسف - موسى - عيسى ..) يذكر ما كان منهم وما وقع لهم من حكايات ومعجزات للعبرة والاتعاظ والتدبر ومعرفة قصص ما كان قبلنا ، ولانوافق ما ذهب إليه المفید من أن حكاية القرآن اسم القرآن ، وهل من أنسد شعراً لأى شاعر كمن ألف هذا الشعر ؟! أما قول المفید من أن في القرآن ناسخاً ومنسوخاً كما أن فيه محكماً ومتباهاً بحسب ما علمه الله من صالح العباد فلا خلاف في ذلك لأنه ورد في القرآن الكريم نفسه في قوله تعالى : ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثالها^(١) ، والنحو في القرآن عند المفید إنما هو نسخ ما يتضمنه من الأحكام وليس هو رفع أعيان المُنزل منه كما ذهب إليه كثير من أهل الخلاف^(٢) ، ومن المنسوخ في القرآن قوله تعالى : "والذين يُتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصيّة لآزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج"^(٣) وكانت العدة للزوجة بالوفاة للزوج بحكم هذه الآية حولاً ثم نسخها قوله تعالى : "والذين يُتوفون منكم ويذرون أزواجاً يترصّن بأنفسهن

^(١) المفید بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٥٩.

^(٢) سورة البقرة : آية - ١٠٦ .

^(٣) المفید بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٦٠ .

^(٤) سورة البقرة : جزء من آية - ٢٤٠ .

أربعة أشهر وعشراً^(٤) واستقر هذا الحكم باستقرار شريعة الإسلام . وكان الحكم الأول منسوخاً والآية به ثابتة غير منسوبة وهي قائمة في التلاوة كناسخها بلا اختلاف ، وهذا مذهب الإمامية وجماعة من أصحاب الحديث وأكثر المحكمة والزيدية ويخالف فيه المعتزلة وجماعة من المجردة ويزعمون أن النسخ قد وقع في أعيان الآيات كما وقع في الأحكام ، وقد خالف الجماعة شذوذ انتما إلى الاعتزال وأنكروا النسخ في باقي القرآن على كل حال وحکى عن قوم منهم أنهم نفوا النسخ في شريعة الإسلام على العموم وأنكروا أن يكون الله تعالى نسخ فيها شيئاً على جميع الوجوه والأسباب.

ويوضح المفيد أن القرآن ينسخ بعضه بعض ولاينسخ شيئاً منه السنة بل تنسخ السنة به كما تنسخ بمتلها من السنة قال الله تعالى : " ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها "^(١) ، ولايصح أن يماثل كتاب الله تعالى غيره ولايكون في كلام أحد من خلقه خير منه ولا معنى لقول أهل الخلاف (نأت بخير منها) في المصلحة لأن الشيء لا يكون خيراً من صاحبه بكونه أصلح منه لغيره ، ولايطلق ذلك في الشرع ولاتحقيق اللغة ، ولو كان كذلك لكان العقاب مثلاً خيراً من الثواب وإبليس خيراً من الملائكة والأنبياء !! وهذا قول فاسد مُحال ، والقول بإن السنة لاتنسخ في القرآن - وهذا صحيح - مذهب أكثر الشيعة الإمامية وجماعة من الفقهاء وأصحاب الحديث ويختلفه كثير من الفقهاء والمتكلمين^(٢).

^(٤) سورة البقرة : آية - ٢٣٤ .

^(١) سورة البقرة : آية ١٠٦ .

⁽²⁾ المفيد بن النعمان : أولى المقالات - ص ٦٢/٦١ .

ويذكر الشيخ أبو زهرة وهو بصدق الحديث عن القرآن ما ادعاه الكليني عن الصادق أنه يرى أن القرآن الكريم قد اعتبره النقص وأن عبارة (آل محمد) قد حذفت من القرآن في كل موضع كانت فيه ، وإن نسبة هذا النقص المزعوم والحذف الموهوم إلى الصادق - افتراء على الله ورسوله وأحفاده ، فلعن الله صاحب هذه الفرية ومن حذا حذوه ، ويعود ويقول إن كبار الإمامية في الماضي والحاضر - منهم من يزيل هذا الغبار وينقل الصحيح والصدق عن أبي عبد الله جعفر الصادق ، فالشريف المرتضى مثلاً - وهو تلميذ الشيخ المفيد - يقرر الصدق في النقل عن ذلك الإمام النقى التقى ويقول إن القرآن كان في عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مؤلفاً على ما هو عليه الآن وكان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان حتى عين جماعة من الصحابة بحفظه له وأنه كان يعرض على النبي ﷺ ويتلى عليه وأن جماعة من الصحابة مثل عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي ﷺ عدة ختمات^(١) ، وكل ذلك وغيره يدل بأدئني تأمل أنه كان مجموعاً مرتبًا غير مبتور ، وإن من خالف ذلك من الإمامية والحسوية لا يعتد به حيث أن هناك من الإمامية الاثنى عشرية في الماضي - ومنهم الشيخ المفيد - وفي الحاضر ومنهم آل كاشف الغطاء وهاشم معروف الحسيني وغيرهما - يزيلون ذلك الريب والشك الذي اعتمدوه في صحيح نص القرآن الكريم الذي حفظه الله تعالى.

١١ - مسألة الإمامة :

^(١)الشيخ محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية - دار الفكر العربي - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٥٧ م - ج ٢ - ص ٥٦٢ (في تاريخ المذاهب الفقهية) .

أ - تمہید :

إن اختلاف الفرق الإسلامية في الأصول والعقائد وانقسامها إلى خارج وشيعة إمامية وأشاعرة ومعترلة وغير ذلك لا يُستدعي اختلافها في التشريع والفقه وفروعه ، وحتى الفرقة الواحدة المتفقة في أصول العقائد قد تختلف في المسائل الفقهية وتنتمي إلى أكثر من مذهب واحد من المذاهب الأربع المعرفة لدى أهل السنة ، وقد اختلف علماء الإمامية في أكثر المسائل الفقهية بنحو لا يكاد الباحث يجد اثنين من علمائهم متفقين في جميع المسائل وأحياناً ينقى علماء الإمامية (الذين يزعمون أن فقههم جعفرى وحديثهم كلينى) مع علماء المذاهب الأربع في مسائل الفقه والتشريع مع ما بينهم من خلاف وتبابين في الأصول^(١) - على الأقل في مسألة الإمامة (الأصل الرابع عند الإمامية والزاد عن أصول أهل السنة والجماعة) ، وكانت مسألة الإمامة - وما زالت - من أبرز المسائل الخلافية بين المسلمين وساعدت على تعدد الفرق وأحدثت فجوات واسعة بينهم أكثر من أي مسألة أخرى وألف فيها كل من السنة والشيعة عشرات المجلدات وكتب فيها وعنها عشرات المؤلفين والعلماء وكانت ولا تزال من أبرز ما حدث بينهم وأسوأها أثراً على مسيرة الإسلام وتطبيق مبادئه خلال تلك القرون المتالية من تاريخه ، وصدق الشهريستاني مؤرخ الفرق حين قال إن أول خلاف نشأ في

^(١) هاشم معروف الحسيني : أصول التشيع (عرض ودراسة) - دار القلم - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٩٨١ - ص ١١٧ ، انظر أيضاً : بخصوص نقاط اختلاف ما كتبه العالم الباكستاني المقيم بأمريكا.

Ahmed (Akbar .S) : Islam Today , A Short The Muslim World – I.B.Tauris – Publishers – London – New-York – 1999-P.42-44.

الإسلام كان في مسألة الإمامة^(٢) ، ومهما يكن الأمر فالإمامية أو الخلافة أو الرياسة كلمات تعبّر عن معنى واحد وهو الرياسة العامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن الرسول ﷺ واحترام الإمام من احترام الرسول لأنّه نائب الرسول على حد قول علماء الإمامية وأنّه القائم على دين الله والأمين على حفظه ورعايته وتتفيد تعاليمه بأمانه وإخلاص لاتشوبهما شائبة ، والإمامية لغة التقدّم ، نقول أم القوم وبهم : تقدّمهم والإمام ما انتبه الناس من رئيس أو غيره هادياً كان أو ضالاً ، ويطلق لفظ الإمام على الخليفة . ومن هنا اقترن لفظ الإمامة بالخلافة . والإمام هو السلطان الأعظم وإمام الرعية ورئيسهم وأمّمت القوم في الصلاة إماماً واثبتم به أي أفتدي ، ويطلق لفظ الإمام كذلك على القرآن الكريم فهو إمام المسلمين ، وعلى الرسول ﷺ فهو إمام الأئمة وعليهم جميعاً الاتّمام بسنته التي نص عليها^(١) . ومن المفهوم اللغوي لكلمة إمام نستطيع أن ندرك سبب إطلاق هذا الاسم على حاكم المسلمين ، كما وجدهنا تراداً بين الإمامة والخلافة ، ويفسر الشيخ أبو زهرة ذلك قائلاً: سُميَت خلافة لأنَّ الذي يتولاها ويكون الحاكم الأعظم للMuslimين يخلف النبى ﷺ في إدارة شئون المسلمين وتسمى الإمامة لأنَّ الخليفة كان يُسمى إماماً ولأنَّ طاعته واجبة ولأنَّ الناس يسيرون وراءه كما يصلون وراء من يؤمنهم للصلوة^(٢) ، ولم ترد لفظة الإمامة في القرآن

^(١) الشهري: الملل والنحل - ج ١ - ص ٢٤ (إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان).

^(٢) د. على أحمد السالوس: مع الشيعة الإمامية في الأصول والفروع - دراسة مقارنة في العقائد - دار التقوى للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - مصر - ١٩٩٧م - ج ١ - ص ٢٧.

^(٣) الشيخ محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية - ج ٢ - ص ٢١ وما بعدها.

الكريم وإنما ورد لفظ إمام وكذا أئمة^(٣) ، وينظر الحسيني أن السلطان خليفة الرسول ﷺ ووحى الله في بلاده وظله الممدود على عباده^(١) ، وعلى ما في النص الأخير من مبالغة ومجاورة ، فسنرى ماذا كان تصور الإمامية وشيخهم المفيد في مسألة الإمامة.

ب- تصور الشيخ المفيد للإمامية :

يرى البعض أن الإمامية عند الإمامية الائتية عشرية^(٢) وغيرهم من الشيعة كالنبي والإمام عندهم كالنبي ، غير أنه لا يطلق عليه لفظ النبوة ، وهذا ما يؤكده ما روى عن الكليني عن محمد بن مسلم إنه قال : سمعت أبا عبد الله (ال氤氲) يقول : الأئمة بمنزلة رسول الله ﷺ إلا أنهم ليسوا بأنباء ولا يحل لهم من النساء ما يحل للنبي ﷺ فأما ما خلا ذلك فهم بمنزلة رسول الله ﷺ^(٣) وروى أيضاً عن جعفر (وهم دائماً ينسبون روایتهم إلى الإمام جعفر الصادق)

^(١) يراجع في ذلك : سورة البقرة - آية ١٢٤ ، سورة الأنبياء - آية ٧٣ ، وسورة التوبه آية ١٢ وسورة القصص - آية ٤١ .

^(٢) هاشم معروف الحسيني : أصول التشيع - ص ١٢٠ (وقد قام المؤلف بالهجوم على الأستاذ على عبد الرزاق في كتابه الإسلام وأصول الحكم بخصوص صلاحيات الإمام وال الخليفة عند المسلمين وأن رسالة محمد لاتشمل السلطة الدينية والدنيوية وإنما هي رسالة كرسالة سيدنا موسى وسيدينا عيسى (عليهما السلام) .. راجع ص ١٢٢ وما بعدها).

^(٣) بخصوص الاعتقاد الإمامية وأسلافهم باثني عشر إماماً أولهم الإمام على بن أبي طالب وأخوه الإمام المهدى المنتظر صاحب الزمان - راجع المفيد بن النعمان - الاختصاص - طبعة طهران - ١٣٧٩ هـ - ص ٢٣٣ وما بعدها .

^(٤) محمد بن يعقوب الكليني : الكافي في الأصول - كتاب الحجة - باب في أن الأئمة بمن يشبهون ومن مضى - ج ١ - ص ٢٧٠ .

أنه قال : " نحن خزان علم الله ، نحن ترجمة أمر الله ، نحن قوم معصومون أمر الله تبارك وتعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا ، نحن الحجة البالغة من دون السماء وفوق الأرض^(١) ، وعلى ذلك يكفر الإمامية كل من ينكر إمامتهم المعصومين ويضعون الإمامية في مرتبة النبوة. أما الشيخ المفيد بن النعمان فيقول بكل وضوح وصراحة اتفقت الإمامية على كفر من أنكر إمامته أحد من الأئمة وجد ما أوجب الله تعالى له من فرض إطاعته فهو كافر ضال مُستحق الخلود في النار^(٢) ، وفي موضع آخر يقرر أن الإمامية اتفقت على أن الإمامة بعد النبي ﷺ في بنى هاشم خاصة ثم في علي والحسن والحسين ومن بعده في ولد الحسين دون ولد الحسن إلى آخر العالم.. وأن رسول الله ﷺ استخلف أمير المؤمنين (عليه السلام) في حياته ونص عليه بالإمامية بعد وفاته وإن من دفع ذلك عنه دفع فرضا من الدين^(٣) ، ولقد قالت الآتشي عشرية بالنصر الجلّي والزیدیة بالنصف الخفي ، ويدرك علماؤهم أن منطلق الإمامية هو منطلق النبوة بالذات والهدف الذي من أجله وجبت النبوة هو نفسه الهدف الذي من أجله تجب الإمامية ، فالإمامية واجبة ، وكما أن النبوة لطف من الله ، كذلك الإمامية لطف من الله أيضاً ، والنبوة لطف خاص والإمامية لطف عام ، وهذه المسألة من أهمات المسائل التي دار الخلاف فيها بين الإمامية وأهل السنة الذين ينكرون نص الرسول ﷺ على إمامية من بعده أياً كان وأنه تركهم على المحجة

^(١) المصدر السابق : ج ٢ - ص ٢٦٩.

^(٢) المفيد بن النعمان : كتاب المسائل (نقلأً عن البرهان في تفسير القرآن) المقدمة - ص ٢٠ - طبعة إيران - ب.ت.

^(٣) المفيد بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٤٨ ، ٥٣.

البيضاء ويدرك صاحب عقائد الإمامية أن الإمامة لطف يجب نصبه على الله تعالى تحصيلاً للغرض ، والإمامية هي الأصل الرابع في معتقدات الشيعة الإمامية وهي أصل الخلاف بين الشيعة وسائر الفرق الإسلامية وتعريف الإمامة لدى الإمامية والمفید بن النعمان هي رياسة الدين والدنيا ومنصب إلهي يختاره الله سابق علمه ويأمر النبي ﷺ بأن يدل الأمة عليه ويأمرهم بإتباعه^(١).

وفي باب الفرق بين الإمامية وغيرهم من الشيعة وسائر أصحاب المقالات يذكر المفید بن النعمان أن تسميته للمذهب يعرف بإمامية ووصف الفريق من الشيعة بالإمامية لقولهم بالإمامية ، فهو علم على من دان بوجوب الإمامة وجودها في كل زمان ، وأوجب النص الجلي والعصمة والكمال لكل إمام ثم حصر الإمامة في ولد الحسين بن علي وساقها إلى الرضا على بن موسى لأنه وإن كان في الأصل علمًا على ما دان من الأصول بما ذكره دون التخصيص لمن قال في الأعيان فإنه قد انتقل من أصله لاستحقاق فرق من معتقديه ألقاباً بأحاديث لهم وبأقوالهن أحدهنها فغلبت عليهم في الاستعمال دون الوصف بالإمامية وصار هذا الاسم في عرف المتكلمين وغيرهم من الفقهاء وال العامة^(٢). أما الزيدية فهم القائلون بإمامية أمير المؤمنين على بن أبي طالب

^(١) الزنجاني : عقائد الإمامية .. ج ٣ - ص ٥ ، وعن الإمام وشروطه وطريقة تعينه وأدلة الإمامة وانطباقها على الإمام على العقلية والنفاذية - راجع ص ٧، ٨ ، ثم عرض المؤلف أدلة النقل من القرآن واستخدامهم التأويل لتوكيد معتقداتهم مع إيراد حوالي ثلاثين حديث من كتب الثقة - راجع ص ٩ ، ١٠ .

^(٢) المفید بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٤٢ ، الإرشاد - ص ١٨٦ .

والحسن والحسين وزيد بن علي رضي الله عنهم ، وبإمامية كل فاطمى وما إلى نفسه وهو على ظاهر العدالة ومن أهل العلم والشجاعة وكانت بيته على تجريد السيف للجهاد.

وأورد المفيد الفرق بين الإمامية والمعتزلة في الإمامية حيث اتفق أهل الإمامية على أنه لابد في كل زمان من إمام يحتاج إليه عز وجل به على المكفيين ويكون بوجوده تمام المصلحة في الدين ، وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك وجواز خلو الأزمان من إمام موجود وشاركتهم في هذا الرأي وخالف الإمامية فيه الخوارج والزيدية والمرجئة والعامة والمنتبون إلى الحديث ، واتفقت الإمامية على أن إمام الدين لابد أن يكون معصوماً من الخلاف لله تعالى عالماً بجميع علوم الدين كاملاً في الفضل بائناً من الكل وأجمعت المعتزلة وغيرها من الفرق التي ذكرها المفيد على خلاف ذلك وجوزوا أن يكون الأنمة عصاة في الباطن ومن يقارب الآثام ولا يجوز الفضل ولا يكمل علوم الدين ، والإمامية عند الإمامية لا تثبت إلا بالنص على عينه والتوفيق ، وأجمعت المعتزلة والخوارج والزيدية والمرجئة وأصحاب الحديث على خلاف ذلك وأجازوا الإمامية في من لامعزع له ولا نص عليه ولا توقف ، وإذا كانت الإمامية في نظر المفيد بعد النبي ﷺ في بنى هاشم خاصة ثم في علي وأبنائه إلى آخر العالم ، فالمعتزلة ومن ذكرناهم من الفرق على خلاف ذلك وأجاز سائرهم إلا الزيدية خاصة الإمامية في غير بنى هاشم وأجازتها في غير ولد الحسين^(١).

^(١) المصدر السابق : ص ٤٣/٤٤.

ح - عصمة الأئمة :

إن العصمة في أصل اللغة هي ما اعتصم به الإنسان من الشيء كأنه امتنع به عن الوجود فيما يكره ، وليس هو جنساً من أجناس الفعل ومنه قولهم اعتصم فلان بالجبل^(١). موضوع عصمة الأئمة من العقائد الثابتة لأصل الإمامة لدى الإمامية ، ولكن ما الذي أثار الشيعة الإمامية لقول بعضهم بعصمة الإمام ودفعهم إلى الدفاع عنها وبحثها بحثاً كلامياً وفقرياً ؟

يقرر الشيخ المفید أن هذا الأمر مرده إلى أربعة أسباب:

أولاً: هو أن الإمام صاحب السلطة لا الأئمة كما يدعى الأشاعرة ، فيبينما تعلن الأشاعرة عصمة الأئمة مستتدلين إلى الأصل المشهور (الإجماع) مُتخذين من الحديث المشهور "لاتجتمع أمتي على ضلاله" ، فإن الشيعة الإمامية تعلن عصمة الإمام مستتدلين أيضاً على أصلهم المشهور لمولاة الإمام ، وأن الأرض لا تخلو من قائم بالحق وعلى الحديث الشيعي " ومن مات ولم يعرف إمامه مات ميتةً جاهلية " طبقاً لرواية الكليني في الكافي.

ثانياً: نسب الإمامية للإمام العلم الإلهي ، وهو علم سرى في كتب وجواجمع - الجفر والجامعة ومصحف فاطمة .. إلخ ، وعلم ما كان وما هو كائن وما سيكون ، وأن حامل هذا العلم الإلهي لابد وأن يكون معصوماً من الخطأ والنسيان .

^(١) والعصمة من الله تعالى هي التوفيق الذي يسلم به الإنسان مما يكره ، إذا أتى بطاعة ، وذلك مثل إعطائنا رجلاً غريراً حبلاً ليتشبث به فيسلم - انظر في ذلك : الشيخ المفید بن النعمان - أوائل المقالات - ص ٧٩/٨٠.

ثالثاً: النور الإلهي نور محمد ﷺ كيف يكون مستودعاً ومستقراً في إمام ويكون هذا الإمام عرضه للخطأ^(١)؟ وهنا مدخل للغنوصية في مصدرها الأفلاطيني المحدث كما يقرر النشار^(٢).

رابعاً: الإمام مصدر الأحكام وله وحده مطلق التصرف في أعناق المسلمين وكل ما يمس حلالهم وحرامهم ، وكما أنهم لم يوافقوا أهل السنة على الإجماع لم يوافقوا الكثير وأكثر على القياس فحين حرموا القياس لجأوا إلى الحكم المباشر من الإمام. لا إجماع إذن ولاقياس وإنما نص قرآنى أو حديث متواتر عن إمام من الأئمة المعصومين في نظرهم .. فأى نظر هذا ؟!.

وبخصوص الإجماع وأخبار الآحاد يذكر المفيد إن إجماع الأمة حجة لأن يتضمن قول الحجة وكذلك إجماع الشيعة حجة لمثل ذلك دون الإجماع المتعارف عليه ، فاجماع الإمامية يثبت حقاً من جهة الإمام الحجة ، الإمام القائم ، إمام الزمان . ويغالى المفيد ويدرك أنه لو قال وحده قوله لم يوافقه عليه أحد من الأنام لكان كافياً في الحجة والبرهان ، وإنما جعلنا الإجماع حجة به إذ هو أعظم الأمة قدرًا وهو المقدم على سائرها في الخيرات ومحاسن الأقوال والأعمال ، وهذا مذهب أهل الإمامة ، ويخالفهم فيه المعتزلة والمرجئة والخوارج وأصحاب الحديث من القدرية في أهل الإجبار^(١) (الجبرية). أما عن أخبار الآحاد فيقرر المفيد أنه لا يجب العلم ولا العمل بشيء من أخبار الآحاد ولا يجوز

^(١) المفيد بن النعيم : شرح عقائد الصدوق - ص ٦٢ وما بعدها.

^(٢) د. النشار : نشأة الفكر - ج ٢ - ص ٢٩٩.

^(١) المفيد بن النعيم : أوائل المقالات - ص ٥٧.

لأحد أن يقطع بخبر الواحد في الدين إلا أن يقترب به ما يدل على صدق رواية على البيان ، وهذا مذهب جمهور الشيعة الإمامية وكثير من المعتزلة والمُحكمة وطائفة من المرجئة ومُخالف لما عليه الفقهاء وأصحاب الحديث^(٢).

المهم في الأمر أن الإمامية يقررون أن الإمام كالنبي في عصمه وصفاته وعلمه بما في ذلك في غلو واضح ، أضف إلى ذلك أنهم يعتقدون أن أئمتهم كانوا محظيين بالعلوم الإلهية ، ويستندون إلى حديث شيعي في قول جعفر بن محمد (عليه السلام) إن الله عَلِمَ نَبِيَّهُ التَّزْيِيلَ وَالتَّوْيِيلَ فَعَلَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ (عليه السلام) قال : وَعَلِمَنَا اللَّهُ^(٣)

ويذكر الشيخ المفيد في الاختصاص قول الإمام على (عليه السلام) : " سلوني قبل أن تقدوني فو الذي فلق الحبة وبرا النسمة لو سألتمني عن آية في ليل نزلت أو في نهار أنزلت مكيها ومدنيها سفريها وحضرりها ناسخها ومنسوخها مُحكمها ومتشابهها وتأويلها وتزييلها لأخبرتكم به "^(٤).

وتعتقد الإمامية وأسلافهم أن علياً (عليه السلام) لم يكن واسع المعرفة في علوم القرآن فحسب ، بل كان واسع الاطلاع في الحديث أيضاً فقد كتب الإمام على عن رسول الله (عليه السلام) أحاديث كثيرة ضمنه صحف توارثها الأئمة من بعده وكانت إحدى الصحف المذكورة تسمى **الجفر** وهو وعاء من أدم فيه علم النبيين وعلم العلماء الذين مضوا من بنى إسرائيل وهناك صحيفة أخرى تسمى "

^(٢) المصدر السابق : ص ٩٢ ، ١٣٩ انظر أيضاً : الإرشاد للمفيد - ص ٢٣٧ .

^(٣) الكليني : أصول الكافي - ج ٤ - ص ٥٤٥ .

^(٤) المفيد بن النعمان : الإختصاص - طبعة إيران - طهران - هـ ١٣٧٩ - ص ٣٦ .

مصحف فاطمة " وحجمه يزيد على حجم القرآن بثلاث مرات على روایة الكليني في الكافي ، ويقصد بالمصحف هنا كتاب الحديث لأن الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله الله تعالى إلى النبي ﷺ للإعجاز والتحدي ولتعليم الأحكام والعبادات والمعاملات وغير ذلك ، وأنه لانقص فيه ولا تحريف ولا زيادة وعلى هذا إجماع الإمامية وعلمائهم ومتكلميهم^(١) إلا من شذ منهم.

ولقد نسبت إلى الإمام الصادق أقوال مثل العلم بما كان وما هو كائن وما سيكون إلى يوم القيمة ، وإن عنده **الجفر** منها : الجفر الأبيض وفيه زابور داود وتوراة موسى وإنجيل عيسى وصحف إبراهيم عليهم السلام والحلال والحرام ، والجفر الأحمر فهو السلاح يفتحه صاحب السيف أو القائم للقتل^(٢) .

وعن حقيقة الجفر يروى لنا ابن خلدون أن هارون بن سعيد العجل - وهو من الزيدية الإمامية - كان له كتاب يرويه عن الصادق وفيه علم ما سيقع لأهل البيت على العموم ولبعض الأشخاص على الخصوص منهم ، وقع ذلك لجعفر الصادق ونظرائه عن طريق الكرامة والكشف الذي يقع لمثلهم من الأولياء ، وكان مكتوباً في جفر على جلد ثور صغير رواه عنه هارون العجل وسماه الجفر باسم الجلد الذي كتب فيه ، كما كان في باطنته تقسير لبعض آيات القرآن

^(١) آل كاشف الغطاء : الشيعة وأصولها - ص ٢٠٦ .

^(٢) د. أحمد صبحي : نظرية الإمامة لدى الشيعة الائتية عشرية - دار المعرفة - مصر - الطبعة الأولى - ١٩٦٩ م - ص ٣٧٤ .

الكريم^(١) ، ويرد د. الفياض إن هذه الصحف التي يدعى الإمامية بوجودها وينسبونها إلى الإمام الصادق ليس لها أى أهمية في الوقت الحاضر مع فرض وجودها ، فهي أولاً لم تصل إلينا (كعالم شيعي) ، وثانياً إنها لم تكن من بين كتب الحديث الإمامية الأربع المعتبرة عندهم والتي هي بمثابة الصحاح الستة عند أهل السنة وكتبهم المعتبرة هي :-

- كتاب الكافي للكليني المشتمل على الأصول والفروع والروضه ، وقد جمع فيه مؤلفة ١٦٠٩٩٠ حديثاً وتزيد على مافى الصحاح الستة .
- كتاب من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق (ابن بابويه القمي) والذى شرح الشيخ المفيد اعتقاداته مع أوائل المقالات.
- الإستبصار لشيخ الطائفة محمد بن جعفر الطوسي .
- التهذيب للطوسي أيضاً^(٢)

وجدير بالذكر أن طائفه من الأحاديث الواردة في تلك الكتب يتطرق إليها الشك وأخبارها أخبار آحاد ، فقد دأب علماء الشيعة الإمامية ومتكلموهم المعتدلين ومنهم المفيد بن النعمان والسيد الشريف المرتضى والطوسي وغيرهم - على عدم الإعتراف بحجية الأحاديث التي تضمنتها تلك المجموعة دون بحث في ثقة رواتها وفحص دقيق لمتونها ، ولكن يجب ألا ننكر إن بعضهم يعتد بها وبما جاء في بطونها ويعتبرونها سندًا قوياً لبيان وجهة نظرهم وخاصة عندما

^(١) ابن خلدون : المقدمة - طبعة دار الشعب - ب.ت - ص ٢٣٤ .

^(٢) د. الفياض(عبد الله خليل) : تاريخ التربية عند الإمامية وأسلافهم من الشيعة بين عهدى الصادق والطوسى - الدار المتحدة للنشر والتوزيع - بغداد - الطبعة الثانية - ١٩٨٣ م - ص ٤٧ وما بعدها (وهذه الكتب مذكورة في أكثر من مصدر ومرجع شيعى وسنوى).

يناقشون علماء أهل السنة والجماعة وفى قضايا الخلاف بينهم. ولكن الشيخ المفید يذكر أن هذه الأحاديث نكناها عن رسول الله ﷺ كما يكنز هؤلاء ذهبهم وورقهم وذلك فى رواية لجابر بن زيد عن الإمام الباقر ، كما روى المفید أن جعفرًا بن محمد (عليه السلام) قال من جاءنا يلتمس الفقه والقرآن والتفسير فدعوه^(١) ، والعجيب فى الأمر أن الشيخ المفید يقرر إن أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة الذين نقلوا عن أبي عبد الله (عليه السلام) من الثقة على اختلافهم فى الآراء والمقالات فكانوا أربعة آلف رجل من أصحابه^(٢) ويرى بعض المستشرقين أن الخطورة تكمن فى إنتشار الحركة الشيعية وبخصوص الضغط على الأئمة وشيعتهم والحد من هذا الإنتشار للحركة الشيعية لخطورتها على سلطة الكيان السياسى يقول فون جرونو Von.G.E. لقد وجدت الحكومة السنوية نفسها مضطرة إلى تحطيم الحركة الشيعية لا لأنها خطرة من الناحية السياسية فحسب بل لأن إعتقد الشيعة بعصمة أئمتهم فى الأمور العقائدية والخلاقية قد يؤدى فى حالة بعض الغلاة من الشيعة الإمامية إلى تحطيم جوهر الإسلام^(٣).

وختاماً لعرض مسألة الإمامة وتصوره لدى الشيخ المفید بن النعمان والإمامية يجدر بنا أن نذكر المفهوم المرجعى لكتابات غير المسلمين إستناداً إلى ما قاله الكليني فى أن حجة الله لا تقوم على خلقه بدون الإمام ، وإن معرفة الأئمة شرط للإيمان وإن طاعة الأئمة واجبة كطاعة الرسول ﷺ وإن الأئمة

^(١) المفید بن النعمان : الإختصاص - ص ٦٦ ، انظر أيضاً : آمالى المفید - ص ١٣.

^(٢) المفید بن النعمان : الإرشاد .. - ج ١ - ص ٢٤٩.

^(٣) Grune Ban (Von) : Medieval Islam. Chicago. 1956- P. 188.

لهم الخيار في تحليل الأشياء وتحريمها وأنهم معصومون مثل الأنبياء ...^(٢) ، ولقد استبط المحققون من غير المسلمين نفس هذا المفهوم من تصور الإمامة المذكور لدى معتقد الإمامية ، فهذا البطريق هو جيس Patrik Hugec يقول إن الشيعة الإمامية إنما يخلعون على الأئمة صفات الله تعالى^(٣) ، ومحقق آخر وهو I.Vanw يقول إن استمرار حضور الإمامة في العالم بصفة دائمة إنما يمنح النبوة مكانة جانبية !!^(٤) أما المحقق فيليب حتى H. Phillip. يتحدث عن إمامية الشيعة وينظر أن النبي ﷺ كان قد جعل الوحي - أى القرآن - واسطة بين الله والإنسان ، ولكن الشيعة حولوا هذه الواسطة إلى شكل الإنسان يعني الإمام ، ولقد زاد الشيعة في كلمة الإيمان (آمنت بالله وأمنت بالقرآن الذي ليس مخلوقاً) كلمة أخرى وهي إنني آمنت بالإمام الذي اختاره الله تعالى ، وهو يشارك صفات الألوهية وهو منقذ للإنسانية !!^(١) إلى هذا الحد كان تأثير آراء الإمامية الغلاة منهم - في آراء المستشرقين والمحققون من غير المسلمين وفتح ثغرات نقدية لطعن الإسلام في الصميم ، ليس هذا فحسب بل إن للإمامية عقائد متفرعة عنها ونذكر منها البداء والتقية والرجعة ، وهي من العقائد التابعة للإمامية ومما يشنع به الناس على الشيعة الإمامية ، ويزدرى به عليهم أيضاً

^(٢) الكليني : الكافي في الأصول - ج ٢ - ص ٢٢٩ وما بعدها.

^(٣) Thomas (Patrick. H.) , Dictionary of Islam, - London - 1885 - P.574.

^(٤) H.A.R. Gibb and J. H. Karmen Short or Encyclopaedia of Islam, leiden - 1953 - P.228.

^(١) Phillip. K. Hitti, History of the Arabs,- London.- 1953 – P.248 (Friest Class).

بشهادة أحد علمائهم وحاجتهم^(٢) ، وسئلني الضوء على هذه العقائد التابعة
 بإيجاز لنرى موقف الشيخ المفيد منها كممثل للإمامية المعتدلة .

د - البداء :

ومعنى البداء الظهور بعد الخفاء ؛ وهو مصدر بدا يbedo بداء أى ظهر
 ظهوراً ويستعمل في العرف بمعنى الظهور بعد الخفاء ، فيقال : " فلان كان
 عازماً على كذا ثم بدا له فعل عنده "^(٣) ، والبداء لغة إستصواب شيء بعد أن
 لم يعلم .. وقال الفراء بدا لى بداء أى ظهر لى رأى آخر وأنشد قائلاً :

لو على العهد لم يخنه لدمنا ٠٠ ثم لم يبد لى سواه بداء

وقال الجوهرى : وبدا له في الأمر بداء أى نشأ له فيه رأى ، وذكر أيضاً " بدا
 لى بداء أى تغير لى رأى على ما كان عليه "^(١) ، وفي هذا المعنى أستعمل هذا
 اللفظ في القرآن الكريم في آيات عديدة^(٢) بمعنى الظهور بعد الخفاء ، وثجيز
 الشيعة الإمامية هذا البداء الله تعالى^(٣) كما تنص على ذلك نصوص كتبهم

^(٢) يراجع في ذلك الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها - ص ١٦٣ ()
 وهذا لا يمنع من أنه يدافع عن وجهة نظر الإمامية بعد ذلك بتقديم مبررات القول بالبداء وإن
 من يشنع من الناس عليهم ما هو إلا متخيل ().

^(٣) السيد محسن الأمين : الشيعة بين الحقائق والأوهام - طبعة بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة -
 ١٩٧٧ م - ص ٤٥/٤٦.

^(١) ابن منظور : لسان العرب - طبعة مصر - ج ١٤ - ص ٦٦.

^(٢) يراجع سورة الزمر - آيتان ٤٧ ، ٤٨ ، سورة الجاثية - آية ٣٣ ، آل عمران - آية ١١٨
 والأعراف - آية ٢٢ .. الخ

^(٣) إحسان ظهير : بين الشيعة وأهل السنة - ص ١٧٦.

ومصادرهم المعتمدة منها ما روى عن الإمام جعفر الصادق أنه كان يقول بإمامية أبنه إسماعيل بعده ولما مات إسماعيل في حياته قال: " ما بدا الله في شيء كما بدا في إسماعيل ابني " ^(٤) ، ويعلّق الشيخ المفید على هذا النص في فقرة رائعة قائلاً : " .. وأما ما اعتنّت به الإسماعيلية من أن إسماعيل رحمه الله كان الأكبر وأن النص يجب أن يكون للأكبر فلعمري إن ذلك يجب إذا كان الأكبر باقياً بعد الوالد ، وأما إذا كان المعلوم من حاله أنه يموت في حياته ولا يبقى بعده فليس يجب ما ادعوه بل لامعنى للنص عليه ولو وقع لكان **كذباً** ، لأن معنى النص أن النصوص عليه خليفة الماضي فيما كان يقوم به ، وإذا لم يبعد بعده لم يكن خليفة فيكون النص حينئذ عليه **كذباً** لامحاله ، وإذا علم الله أنه يموت قبل الأول فأمره باستخلافه لكان الأمر بذلك **غشاً** مع كون النص **كذباً** لأنه لفائدة فيه ولا غرض صحيح ، فيبطل ما اعتمدوه وما ادعوه وتوهموا فاسداً من قبل أنه ليس لأحد من أصحابنا إعتراف بأن أبا عبد الله (عليه السلام) نص على أبنه إسماعيل ولاروى راو ذلك في شاذ من الأخبار ولا في معروف منها ، وإنما كان الناس في حياة إسماعيل يظنون أن أبا عبد الله (عليه السلام) ينص عليه لأنه أكبر أولاده ، وبما كانوا يرونـه من تعظيمـه فلما مات إسماعيل رحمـه الله زالت ظنـونـهم وعلمـوا أن الإمامـة في غيرـه فتعلـق هؤـلاء المـبطـلونـ بذلك الـظنـ وجعلـوه أصلـاً وادـعوا أنه قد وقعـ النـصـ وليسـ معـهمـ فيـ ذـلـكـ أـثـرـ ولاـخـيرـ .

^(٤) ابن بابويه القمي : كمال الدين وتمام النعمة - طبعة طهران - ج ١ - ص ٦٩ - ج ١٣٩٥ هـ . انظر أيضاً النوبختي : فرق الشيعة - ص ٦٤ ، القمي (سعد بن عبد الله) : كتاب المقالات والفرق - طبعة طهران - ١٩٦٣ م - ص ٧٨ ، كما ورد مثل ذلك في الكافي للكليني - ج ٢ - ص ٣٢٧ وغيرها من المصادر.

يعرفه أحد من نقلة الشيعة ، وإذا كان معتمدهم على الدعوى المجردة من برهان فقد سقط بما ذكرناه. فأما الرواية عند أبي عبد الله (اللعنة عليهما السلام) من قوله : ما بدا له في شيء كما بدا له في إسماعيل فإنها على غير ما توهموا أيضاً من البداء في الإمامة ، وإنما معناها ما روى عن أبي عبد الله أنه قال إن الله تعالى كتب القتل على أبني إسماعيل مرتين فسألته فيه فعفا عن ذلك فما بدا له في شيء كما بدا إسماعيل يعني به ما ذكره من القتل الذي كان مكتوباً فصرفه عنه ، وعلى ذلك إجماع فقهاء الإمامية ومعهم فيه أثر عنهم عليهم السلام إنهم قالوا مهما بدا الله في شيء فلا يبدو له في نقل نبى عن نبوته وإمام عن إمامته ولا مؤمن عن إيمانه ، وإذا كان الأمر كذلك فقد بطل ما اعتمدوه وجعلوه دلالة على نص أبي عبد الله على إسماعيل ، فأما من ذهب إلى إماماً محمد بن إسماعيل بنص أبيه عليه فإنه منتفض القول فاسد الرأى من قبل إنه إذا لم يثبت لأسماعيل إماماً في حياة أبيه لاستحالة وجود إمامين بعد النبى ﷺ في زمان واحد لم يجز أن تثبت إماماً محمد لأنها تكون حينئذ ثابتة بنص غير إمام ، وذلك فاسد بالنظر الصحيح^(١) ، اتفقت الإمامية على إطلاق لفظ البداء في وصف الله تعالى وإن ذلك من جهة السمع دون القياس^(٢) ، ويقول الشيخ المفيد في موضع آخر من معنى البداء ما يقوله المسلمون باجتماعهم في النسخ وأمثاله من الإفقار بعد الإغفاء ، والإمراض بعد الإعفاء ، والإماتة بعد الإحياء ، وما ذهب إليه أهل العدل خاصة من الزيادة في الآجال والأرازق والنقصان منها

^(١) الشيخ المفيد بن النعمان : الفصول المختارة من العيون والمحاسن - حققه مصطفى الداوى - نشر مكتبة قم المقدسة - طهران - ب.ت - ص ٢٥٠ وما بعدها .

^(٢) الشيخ المفيد : أوائل المقالات - ص ٤٦ .

بالأعمال ، فاما إطلاق لفظ البداء فيقرر المفید أنها تتحقق بالسمع الوارد عن الوسائل بين العباد وبين الله تعالى ، ولو لم يرد به سمعاً یعلم هو صحته ماجوزوا إطلاقه على المعانى التى لاتأبها العقول ، وليس بينه وبين كافة المسلمين الذين ينکرون البداء على الله من غير الإمامية أى خلاف على حسب رأيه ، وإنما الخلاف من خالفهم فى اللفظ دون ما سواه^(٣) .

وبالجملة فالبداء هو منزلة فى التكوين كمنزلة النسخ فى التشريع فكما أن نسخ الحكم وتبدلاته بحكم آخر مصالح وأسراراً بعضها غامض وبعضها ظاهر ، فكذلك فى الإخفاء والإبداء فى عالم التكوين ، فالله سبحانه وتعالى فى كتابه : " كل يوم هو فى شأن "^(٤) " يمحوا الله ما يشاء ويثبت وعنه ألم الكتاب "^(٥) ، ولايقصد بذلك الانتقال من عزم إلى عزم أو من حال إلى حال لحصول شيء لم يكن حاصلاً أو لم يكن الله به عالماً فكل ذلك ما لايجوز إطلاقه على الله تعالى ، ولكن الله يحدد الآجال و يجعلها مشروطة فى الامتداد بالبر وفي الانقطاع بالفسق ، فالبداء من الله يختص بما كان مشترطاً فى التقدير^(١).

وعقيدة البداء مرتبطة ووثيقة الاتصال بعقيدة إطلاق الأنمة على الغيب^(٢) ، والله تعالى يظهر لنا من أفعاله ما لم يكن فى حسابنا ولا تقديرنا من

^(١) المصدر السابق : ص ٩٤.

^(٢) سورة الرحمن : آية - ٢٩.

^(٣) سورة الرعد : آية - ٣٩.

^(٤) آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها - ص ١٦٥ ، انظر أيضاً د. أحمد صبحى: نظرية الإمامة - ص ٣٧٨ وما بعدها.

^(٥) جار الله العراقي : الوشيعة فى عقائد الشيعة - ص ١٨٣.

مرجعية أن البداء لغة هو الظهور^(٣) ، ومصداقاً لقوله تعالى : " وبدأ لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون "^(٤) وتقول العرب: بدا لفلان عمل حسن وبدا له كلام فصيح ، وينقسم البداء إلى نوعين: البداء مقبول ، وأخر غير مقبول ، وهو الذي اعتمدته الغلاة من الشيعة الإمامية ، والبداء لدى الشهريستاني (مؤرخ الفرق) له معانٍ ثلاثة :-

الأول: البداء في العلم وهو أن يظهر له خلاف ما علم .

الثاني: البداء في الإرادة وهو أن يظهر له صواب عمله خلاف ما أراد وحكم

الثالث: البداء في الأمر وهو أن يأمر بشيء ثم يأمر بعده بخلاف ذلك^(٥).

ويقرر الموسوي أن الأنبياء وأنممة الدين أجمعوا على تحقيق البداء بالنسبة إلى الله تعالى ، ويعتمد على ما جاء في الكافي عن الصادق: ما عظم الله بمثل البداء ، وما بعث نبياً قط حتى يقول له بالبداء ويسرد روایات كتبهم أن الصادق كان يقول: لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما افتروا من الكلام في البداء ، وما عبد الله بشيء مثل القول بالبداء وإن الإيمان بالبداء أفضل العبادة^(١) .. وغير ذلك من المبالغات الشيعية والتي ليس فيها ما يثبت صحة ذلك القول المنسوب إلى الإمام جعفر الصادق.

^(٣) المفيد بن النعمان: شرح عقائد الصدوق - ص ٢٤/٢٥.

^(٤) سورة الزمر : آية - ٤٧.

^(٥) الشهريستاني : الملل والنحل - ج ١ - ص ١٠٩ .

^(١) الموسوي الزنجاني: عقائد الشيعة الإمامية الائتية عشرية - ج ١ - ص ٣٤/٣٥ .

وفي المقابل نجد نصير الدين الطوسي في نقد المُحصل يذكر قول الإمامية بالبداء وإنها لم تقع إلا في رواية ردها عن الصادق ، وإنه جعل بعده ابنه إسماعيل القائم مقامه بعده فظهر من إسماعيل عمل ما ارتضاه أبوه فجعل إسماعيل بعده ابنه موسى فسُئل الصادق عن ذلك فقال : " بدا الله في إسماعيل " هذه رواية يقول فيها الطوسي إن خبر الواحد لا يوجب علمًا ولا عملاً^(٢) ، ورغم اتفاقه في هذه الجزئية مع الشيخ المفيد إلا أن المفید لا ينكر البداء أصلًا ، ومن هذا وذاك فقد أشکل على الفهم بتصديق معنى البداء ومراده ومن هنا وقعوا في إنكاره وبالغوا فيه تزييهاً لله تعالى عن ذلك فأخرجوه من قدرته وسلطانه زعمًا منهم أن معنى البداء فيه تعالى ليس إلاً ما هو المتتحقق فيما نحن البشر من ظهور الشيء للشخص بعد الجهل به ، وعدم الإحاطة بجميع جهاته ، وهذا المعنى من البداء مستحيل بالنسبة إليه تعالى إذ المفروض أنه تعالى ذات محيط بما سواه إحاطة واقعية لا ما يفهم من معنى الإحاطة فهو تعالى محيط بكل شيء حدوثاً وبقاءً إحاطةً واقعيةً .

فلباب القول في البداء هو بقاء اختياره تعالى بعد حدوث الأشياء كثبوت الاختيار له تعالى عند حدوثها فكما أنه تعالى قبل إيجاد الأشياء له أن يختار الإيجاد ولله أن يختار العدم - وهذا ما عبر عنه المفید من ورود السمع في الإمامة بعد الإحياء - فكذا بعد الإيجاد له أن يختار عدم البقاء ففي كل آن هو في شأن من الإيجاد بالنسبة إلى ما لم يوجد بعد والإبقاء بالنسبة إلى ما وجد ، والإمامية في الحقيقة لاتعني أن شيئاً قد بدا الله كان عنه - تعالى - خافياً أو أنه

^(٢) انظر في ذلك : شرح نصير الدين الطوسي على محصل أفكار المقدمين .. للرازى - مكتبة الكليات الازهرية - ص ١٦ وما بعدها.

انقل من حال إلى حال ، ولكن كما أن نسخ الحكم وتبديله بحكم آخر مصالح للعباد ، كذلك في الإخفاء والإبداع في عالم التكوين مصالح وحكم تنصر عنها العقول . والله سبحانه له الأمر من قبل ومن بعد ، ولعل ما ذهب إليه الشيخ أبو زهرة قريب من هذا الرأي حيث يقول عن الإمامية قولهم بالبداء هو تغيير مظاهر إرادة الله في الأشياء وهو في الخلق يقابل النسخ في الأحكام ، فكما أن الله تعالى ينسخ من الأحكام ما نرى حكمة نسخه كذلك يغير في التكوين بمقتضى إرادته في الخلق والتدبر ولكنه يختلف عنهم في ابتداء القول في البداء ويرجعها إلى زمن المختار الثقفي عندما كان يدعى أنه يخبر عن الغيب فإذا وقع الأمر على خلاف ما أخبر قال : قد بدا لريكم^(١) .. ولكن العلامة فضل الله الزنجاني في تعليقه على أوائل المقالات للشيخ المفيد يقول : إن لفظ البداء يطلق على معنيين :-

- **الأول** : هو الظهور ، وهذا في الأصل في هذه اللفظة من حيث الوضع اللغوي.

- **والثاني** : هو الانتقال والتحول من عزم إلى عزم ، بحصول العلم أو الظن بشيء بعد ما لم يكن حاصلاً^(١).

والبداء بالمعنى الأخير مما لا يجوز إطلاقه على الله تعالى لاستلزم حدوث العالم وتتجدد مما دلت الأدلة القطعية على نفيه عنه تعالى ، والشيخ المفيد يؤكد على أن الخلاف خلاف لفظي .

^(١) الشيخ أبو زهرة : الإمام الصادق - دار الفكر العربي - الطبعة الثانية - القاهرة - ب.ت - ص ٢٣٤.

^(١) الشيخ المفيد بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٩٤ (تعليق الزنجاني).

ويعد الشيخ أبو زهرة ويركز إن كان البداء هو التغيير في المقدور فذلك ما لم يقله أحد من أهل السنة لأن تغيير لعلمه وذلك لا يجوز^(٢) ، رغم تأكيدهات صاحب الكافي بأحاديث منسوبة إلى الإمام الصادق ولقد ورد في مسنده^(٣) أخبار في مجموعها تدل على أن البداء في نظره هو أن يظهر للناس ما أكنه الله تعالى في علمه وذلك لا ينافي علم الله تعالى ، ومن هنا أيضاً نجد المعترضة^(٤) الذين يتفق معهم الإمامية في أصل التوحيد والعدل وبعض الأصول والعقائد في مرحلة الشيخ المفيد - لا يوافقون على عقيدة البداء وينكرنها لاستحالتها على الله تعالى متلقين في ذلك مع أهل السنة.

هـ التقى :

والمبدأ الثاني بعد البداء هو مبدأ التقى أو عقيدة التقى الإمامية الشيعية المنبثقة والتابعة لعقيدة الإمامة لديهم . والتقى أن يخفي الشخص ما يعتقد دفعاً للأذى وعلى حد قول العلامة المظفرى إن التقى من الوقاية فهي جنة تدار بها المخاوف والأخطار^(١) ، وإن الأصل في ثبوت التقى هو إجازة الله تعالى للمؤمنين إذا كان في حال ضعف ، وهو أن يظهروا المولاية لاعدائهم من الكفار ، وقد قال الله تعالى : " لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن

^(١) الشيخ أبو زهرة : الإمام الصادق - ص ٢٣٥.

^(٢) الإمام جعفر الصادق : المُسند - دار الفكر - بيروت - ب.ت - ج ١ - ص ٧٣.

^(٣) انظر في ذلك تفصيلاً القاضي عبد الجبار الهمذاني : المُعنى في أبواب التوحيد والعدل - ج ١ - ص ٦٥ - ٦٦.

^(٤) محمد رضا المظفرى : عقائد الإمامية - مطبوعات النجاح - القاهرة - الطبعة الأولى - ٤٠ ص ١٣٨١ هـ -

يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم ثقة ويحذركم الله نفسه^(٢) ، ويدرك إحسان ظهير إنما هو الأمر بالإبقاء من الكفار لا الأمر بالنفاق والكذب والله تعالى أباح لمن أكره على كلمة الكفر أن يتكلم بها إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان ، لكن لم يكره أحداً من أهل البيت على شيء من ذلك ، ويرمى الإمامية من الشيعة بالكذب والنفاق والكفر لجوازهم التقية^(٣) ولقد رخص الله تعالى للمؤمن أن ينطق بالكفر تقيةً إذا تعرض للموت والهلاك من الأعداء حفاظاً على نفسه ودينه ، فقد قال الله تعالى : "إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان"^(٤) ، كما سوغ النبي ﷺ لآل ياسر أن ينطقوا بكلمة الكفر وقلوبهم مطمئنة بالإيمان^(١) ، ورغم ذلك قال لهم صبراً آل ياسر فإن موعدكم الجنة وذلك لأنه رأى تعذيب الكفار والمرتكبين لهم ولجماعة من أصحابه وحملهم على الشرك وإظهارهم الكفر والشيعة الإمامية كانوا منذ زمن الحكم الاموي في اضطهاد وأذى ، وما كان يسوغ أن يسكنوا عن مظالم الأمويين لولا التقية ، ولهذا كان الإمامية أكثر المسلمين أخذًا بمبدأ التقية التي هي من الأمور التي يشنع بها بعض الناس على الشيعة ويزدرى عليهم بها ويؤكد آل كاشف الغطاء أن ذلك جهل منهم (أى الناس) بمعناها وبموقعها وحقيقة مغزاها ولو تثبتوا في الأمر وترثروا في الحكم وصبروا وتبصروا لعرفوا أن الشيعة الإمامية في قولهم بالتصديق فإنهم يقررون ما هو ضرورة في العقول وعليه جلت الطياع وغرائز البشر

^(٢) سورة آل عمران : آية - ٢٨.

^(٣) إحسان إلهي ظهير : بين الشيعة وأهل السنة - ص ١٦٦ وما بعدها.

^(٤) سورة النحل : آية - ١٠٦.

^(١) الإمام محمد أبو زهرة : الإمام الصادق - ص ٢١١.

وشرعية الإسلام في أسمى أحكامها وجوهيات مشروعيتها وتلازم فيه العقل والعلم جنباً إلى جنب وكتفاً إلى كتف ، ومن ضرورة العقول أن كل شيء وكل إنسان مجبول على الدفاع عن نفسه والمحافظة على حياته ، وهي أعز الأشياء عليه وأحبها إليه ، نعم قد يهون بذلها في سبيل الشرف وحفظ الكرامة وصيانة الحق ومهانة الباطل وغير ذلك ، ويورد لنا مبررات الأخذ بالتقية وأسبابها وأن الشريعة أجازت للMuslim في مواطن الخوف على نفسه أو عرضه إخفاء الحق والعمل به سراً ريثما تنتصر دولة الحق وتغلب على الباطل ، والعمل بالتقية له أحكامه فتارة يجب كما إذا كان تركها يستوجب تلف النفس من غير فائدة وأخرى يكون رخصة كما لو كان في تركها والظهور بالحق تقوية له ، فله أن يضحي بنفسه وله أن يحافظ عليها ، وثالثة يحرم العمل بها كما لو كان ذلك موجباً لرواج الباطل واحتلال الحق وإحياء الظلم والجور !!⁽¹⁾ ، ولقد وردت في التراث الشيعي القديم روایات كثيرة تدعو إلى التقية رددها الإمامية عن الإمام الصادق إن حقاً أو باطلًا ، إن صدقًا أو كذبًا لكنها في أمهاات كتبهم المعترفة والمعتمدة ، فإنه يروى أن الصادق قال: "التقية ديني ودين آبائي ولادين لمن لا تقية له".⁽²⁾

والنقية عند الشيخ المفيد هي كتمان الحق وستر الاعتقاد فيه ، ومكانته المخالفين وترك مظاهرتهم بما يعقب لهم . وإنها جائزة في الدين عند الخوف على النفس ، وقد تجوز في حال دون حال للخوف على المال ولضرور من

⁽¹⁾ آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها - ص ١٦٦ / ١٦٧.

⁽²⁾ الكليني : الكافي في الأصول - ج ٢ - ص ٢٣٣.

الاستصلاح واللطف ، ويقول إنها قد تجب و تكون فرضاً وتجوز أحياناً من غير وجوب و تكون في وقت أفضل من تركها ويكون تركها أفضل ، وإن كان فاعلها معذوراً ومعفواً عنه متضلاً عليه بترك اللوم عليها^(٣) ويقرر المفيد في أوائل المقالات أنها جائزة في الأقوال أيضاً وربما وجبت فيها لضرب من اللطف والاستصلاح ولا يجوز من الأفعال في قتل المؤمنين ولا فيما يعلم أو يغلب أنه استفساد في الدين ؛ وهذا مذهب يخرج عن أصول أهل العدل وأهل الإمامة دون المعزلة والزيدية والخوارج والعامنة المتساوية بأهل الحديث^(٤)

ولاندري لماذا يذكر المفيد أهل العدل ثم يذكر المعزلة فهل ينسب الإمامية إلى أهل العدل رغم أن هذا اللقب مشهور للمعزلة ؟ ثم كيف ينعت أهل الحديث بالعامنة ، هل يقصد بهم أهل الحديث من السنة أصحاب الصاحب الستة أو أهل الحديث من الإمامية أصحاب الكافي وصحابه من أصحاب الكتب المعتبرة لديهم ؟!. على كل حال إذا كانت التقية بالمعنى الشيعي أو المعنى السنوي فال الأول له علماؤه يدافعون عنه ، وبيؤكدون أن ما يقصده الفريق الثاني من فهم معنى التقية ويتهمون الإمامية بالكذب والنفاق والضلال ليس لهم حق في ذلك ، ويثبتون بالأدلة أن عظماءهم سحقوا التقية تحت الأقدام وقدموا هيكلهم المقدسة قرابين للحق على مشانق البغى والظلم^(١) ، وفي المقابل نجد هجوم ابن تيمية السلفي عليهم بأشد ألفاظ السباب وبيؤكد أن ما تنتظاه به الرافضة (الإمامية)

^(٣) الشيخ المفيد : شرح عقائد الصدوق - ص ٦١.

^(٤) الشيخ المفيد : أوائل المقالات - ص ٧٣ ، ص ١٣٥.

^(١) آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها - ص ١٦٨/١٦٩.

هو من باب الكذب والنفاق^(٢) والله أعلم بحقيقة الأمر والآن ننتقل إلى المبدأ الثالث والمتعلق أيضاً بالإمامية وهي الرجعة .

و- الرجعة :

من الأفكار المرتبطة بالإمامية لدى الشيعة الإمامية ، وكذا بفكرة المهدى المنتظر وكثير من الباحثين يرد فكرة الرجعة إلى الأفكار اليهودية المدسوسة بين المسلمين التي تولى إثماها عبد الله بن سبا اليهودي الأصل وفكرة الرجعة أى رجوع الأموات قبل البعث والنشور عند ظهور القائم الشيعي المعذوم المزعوم على حد قول علماء السنة^(١) وهناك باحثان يذهبان إلى أن التشيع كان مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام بعداوة أو حقد ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه في يهودية ونصرانية وزرادشتية وهندية .. إلخ ، وعلى حد قول أحمد أمين في فجر الإسلام^(٢) والمقرizi في الخطط^(٣) فاليهودية ظهرت في التشيع بالقول بالرجعة والنصرانية ظهرت في التشيع في قول بعضهم إن اللاهوت اتحد بالناسوت في الإمام وأن النبوة والرسالة لاتقطعان أبداً . ومن

^(١) ابن تيمية : منهاج السنة النبوية - ج ١ - ص ١٥٩ ، انظر أيضاً : إحسان ظهير : بين الشيعة وأهل السنة - ص ١٧٤/١٧٥ ، وهو من علماء السنة الذين يهاجمون الإمامية بضراوة وقوه ويورد مقوله عالم شيعي هندي معاصر هو السيد إمداد إمام في ان مذهب الإمامية وأهل السنة عينان تجريان إلى مختلف الجهات وإلى القيامة تجريان هكذا متبعين ولا يمكن اجتماعهما أبداً ، وهذا ما يرفضه أى معتدل من الفريقين في سبيل التقارب بين السنة والشيعة .

^(٢) إحسان إلهي ظهير : بين الشيعة وأهل السنة - ص ١٤٣ وما بعدها .

^(٣) أحمد أمين : فجر الإسلام - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة ١٣ - القاهرة - ١٩٨٢ م - ص ٢٧٧ .

^(٤) المقرizi : الخطط - ج ١ - ص ٣٦٢ . (انظر أيضاً : ما ذهب إليه المستشرق جولدتسهير في العقيدة والشريعة - ص ١٩١ وما بعدها .. بخصوص العناصر المسيحية وامتزاجها بفكرة المهدوية) .

هنا ظهر الغلو والغلة فى التشيع من القول بتنا藓 الأرواح والتجمسي والتتشبيه والحلول والرجعة وغير ذلك . وجدير بالذكر أن الاعتقاد بفكرة الرجعة يكاد يكون من المجمع عليه عند الشيعة الإمامية ولا خلاف بينهم فى ذلك ، وقد أفرد إمام متكلمى الشيعة الإمامية وفقهائهم - الشيخ المفيد - باباً فى القول فى الرجعة يقول إن الإمامية اتفقت على وجوب الرجعة - رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا - قبل يوم القيمة ؛ وإن الله تعالى يرد قوماً من الأموات إلى الدنيا - فى صورهم التى كانوا عليها فيعز منهم فريقاً ويذل فريقاً ، ويفصل بين المحقين والمبطلين وبين المظلومين والظالمين وذلك عند قيام مهدي آل محمد^(١) أو المهدى المنتظر الذى سيظهر يوماً ما ويملا الدنيا عدلاً وقسطاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً على حد قول الشيعة.

ويتضح من النص السابق للمفيد أنه ممن يؤمنون برجمة المهدى المنتظر وأن الراجعين إلى الدنيا فريقان .. الفريق الأول: من علت درجته فى الإيمان وكثرت أعماله الصالحات وخرج من الدنيا على اجتناب الكبائر والموبقات فيريه الله تعالى دولة الحق ويعزه بها ويعطيه من الدنيا ما كان يتمناه . الفريق الآخر : من بلغ الغاية فى الفساد وانتهى فى خلاف المحقين إلى أقصى الغايات ، وكثير ظلمه لأولياء الله واقترافه السيئات فينتصر الله تعالى لمن تدعى عليه قبل الممات ويسفى غيظهم منه بما يحله من النقمات ثم يصير

^(١) الشيخ المفيد : أوائل المقالات - ص ٥٢ ، انظر أيضاً للشيخ المفيد كتاب الإرشاد فى تاريخ حجج الله على العباد - ص ٤٠٢ / ٣٩٨ . (عن الرجعة وروايته أحاديث عن محمد الباقر ووالده جعفر الصادق انظر أيضاً د. مصطفى الشكعة: إسلام بلا مذاهب - الدار المصرية اللبنانية - الطبعة ١٣ - القاهرة - ١٩٩٧ م - ص ٢٠٣ وما بعدها .

الغريقان من بعد ذلك إلى الموت ومن بعده إلى النشور وما يستحقون من دوام الثواب في الجنة أو دوام العقاب في النار^(٢).

وقد جاء القرآن الكريم بصحة ذلك وتناظرت عين الأخبار ، والإمامية بأجمعهم على ذلك إلا من شذ وتأول على الوجه الذي يخالف ما ذهب إليه القوم ، وفي موضع آخر يذكر المفید أن الإمامية وإن اتفقت على وجوب رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيمة إلا أنه كان بينهم في معنى الرجعة اختلافاً والاختلاف الذي أشار إليه هو أن جماعة من الشيعة الإمامية كانوا يُؤولون الأخبار الواردة في الرجعة على طريق الاستفاضة إلى رجوع الدولة ورجوع الأمر والنهاي إلى الأمة وإلى شيعتهم وأخذهم بمحارى الأمور دون رجوع أعيان الأشخاص ، والباعث لهم على هذا التأويل هو عجزهم عن فصيح القول بها نظراً واستدلاً وإثبات عدم استحالها عقلاً^(١). وعلى كل حال فالرجعة ليست من الأصول التي يجب الاعتقاد بها والنظر إليها وإنما كما يقرر الشيخ المفید " اعتقدنا بها تبعاً للآثار المتتبعة لأئمة أهل البيت الذين ندين بعصمتهم من الكذب وهي من الأمور الغيبية التي أخبروا عنها ولا يمتنع وقوعها"^(٢) ، أى أن الشيخ المفید يربط بين الاعتقاد بعصمة الأئمة والاعتقاد بالرجعة ، ولقد اعتقدت بها الإمامية نظراً لصلتها بنظرية الإمامة عندهم.

١٢ - الأخرويات عند المفید بن النعمان :

^(٢) الشيخ المفید : أوائل المقالات - ص ٥٧ ، ٩٠ .

^(١) المصدر السابق : ص ٥٨ وما بعدها.

^(٢) نفس المصدر : ص ٨٤ وما بعدها.

من المعلوم أن الأخرويات من المباحث السمعية التي لمجال للنظر الفلسفى فيها إلا أن من الباحثين من يكشف عن وجود جوانب عقلية برهانية وجدلية في موضوع الأخرويات وأن أصول السمعيات المتعلقة بالأخرويات لابد أن تكون عقلية وفقاً لما ذهب إليه فخر الدين الرازى ومن قبله المعتزلة وبعض الفرق الكلامية الإسلامية كالزيدية من الشيعة من أن العقل سابق على السمع أسبقية الأصل على الفرع^(١) والإيمان باليوم الآخر في الإسلام جزء لا يتجزأ من الإيمان بالدين والعقيدة الإسلامية ، وتعُد ركناً أصيلاً من أركان العقيدة الإسلامية لما ورد من آيات كثيرة تفيد ذلك.

وما يعني هنا موقف الشيخ المفید بن النعماں من القضايا الكلامية لمشكلة الأخرويات وينقسم الحديث في ذلك إلى قسمين :-

الأول : عن أصحاب القبور^(٢).

والثاني: عن أهل الآخرة^(٣).

وعن القسم الأول يفصل الشيخ المفید القول في نزول الملکین على أصحاب القبور ومسائلهما عن الاعتقاد ، ويقول إن ذلك صحيح وعليه إجماع الشيعة الإمامية وأصحاب الحديث ، وتفسير مجمله أن الله تعالى ينزل على من يريد تعييه بعد الموت ملکين اسمهما مبشر وبشير فيسألاته عن ربه جلت

^(١) انظر تصدير د. أحمد صبحى لكتاب عقيدة البعث والآخرة فى الفكر الإسلامي للدكتور / محمد أحمد عبد القادر - ص ٧ وما بعدها.

^(٢) المفید بن النعماں : أوائل المقالات - ص ٥٦.

^(٣) المصدر السابق : ص ٦٢ ، ٦٣ .

عظمته وعن نبيه ووليه فيجيبهما بالحق الذى فارق الدنيا على اعتقاده والصواب ، ويكون الغرض فى مسائلتها استخراج العلامة بما يستحق من النعيم فيجد أنها حسنة فى الجواب ، وينزل جل جلاله على من يريد تعذيبه فى البرزخ ملكين اسمهما ناكر ونکير فيوكلاهما بعذابه ، ويكون الغرض من مسائلتها له استخراج علامة استحقاقه من العذاب بما يظهر من جوابه من التجلج عن الحق أو الخير عن سوء الاعتقاد أو إيلامه وعجزه عن الجواب ولاينزل المكان من أصحاب القبور بعد الموت لما وصفناه^(١) ، ومن هنا يؤكّد الشيخ المفید أن هذا هو مذهب متكلّم الإمامية ولأخلاف فى ذلك مع بقية الفرق والمذاهب الإسلامية.

أما قوله فى تعيم أصحاب القبور وتعذيبهم فمن المعلوم أن مسألة عذاب القبر تمثل واحدة من تلك المسائل السمعية المتعلقة باليوم الآخر^(٢) ومن هنا نجد الشيخ المفید يطرح تساؤلاً مفاده : على أى شئ يكون الثواب لهم والعذاب عليهم ، ومن أى وجه يصل إليهم ذلك ، وكيف تكون صورهم فى تلك الأحوال ؟ ويجيب قائلاً : إن الله تعالى يجعل لهم أجساماً ك أجسامهم فى دار الدنيا يُنعم مؤمنوهم فيها ويُعذب كفارهم وفساقهم فيها دون أجسامهم التي فى القبور يشاهدها الناظرون تتفرق وتدرس وتبلعلى مرور الأوقات والأزمنة وبنالهم ذلك فى غير أماكنهم من القبور ، ويستمر هذا على مذهب المفید - فى النفس ومعنى الإنسان المُكلف هو الشئ المُحدث القائم بنفسه الخارج عن

^(١) المصدر السابق : ص ٥٦ وما بعدها.

^(٢) د. محمد أحمد عبد القادر : عقيدة البعث - ص ٢٠٣ .

صفات الجوادر والأعراض - كما سيأتي عن الحديث في لطيف الكلام - ويقرر المفید أنه لا يعرف لمتكلم من الإمامية قبله أى بمذهب ليحکي ولا يعلم أن بينه وبين فقهاء الإمامية وأصحاب الحديث أى اختلاف. أما عن القسم الثاني وهو القول في أهل الآخرة وهل هم مأمورون أو غير مأمورين ؟ فيقول المفید إن أهل الآخرة مأمورون بعقولهم بالسداد ويسن لهم ما حسن لهم في دار الدنيا من الرشاد وإن القلوب لاتتفك عما هي عليه الآن ولا تتغير عن حقيقتها على كل حال ، وهذا مذهب متكلمي أهل بغداد ويختلف فيه البصريون ومن ذكرهم من الفرق . أما أهل الآخرة وهل هم مكلفون أو غير مكلفين ؟ مما ذهب إليه المفید يلزم منه بداية في أن أهل الآخرة مأمورون بالعقل وبالتالي فهم مكلفون ويذهب إلى أن أهل الآخرة صنفان :-

أ - صنف منهم في الجنة وهم فيها مأمورون بما يؤثرون ويخف عن طباعهم ويميلون إليه ولا يتقل عليهم من شكر المنعم سبحانه وتعظيمه وحمده على تفضله عليهم وإحسانه إليهم وما أشبه ذلك من الأفعال وليس الأمور لهم بما وصفناه إذا كانت الحال فيه ما ذكرناه لأن التكليف إنما هو إلزام ما يُتلقى على الطبع ويتحقق بفعله المشاق^(١) ، ويقول الله تعالى : " لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ... "^(٢).

ب - والصنف الآخر في النار ، وهم من العذاب وكُلفه ومشاقه وألامه على ما لا يحصى من أصناف التكليف للأعمال ولا يتعرضون من الأمر والنهي بعقولهم

^(١) المفید بن النعمن : أوائل المقالات - ص ٦٢.

^(٢) سورة البقرة : جزء من آية ٢٨٦.

حسب ما شرحته ومن هنا يقرر الشيخ المفید أن صنفی أهل الآخرة إما في الجنة وإما في النار عارضاً لنا مذهب الإمامية الذى يتافق مع ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة ، وأن أهل الجنة مستغلوون عن فعل القبيح ، وأن أهل النار قد يقع منهم القبيح على غير العند لأنهم كذبوا بآيات الله تعالى والكذب قبيح والصدق حسن.

وبتابع الشيخ المفید عرض تساؤلاته فيما يختص بأهل الآخرة وهل هم مختارون لافعالهم أم مضطرون أم ملحوظون على ما يذهب إليه أهل الخلاف ؟ وهل يقع منهم قبيح من الأفعال ؟ يقرر المفید أن أهل الآخرة مختارون لما يقع منهم من الأفعال وليسوا مضطربين ولا ملحوظين وإن كان لا يقع منهم الكفر والعند ، وإن الذى يرفع توهם وقوع الفساد منهم وقوع دواعيهم إليه لا ما ذهب إليه من خالق فى ذلك من الإلقاء والاضطرار وهو مذهب متكلمى البغداديين ، وكان أبو الهذيل العلاف المعتزلى يذهب إلى أن أهل الآخرة مضطربون إلى الأفعال والجبائى وابنه يزعمان أنهما ملحوظون إلى الأفعال⁽¹⁾ فإذا وقع فعل قبيح استحق فاعله النار ، وإذا وقع فعل حسن استحق فاعله الجنة ، ونعم أهل الجنة لدى المفید على ضربين فضرب منه تفضل محض لا يتضمن شيئاً من التواب والضرب الآخر تفضل من جهة وثواب من أخرى وليس فى نعيم أهل الجنة ثواب وليس بتفضل على شيء من الوجوه فأما التفضل منه المحض فهو ما يتعم به الأطفال والبله والبهائم إذ ليس لهم تكليف ولا عقل ، وتعتيم المكلفين تقضلاً عليهم لأنهم لو منعوا ما كانوا مظلومين إذ ما سلف الله تعالى عندهم

⁽¹⁾ المفید بن النعمن : أوائل المقالات - ص ٦٣ .

من نعمه وفضله وإحسانه يوجب عليهم أداء شكره وطاعته وترك معصيته ، ويتفق الإمامية والمعتزلة في ذلك ويختلف فيه البصريون من المعتزلة والجهمية ومن اتبعهم من المجبرة^(٢) .

- القول في خلق الجنة والنار :

يقول الشيخ المفید إن الجنة والنار مخلوقتان وبذلك جاءت الأخبار وعليه إجماع أهل الشرع والآثار ، وقد خالف في هذا القول المعتزلة والخوارج وطائفة من الزيدية واختلفوا في الاعتلال فقال أبو هاشم الجبائي إن ذلك محال لأنه لابد من فناء العالم قبل نشره وفباء بعض الأجسام فناء لسائرها ، وقد انعقد الإجماع على أن الله تعالى لايفنى الجنة والنار وقال الآخرون وهم المتقدمون لأبي هاشم إن خلقهما في هذا الوقت عبث ولا معنى له والله تعالى لايعبهث في فعله ولايقع منه الفساد^(١).

- القول في الصراط والميزان :

يذكر الشيخ المفید أن الصراط جسر بين الجنة والنار تثبت عليه أقدام المؤمنين وتزل عنه أقدام الكفار إلى النار ، وبذلك جاءت أيضاً الأخبار ، وأما الميزان فهو التعديل بين الأعمال والمستحق عليها والمعدلون في الحكم إذ ذاك هم ولادة الحساب من أئمة آل محمد ﷺ وعلى هذا القول إجماع نقلة الحديث

^(٢) المصدر السابق : ص ٧٠ وما بعدها.

^(١) نفس المصدر : ص ٦٨.

من أهل الإمامية . وأما متكلموهم من قبل فلم أسمع لهم في شيء منه كلاماً^(٢) والإمامية تعتقد كما يعتقد سائر المسلمين أن الله سبحانه وتعالى يعيد الخالق ويحييهم بعد موتهم يوم القيمة للحساب والجزاء والمعاد هو للشخص بعينه وبجسده وروحه وغير ذلك مما في الشرع ، ويؤمنون بجميع ما في القرآن والسنة القطعية من الجنة والنار ونعيم البرزخ وعذابه والميزان والصراط والحوض والأعراف والكتاب الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها . وإن الناس مجزيون بأعمالهم في الآخرة إن خيراً فخير وإن شرًا فشر^(١) مصداقاً لقول الله تعالى : " فمن يعمل متقال ذرة خيراً يره ومن يعمل متقال ذرة شرًا يره"^(٢) .

المبحث الثاني : في الطيف من الكلام :

.. ونصل إلى دراسة المبحث الثاني حول أهم الآراء الكلامية والفلسفية للشيخ المفید ابن النعمان ؛ وهو يمثل فيما يمثل الفلسفة الطبيعية عنده أو ما يطلق عليه طبيعتيات المفید وهي بلاشك تمثل قدرًا ضئيلًا من جهود الرجل لايقاس بالنسبة لجليل الكلام وموضوعاته . وسنركز في هذه العجالـة على أهم العناصر الآتية :-

١- الجوهر والأعراض :

وما يتفرع عنها من الأجسام وحركتها وغير ذلك من المسائل الطيفية والجواهـر عند المفید بن النعمان هي الأجزاء التي تتـألف منها الأجسام ولايجوز على كل واحد من نفسه الانقسام . وعلى هذا القول أهل التوحيد كافة وبعض

^(٢) نفس المصدر : ص ٥٧ .

^(١) آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها - ص ٨٩ .

^(٢) سورة الزلزلة : الآيات ٧ ، ٨ .

المعزلة ويخالف فيه الملحدون ومن المنتهين إلى الموحدين إبراهيم ابن سيار بن النظام^(٣) تلميذ هشام بن الحكم^(٤) المتكلم الشيعي والفيلسوف الإمامي الشهير . ويطرح لنا المفید تساوياً في الجواهر أهي متجانسة أم بينها اختلاف ؟ ويقول إن الجواهر متجانسة ، وإنما تختلف بما يختلف من نفسه من الأعراض وإن الجواهر لها قدر في نفسه وحجم من أجله كان له حيز في الوجود وذهب إلى ذلك أكثر أهل التوحيد (يقصد بهم الإمامية) وجمهور الموحدين وتكلم المفید عن حيز الجواهر والأكوان وقال إن كل جوهر له حيز في الوجود وأنه لا يخلو عن عرض يكون به في بعض المحاذيات أو ما يقدر تقدير ذلك ، وهذا العرض يسميه بعض المتكلمين كوناً وذهب إلى هذا أيضاً أكثر أهل التوحيد^(١). وفي جزئية مایلزم الجواهر من الأعراض يقول المفید إن كل عرض يصح حلوله في الجوهر(حلول الأعراض في الجواهر) ويكون الجوهر محتملاً لموجوده فإنه لا يخلو منه أو ما يعقبه من الأعراض ، وهذا مذهب أبي القاسم البلاخي وابن على الجبائى (أبي هاشم) وأجاز خلو الجواهر من الألوان والطعوم والروائح ونحو ذلك من الأعراض^(٢) ، وكذا يذهب الرازى أثناء عرضه مسائل عن

^(٣) المفید بن النعمان : أولئك المقالات - ص ٦٤ .

^(٤) يراجع في ذلك : د. النشار : نشأة الفكر - ج ٢ - ص ٤١ وما بعدها.

^(١) المفید بن النعمان : أولئك المقالات - ص ٦٤ ، انظر أيضاً : مخطوطه كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد للمحقق الحكيم الطوسي - للحسن بن يوسف بن على بن المطهر الحلي تلميذ الشيخ المفید تحت رقم ١٢٣١٣/٣٤٢٣٨ - ج - مكتبة البلدية بالإسكندرية - المقصد الثاني في الجواهر والأعراض وفيه فصول في البحث عن الموجودات الممكنة والأجسام الفلكية والعنصرية والأحكام الخاصة بالأجسام والجواهر المجردة - ص ١٤٥/١٦٣ .

^(٢) المصدر السابق : ص ٦٥ .

الأجسام وأنها بأسراها متماثلة وباقية وغير متداخلة خلافاً للنظام المعتزلي ، وأنه يجوز خلوها من الألوان والطعوم والروائح خلافاً للأشاعرة وهي مرئية خلافاً للفلاسفة^(١) ، ويرى د. أبو ريدة أن الأقوال المنسوبة للفلاسفة المحدثين فيما يختص بالألوان والروائح والطعوم والأصوات وأنها أجسام وليس أعراضاً – هي أقوال المتكلم الشيعي الإمامى هشام بن الحكم والنظام^(٢) المعتزلى مما يدل على مدى الارتباط الوثيق والامتناع بين التشيع والاعتزال فى تلك الفترة .

وإذا كان الأشعري يعرض في مقالاته^(٣) مذهب النظام المعتزلي وأستاذ هشام الإمامى فان ابن حزم أدرك أثر هشام في النّظام ويرد بأن الضرورة تتحتم أن القائم بنفسه الشاغل لمكانه هو نوع آخر غير القائم لغيره الذي لا يشغل مكاناً فوجب أن يكون الكل واحداً من هذين الجنسين اسمه يعبر عنه ، وقد اصطلاح على تسمية القائم بنفسه الشاغل لمكانه جسمًا وما لا يقوم بنفسه عرضًا^(٤) ، ثم إن الجسم تتتعاقب عليه الألوان والجسم قائم بنفسه ونعلم بالضرورة أن الذى عدم وفni من البياض والخضرة مثلاً وسائر الألوان هو غير الذى بقى موجوداً لم يفن ، وإنهما غير الشيء الحامل لهما لأنه لو كان شئ من ذلك الأمر لعدم عدمه فدل بقاوه بعده على أنه غيره ولابد إذاً من المحال الممتنع أن يكون

^(١) فخر الدين الرازى : محصل أفكار المتقدمين والمتأخرین من العلماء والحكماء والمتكلمين - ص ١٣١/١٣٢ .

^(٢) د. محمد عبد الهادى أبو ريدة ، إبراهيم بن سيار النّظام وآراؤه الفلسفية والكلامية- ص ٦٦ ، ٧٧ .

^(٣) الأشعري : مقالات الإسلاميين - ج ٢ ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

^(٤) ابن حزم : الفصل - ج ٢ - ص ٦٥ .

الشيء معدوماً موجوداً في حالة واحدة في مكان واحد وفي زمان واحد ، فالشيء
إما معدوم وإما موجود.

ويرى ابن حزم أن الأعراض هي الأفعال من الأكل والشرب والمشي والنوم وغير ذلك ، فمن أنكر الأعراض فقد أثبت الفاعلين وأبطل الأفعال وهذا محال .. ويمضي ابن حزم في حججه معتبراً هشاماً وإبراهيم النّظام سوفسطائيين يتلاعبان بالأسماء والسميات أو ينكران البداهة والضرورة حين ينكران وجود الأعراض^(١).

والشيخ المفید وهو من تلاميذ هذه المدرسة يقول إن الجوادر مما يصح عليها البقاء وأنها توجد أوقاتاً كثيرة ولا تنفي من العالم إلا بارتفاع البقاء عنها ، وعلى هذه الجملة أكثر الموحدين وإليها يذهب أبو القاسم البلخي ويخالف فيما ذكره من سبب فنائها والجبائي وبنونبخت من الإمامية ومن سلك سبيلهم في هذا المقام وإبراهيم النّظام يخالف الجميع ويزعم أن الله تعالى يحدد الأجسام ويحدثها حالاً فحالاً ؛ ويدرك المفید أن الجوادر لاحاجة لها إلى الأماكن من حيث كانت جوادر إلا أن تتحرك أو تسكن فلا بد لها في الحركة والسكن من المكان .. وهنا يربط المفید بين سكون الجوادر وحركتها و حاجتها إلى المكان حيث إن الحركة تتم في مكان كما أن الزمان مقاييس الحركة ، كما قال أرسطو قدیماً في الفلسفة اليونانية وإخوان الصفا وابن سينا في الفلسفة الإسلامية وغيرهم كثير ، ويذهب المفید إلى أن كافة الموحدين يذهبون إلى أن الجوادر في غنى عن المكان وفي

^(١) ابن حزم : الفصل - ج ٢ - ص ٧٥/٧٠ ، انظر أيضاً د. النشار : نشأة الفكر - ج ٢ - ص ٢٤ .

حاجتها إليه عند الحركة والسكنى كما ذهب جمهورهم ، ويخالف في ذلك الجبائى المعتلى وابنه عبد السلام (أبو هاشم)^(٢).

وال أجسام عند المفید هي الجوادر كما قلنا من قبل ، والجوادر عنده تتألف طولاً وعرضأً وعمقاً (أبعاد ثلاثة) وأقل ما تتألف منه الأجسام ثمانية أجزاء اثنان منها كل واحد فوق صاحبه طولاً واثنان يليان هذين الاتنين من جهة اليمين واليسار يصير عرضأً وأربعة تجاه هذه الأربعه فيحصل بذلك عمق وعلى هذا القول ذهب جماعة من المتكلمين . وقد زعم قوم أن الجسم من ستة أجزاء ، وقال آخرون إنه يتتألف من أربعة أجزاء ، وذهب قوم إلى أن حقيقة الجسم هو المؤلف وقد يكون ذلك من جزئين ، فال أجسام من نوع ما يبقى ، وذكر الشيخ المفید نفس الشيء في الجوادر المنفردة والتتأليف عنده وكذا سائر الأعراض لاتبقي وهذا ما ذهب إليه أبو القاسم البلاخي وجماعة قبله من البغداديين ، ومن هنا لم يخالف في بقاء الأجسام أحد من أهل التوحيد (المعتلة) سوى النظام فإنه زعم أنها تتجدد حالاً بعد حال ، **وال أعراض** عند المفید هي المعانى المفقودة في وجودها إلى المحال ولا يجوز على شيء منها البقاء ، ويتتفق هنا مع مذهب أكثر البغداديين من المعتلة وقد خالف فيه البصريون وغيرهم من أهل النحل والآراء^(١).

ولقد أورد الرازى (ممثلاً للأشاعرة) اتفاق المتكلمين وال فلاسفة على امتثال انتقال الأعراض واتفق الأشاعرة على امتثال بقاء العرض لأن البقاء

^(٢) المفید بن النعمن : أوائل المقالات - ص ٦٥.

^(١) المصدر السابق : ص ٦٦.

صفة فلو بقى العرض لزم قيام العرض بالعرض ولأنه لو صح بقاء العرض لامتنع عدمه ، لأن عدمه بعد البقاء لايجوز أن يكون واجباً وإلاً انقلب الشيء من الإمكان الذاتي إلى الامتناع^(١) ، ولقد تعرض الشيخ المفيد وهو بصدده مسألة الجوادر والأعراض لمسألة المعدوم أو شيئاًية المعدوم والمعدوم عنده المنفي الخارج عن صفة الموجود وأنه لا جسم ولا جوهر ولا عرض ولا شيء على الحقيقة ، وإن تسمى بشيء من هذه الأسماء فإنما تسميه به مجازاً وهذا مذهب جماعة من معتزلة بغداد وأصحاب المخلوق (الذين يقولون بخلق العالم) والبلخى يزعم أنه شيء ولا يسميه بجسم ولا جوهر ولا عرض والجبائى وابنه يزعمان أن المعدوم شيء وجوهر وعرض والخياط يزعم أنه شيء وعرض وجسم^(٢).

أما لدى الأشاعرة فيذهب الرازى إلى وجود المعدوم ويقول : وقد نرى المعدوم موجوداً كالشراب أو كالأشياء التي يريها صاحب خفة اليد والشعبدة ، ونرى المتحرك ساكناً كالظل والساكن متراكماً كراكب السفينة^(٣) .. إلخ. ولا يقال المعدوم المتصور له ثبوت في الذهن ولأن قولنا المعدوم غير متصور حكم على المعدوم بأنه غير متصور والحكم على الشيء يستدعي كون المحكوم عليه

^(١) الفخر الرازى : اعتقادات فرق المسلمين - ص ١١٤ ، وقد نظر الرازى في مقدمات الأجسام وعارضها وأوضح فيها مسائل عديدة - انظر .. ص ١١٦ وما بعدها.

^(٢) المفيد بن النعمان : أوائل المقالات - ص ٦٧ .

^(٣) الفخر الرازى : اعتقادات فرق المسلمين - ص ٢٣ وما بعدها.

متصوراً فلو لم يكن المعدوم متصوراً لامتنع الحكم عليه بأنه غير متصور^(٤) .. وهكذا .

٢- في ماهية العالم عند المفيد :

ويعرف المفيد العالم بأنه السماء والأرض وما بينهما وما فيهما من الجواهر والأعراض - أى أنه ربط بين الجواهر والأعراض والعالم وكذا الأجسام - ويدرك أنه لا يدرك بين أهل التوحيد خلافاً في ذلك ، أى أنه متفق مع المعتزلة ويعرض لنا آراء في الفلك وحركة الفلك والأرض وهل هي متحركة أو ساكنة ، وفي الخلاء والملاء والمكان والزمان وغير ذلك من لواحق الموجودات الطبيعية في لطيف الكلام وفلسفته أو فلسفة الطبيعيات وكذا العناصر والمولادات والمتولدات في الأفعال ويربط كل ذلك بأفعال الله تعالى ، فهو يخلط بين ما هو جليل من الكلام وما هو لطيف من الكلام إلى أن يصل بنا إلى اللطف والصلاح والأصلح والعوض والأرزاق وغير ذلك .

أ- القول في الفلك وحركته :

والمفيد بعد أن عرف العالم ، عرف الفلك بأنه المحيط بالأرض الدائر عليها وفيه الشمس والقمر وسائر النجوم ، والأرض في وسطه بمنزلة النقطة - في وسط الدائرة - ويتفق في ذلك مع أبي القاسم البلاخي الذي يتفق معه دائماً

^(٤) المرجع السابق: ص ٣٠ ، وفي المعدوم وهل هو ممتنع الثبوت أو ممكن الثبوت وتعطيل قول الفلسفة والمعزلة في المعدومات يراجع ص ٥٥-٥٩ ، انظر أيضاً: تلخيص المحصل لنصير الدين الطوسي هامش ص ٥٥ وما بعدها .

فى معظم آرائه وكذا جماعة من أهل التوحيد ومذهب أكثر القدماء والمنجمين وقد خالف فيه جماعة من معتزلة البصرة وغيرهم من أهل النحل^(١).

أما عن حركة الفلك فيذكر المفيد أن المتحرك من الفلك من جهة الإمكان ما اختص منه بالمكان ومن جهة الوجوب ما لاقى الهواء وقطع بحركته المكان ، وأما ما يلى صفحته العليا فإنها لا متحركة ولا ساكنة لأنها فى غير مكان . فالحركة عنده مرتبطة بالمكان ونرى إن هذا تأثير أرسطى/سينوى ، ويقول إن المتحرك منه إنما يتتحرك حركة دورية كما تتحرك الدائرة على الكرة ، وهذا تأثير من إخوان الصفا ورسائلهم فى الطبيعيات ، وإلى هذا يذهب البلخى أيضاً وجماعة من الأولئ (يقصد بهم فلاسفة الإسلام الذين تأثروا بالفلسفة الطبيعية عند أرسطو) . أما عن ال الأرض وهيتها وهل هي متحركة أو ساكنة ؟ يذكر المفيد أن الأرض على هيئة الكرة فى وسط الفلك وهي ساكنة لا تتحرك !! وعلة سكونها أنها فى المركز وهو مذهب أبي القاسم البلخى وأكثر القدماء والمنجمين وال فلاسفة ، وقد خالف فيه الجبائى وابنه من المعتزلة وغيرها من أهل الآراء والمذاهب من المفكرين والمتكلمين^(١) ، وهذا الرأى من المفيد يخالف ما جاء به العلم الحديث من أن الأرض كروية ومتحركة لكننا لانشعر بها.

ب- الخلاء والملاء والمكان والزمان :

وهى كلها من المقولات الأرسطية القديمة فى الفلسفة اليونانية ثم هي عند إخوان الصفا وابن سينا من لواحق الموجودات الطبيعية بتأثير أرسطى أيضاً

^(١) المفيد بن النعман : أولئ المقالات - ص ٧٠ وما بعدها.

^(١) المصدر السابق : ص ٧١ وما بعدها.

، ويبنى المفید رأیه فی هذه الجزئیة من منطلق رأیه فی الجواهر ويقول إن العالم مملوء بالجواهر وإنه لا خلاء فيه ولو كان فيه خلاء لما صح فرق بين المجتمع والمتفرق من الجواهر والأجسام وهو مذهب أبي القاسم خاصة - من البغداديين - ومذهب أكثر القدماء من المتكلمين ويختلف فيه الجبائی وابنه من المعتزلة وجماعة من متكلمى الحشویة وأهل الجبر والتشبیه من أمثال حشویة أهل السُّنَّة والحدیث والجبریة وهشام بن الحكم ومدرسته الإمامیة^(١).

ويتضح من ذلك أن المفید من ينكرون الخلاء ، والخلاء عند الرازی (ممثل الأشاعرة) جائز وعند كثير من الفلاسفة خلافاً لأرسطو وأتباعه^(٢). والمراد بالخلاء كون الجسمين بحيث لا يتماسان ولا يكون بينهما ما يمسانه .. وقالوا : " ولولا ضرورة الخلاء لما بقى الماء فى الهواء معلقاً فى برقة الماء ولما تحرك إلى فوق فى آلات مثل الآلة التي يحدث بها البول من صاحب أسر البول .. "^(٣).

أما عن المكان وهو عند المفید ما أحاط بالشيء من جميع جهاته وأنه لا يصح تحرك الجواهر إلا في الأماكن ، ويتفق فيه مع أبي القاسم والبغداديين من المعتزلة وجماعة من قدماء المتكلمين ويختلف فيه الجبائی وابنه وبني نوبخت وغيرهم^(٤).

^(١) نفس المصدر : ص ٧٢.

^(٢) الرازی : محصل أفکار المتقدمين والمتاخرین .. - ص ١٣٤ وما بعدها.

^(٣) الطوسي: تلخيص المحصل بذيل محصل أفکار المتقدمين للرازی - ص ١٣٤ وما بعدها.

^(٤) الشيخ المفید : أوائل المقالات - ص ٧٦.

أما عن الوقت والزمان ، يذكر أن الوقت هو ما جعله الموقت وقتاً للشيء وليس بحدث مخصوص ، والزمان اسم يقع على حركات الفلك فلذاك لم يكن الفلك محتاجاً في وجوده إلى وقت ولا زمان إلا عند الحركة ، فالزمان مقاييس الحركة وعلى هذا القول سائر الموحدين وال فلاسفة الطبيعيين وأرسطو قديماً في اليونان ، وإخوان الصفا وابن سينا في الإسلام ، أما الأشاعرة فنجد الرازي يقول: إن الحركة في الماء الذي نسبة رقتها إلى رقة الماء كنسبة زمان الحركة في الخلاء إلى زمانها في الماء إنما يقع لا في زمان إذا لم يكن استحقاقها للزمان لذاتها بل للعائق ، لكن ذلك معلوم الفساد^(١).

٣- القول في الطبائع :

والطبائع جمع طباع ، والطبع معان تحمل الجواهر ويتهيأ بها المحل للانفعال كالبصر وما فيه من الطبيعة التي بها يتهيأ لحلول الحس فيه والإدراك ، وكالسمع والأنف السليم (سلامة الحواس) واللهوat وكذا وجوده في النار التي تحرق به ، ومن أجله أمكن بها الاحتراق والأمر في ذلك وما أشبهه - كما يقرر الشيخ المفيد - واضح الظهور والبيان^(٢).

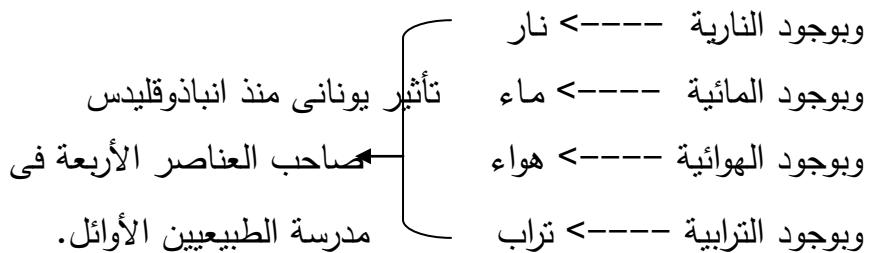
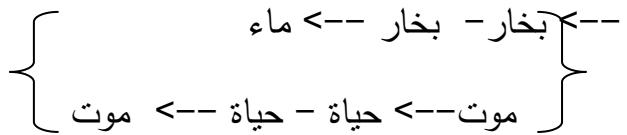
ويواصل الشيخ المفيد عرضه لفكرة الطبائع ويربط بين الطبع والمطبوع ، ويقول إن ما يتولد بالطبع إنما هو لسببه بالفعل في المطبوع وإنه لافعل على الحقيقة لشيء من الطباع ، وهذا ما ذهب إليه أبو القاسم البلخي ، وهو خلاف

^(١) فخر الدين الرازي : محصل أفكار .. - ص ١٣٢ .

^(٢) الشيخ المفيد بن النعمان: أوائل المقالات .. - ص ٧٦ وما بعدها.

مذهب المعتزلة في الطبائع وخلاف الفلاسفة الملحدين أيضاً وأهل الحشو وأصحاب المخلوق والإجبار (الجبرية).

والشيخ المفید أثناه عرضه لقضية تركيب الأجسام من الطبائع واستحالتها إلى العناصر والاسطقطات يقول: إن كثيراً من الموحدين ذهبوا إلى أن الأجسام كلها مركبة من الطبائع الأربع وهي: الحرارة والبرودة والرطوبة والبيوسة^(١) ، واحتجوا في ذلك بانحلال كل جسم إليها وبما يشاهدونه من استحالتها كاستحالة الماء إلى بخار والبخار إلى ماء والموات إلى حيوان والحيوان إلى موات



وذلك في كل جسم وأنه لا ينفك جسم من الأجسام من ذلك ، ولا يغفل عن خلافه ولا ينحل إلا إليه وهذا ظاهر مكشوف لدى المفید بن النعمان ولا يجد لدفعه أى حجة يعتمدها ولا يراه مفسداً لشيء من التوحيد والعدل والوعد والوعيد أو

^(١) المصدر السابق : ص ٧٧ وما بعدها.

النبوات والشرع ليطرحه بل هو مؤيد للدين مؤكّد لأدلة الله تعالى على روبيته وحكمته وتوحيده ، وهنا يتفق تماماً مع المعتزلة وأصولهم وأفكارهم وما دان به من رؤساء متكلميهم وخاصة النّظام.

٤- القول في التولد بين النفي والإيجاب :

إن من أفعال القادر ما يقع متولداً بأسباب يفعلها على الابتداء من غير توليد لها **الضارب** بغيره فضرره متولد عن اعتماداته وحركاته وإيلامه للمضروب متولده عن ضرره إياه ، **وكالرامي** لقرصه وغيره من الأجسام **وكالمعتمد** بسانه في لهوته فيولد بذلك أصواتاً وكلاماً ما أشبه ذلك.

بتلك الأمثلة وغيرها ينالش الشيخ المفيد مشكلة التوليد أو التولد فالمبتدأ نحو ما ذكره يكون متولداً عن فعل صاحب السبب ، وهذا مذهب أهل العدل كافة سوى النّظام ومن وافقه في نفي التولد من أهل القدر (القدرة) والإجبار (الجبرية) ، ولكن هل هناك فرق بين الموجب والمتولد ؟

يذهب الشيخ المفيد إلى أن كل متولد فهو موجب وليس كل موجب متولداً والفرق بينهما أن الموجب الذي ليس بمتولد هو ما يابلى الإرادة بلا فصل بينهما من فعل المرید والموجب المتولد هو ما يلى الذي يلى الإرادة من الأفعال ، واختصر المفيد هذا المذهب - لقوله في محدث الفعل - الذي تسميه الفلسفة النفس ، والأصل فيه مذهب البلخي ومن ذهب إلى الجمع بين إيجاب الإرادة والتولد من متكلمي بغداد^(١). (أو بمعنى أدق معتزلى بغداد) ونلحظ أن

^(١) المفيد بن النعمن : أوائل المقالات - ص ٧٧.

المفید یربط بین القول بالإرادة والقول بالتوالد و فعل المرید ، وأن إيجاب الإرادة والتوالد يجتمعان فی النفس كمحدث للفعل ؛ وهذا تأثیر - بلا شك - من الفلاسفة على آراء الشيخ المفید الكلامية والفلسفية.

أ - أنواع المتولدات من الأفعال :

يذكر الشيخ المفید أن الاعتمادات والحركات والمماسات والمتباينات والنظر والاعتقادات والعلوم واللذات والآلام وجميع ذلك يولد أمثاله وخلافه وينکر أنه ليس واحداً مما ذكره بالتلويذ أخص من غيره مما سماه ، وأن الفاعل قد يولد في غيره علمًا بأشياء إذا فعل به أسباب تلك العلوم كالذى يُصبح بالساهي فينفعل به علمًا بالصيحة متولداً عن الصيحة به بدلالة أنه لا يصح امتناعه من العلم بذلك مع سماع ما بدهه من الصياح وكالضارب لغيره المولد بضرره ألمًا فيه ، فإنه يولد فيه علمًا بالألم والضرب لاستحالة فقد علمه بالألم في حاله ، وقد يولد الإنسان في غيره غمًا وسرورًا وحزناً وخوفاً بما يورده عليه مما لا يمتنع معه من الغم والمسرة والجزع والخوف ولا يصح امتناعه منه على كل حال .. وهذا مذهب كثير من البغدادية المعتزلة وخالف وأنکر ذلك التّظام والمجبرة .

ويورد المفید تساؤلاً مفاده .. هل في أفعال الله تعالى متولدات أم لا ؟ ونراه یربط بين السبب والسبب قائلاً : " إن الأمر بالسبب أمر بالسبب والأمر بالسبب يقتضى الأمر بالسبب لامحالة وهو أمر به في المعنى دون اللفظ ، ولا خلاف في ذلك بين كل من ثبت التولد وأن كثيراً من أفعال الله تعالى مسببات وامتنع من إطلاق لفظ الوصف عليها بأنها متولدات وأن كانت في

المعنى كذلك لأننى أتبع فيما أطلقه فى صفات الله تعالى وصفات أفعاله –
الشرع ولا أبدع ^(١) ، ومن خلال هذا النص يتضح الآتى :-

أ – استبدل المفید لفظ المسیبات بدلاً من المتولدات.

ب-اتبع المفید فى صفات الله وأفعاله الشرع لا العقل.

ج-الشيخ متبع وليس مبتداً أى آثر الإتباع عن الابتداع.

ولقد أطلق المسلمون على كثير من أفعال الله تعالى أنها أسباب
ومسیبات ولم نجدهم يطلقون لفظ المتولد أو المتولدات ، ومن أطلق منهم هذه
الألفاظ لم يتبع فيه حجة في القول ولا لجأ فيه إلى الكتاب والسنّة والإجماع.

ويقرر المفید أن قوله في الأسباب يتفق مع مذهب جماعة من معتزلة
بغداد رغم خلاف بعضهم من مثل أبي هاشم الجبائى من بين أهل العدل ^(٢) وقد
قال الله تعالى : " وهو الذى يُرسل الرياح بُشرا بين يدى رحمته حتى إذا أفلت
سحاباً .. ^(٣) .

ويقرر الشيخ المفید أن الله يجل عن فعل العبث – تعالى علواً كبيراً –
وكل خلقه فيه نفع إن لم يكن للإنسان فهو للجن والملائكة والحيوان ^(٤).

^(١) المصدر السابق : ص ٧٧

^(٢) نفس المصدر : ص ٧٨

^(٣) سورة : الأعراف – جزء من آية ٥٧ (وهناك آيات كثيرة في القرآن الكريم تدل على هذا المعنى).

^(٤) المفید بن النعمان : أوائل المقالات – ص ٧٩

ب- القول في الألم واللذة :

وللمفید آراء في الألم واللذة ، ويدکر أنه لو استوى فعل الألم بالحيوان واللذة له في ألطاف المکلفین ومصالحهم الدينية لما جاز من الحکیم سبحانه وتعالى أن يفعل الألم دون اللذة إذ لا داعی أن يكون إلى فعله حینتذ إلا العوض عليه ، والقدیم سبحانه وتعالى قادر على مثل العوض تقضلاً وكان الأولى في جوده ورأفتہ أن يفعل اللذة لشرفها ولا يفعل الألم وقد ساوى ما هو أشرف منه في المصلحة ، وهذا مذهب كثير من أهل العدل وخالف فيه فريق منهم والمجبرة بأسرهم ، وفي القول في الألم للمصلحة دون العوض يقرر المفید أن العوض على الألم لمن يستصلح به غيره مستحق على الله تعالى في العدل ، وعدم التعویض ظلم " ولهذا قلت إن إیلام الكافر لا يستحق عليه عوضاً لأنه لا يقع إلا عقاباً له واستصلاحاً له في نفسه وإن جاز أن يصلح به غيره ، وهذا مذهب من نفی الإحباط من أهل العدل والإرجاء وعلى خلافه ذهب البغداديون من المعتزلة والبصریون وسائر المجبرة " ^(۱).

وتحدث المفید عن تعویض البھائم واقتاصاص بعضها من بعض قائلاً : " إنه واجب في جود الله تعالى وكرمه تعویض البھائم على ما أصابها من الآلام في دار الدنيا سواء كان ذلك الألم من فعله جل اسمه أم من فعل غيره لأنه إنما خلقها لمنفعتها فلو حرمتها العوض على أنها لكان قد خلقها لمضرتها والله يجل عن خلق شيء لمضرته وإیلامه لغير نفع يوصله إليه لأن ذلك لا يقع إلا من

^(۱) المصدر السابق : ص ۸۰

سفيه ظالم والله سبحانه عدل حكيم كريم عالم . فاما الاقتصاص منها فغير جائز لأنها غير مكلفة ولامأموره ولا عالمة بقبح القبيح والقصاص ضرب من العقوبة وليس بحكيم من عاقب غير مُكلف ..^(١) .

تلك هي أهم آراء المفید بن النعمان في الطبيعيات أو لطيف الكلام ونلحظ أنه بقدر ما أفضى في الإلهيات أو جليل الكلام فإنه اختصر القول في الأمور الطبيعية .

ومن هنا نرى أنه منزج الأمور الإلهية بالأمور الطبيعية واستقام ذلك مع نهجه ومذهبه في امتزاج التشيع بالاعتزال .

* * *

^(١) نفس المصدر : ص ٨٢ .

الخاتمة وأهم نتائج البحث

الخاتمة وأهم نتائج البحث :

لقد كان الشيخ المفید بن النعمان المؤسس الأول لمدرسة أهل البيت في ثوبها الجديد لأن الجهود قبله كانت جهوداً فردية ، وتبثورت فيما بعد عقائد الإمامية الإثنى عشرية وتطور الفكر الشيعي في أكمل صوره ، كما أنه يعد من ألمع أعلام فقهاء الحوزة العلمية ببغداد ، وتفرغ للفلسفة والكلام وكان يحضر دروسه آلاف الطلاب من الشيعة والسنّة على السواء ، وأنثبت شیوخ الإمامية المتأخرین من خلال كتابتهم المتعددة إن هناك آراء كلامية وفلسفية اعتزالية تبناها مجتهدو الإمامية حين وجدت المعتزلة ملجاً في الشيعة ورجالها واختلطت

عقائدهم بعضها بالبعض ، والبحث يؤكد على هذه الجزئية من خلال دراسة آراء الشيخ المفيد بن النعمان الكلامية والفلسفية والذى لعب دوراً هاماً فى تشكيل المرحلة المعتزليه فى العقائد الشيعية ، أو تكوين الاعتزال المتشيع.

وختاماً لهذه الدراسة التى قسمتها إلى مباحثين : في جليل الكلام ولطيف الكلام يمكن لنا أن نعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها :-

١- أضاف الشيخ المفيد في مسائل جليل الكلام وفيما أجباه من الأصول الاعتقادية وخاصة من المذاهب المتقرعة عن أصل التوحيد والعدل وهي من أصول المعتزلة الخمسة وربط المفيد عقيدة التوحيد بالصفات وشرح لنا عقيدة التشيع في التوحيد ودعمها بالدليل القاطع ورد على الخصوم وفند المسائل الفلسفية والكلامية بمنطق العقل والتفكير الحر وتجاوز حرفية النصوص إلى العقل وجعل من العقل حليفاً للنصوص الدينية وأساساً للعقيدة الإسلامية مثله مثل أى معتزلى ، والشيعة الامامية يتقدون مع المعتزلة في مسألة التوحيد والعدل ويختلفونهم في الثلاثة الباقيه من أصولهم الخمسة ، ويقولون في مسألة مرتکب الكبيرة ومسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بما تقوله الأشاعرة وينفردون عن المعتزلة والأشاعرة معاً في مسألة الوعد والوعيد حيث ذهبوا إلى أن الله سبحانه وتعالى يفي بالوعيد ولا يجب عليه الوفاء بالوعيد ، فله أن يعفو عن المذنب ولا يحق له بحكم العقل أن يخلف وعده مع المحسن .

٢- الشيخ المفيد ينتقد الإمام أبا الحسن الأشعري وأهل التشبيه من أجل التنزيه المطلق متفقاً مع المعتزلة في التوحيد والصفات ، وأفرد لنا ما كان مستحقاً

الوصف بأنه تعالى عالم/حى/ قادر /سميع / بصير / متكلم / مرید ويقرر إن الامامية أتفقت على أن العقل محتاج في علمه إلى السمع ، وأن عامة المعتزلة يتفقون مع الامامية على ضرورة العقل أولاً ثم السمع والمفید يقرر أيضاً أن الامامية تتفق مع الزيدية في أن العقل ليس هو مناط التكليف الوحيد مع أنه قد يصل إلى الحسن والقبح في الأشياء ولكن مناط التكليف هو السمع وأن فكرة وجوب الأصلح على الله تعالى صادفت هوى لدى الامامية المتأخرة ومنهم المفید وتلاميذه ولكن الزيدية ترفضها.

٣- تحدث المفید عن سمة التشیع و من يستحقها و من يخرج عنها ، وإنها وجبت للامامية والزیدیة الجارویة من بين سائر فرق الأمة لانتظامهم بمعناها ، كما أكد على أن من يستحق أسم التشیع و يغلب عليه من دان بإمامۃ أمیر المؤمنین على (كرم الله وجهه) وإن ضم إلى ذلك من الاعتقاد ما ينکره كثیر من الشیعة الامامية ویأباه ، وكذلك ضرار بن عمرو كان معتزلياً وإن دان بالخلق والماهیة على خلاف جمهور أهل الاعتزال وكذا كان هشام بن الحكم شیعیاً وإن خالف الشیعة کافہ في أسماء الله تعالى وما ذهب إليه في معانی الصفات وفكرة الجسم وغير ذلك.

٤- يذهب المفید بن النعمان إلى أن کلام الله محدث وأن القرآن کلام الله ووحیه ویمنع من إطلاق القول عليه بأنه مخلوق متفقاً في ذلك مع جمهور معتزلة بغداد وكثير من المرجئة والزیدیة من الشیعة .

٥- يقرر أن الله تعالى مرید من جهة السمع والتسلیم على حسب ما جاء في القرآن الكريم (نقل) ولا يوجب ذلك من جهة (العقل) !! ويدھب إلى أن إرادة

الله تعالى لأفعاله هي نفس أفعاله وارادته لأفعال خلقه أمره بالافعال . وهذا يربط المفید الأمر بالارادة ، وذهب إلى ذلك معتزلة بغداد وخالف فيه معتزلة البصرة ، والارادة لديه قصد لإيجاد أحد الضدين الخاطرين بباب المرید ومحال عنده تعلق الارادة بالموجود لأنها تعلق بالمراد.

٦- وبخصوص مسألة خلق أفعال العباد يكره الشيخ المفید إطلاق لفظ خالق على أحد من العباد حيث أن الخلق يفعلون ويحدثون ويخترون ويصنعون ويكتسبون ولا يطلق عليهم القول بأنهم يخلقون ولا لافعالهم خالقون ، ويقر المفید تحت باب القول في العدل والخلق بعد نفي خلق أفعال العباد عن الله تعالى - إن جمهور الامامية والمعزلة ذهبوا إلى ذلك وخالفهم جمهور أهل السنة والجماعة.

٧- وفي القول فيما يدرك بالحواس ، وهل العلم به من فعل الله تعالى أو فعل العباد ؟ يقرر المفید أن العلم بالحواس على ثلاثة ضروب:-

الأول: من فعل الله تعالى فهو ما حصل للعالم به عن الله تعالى كعلمه بصوت الرعد ولون البرق وجود الحر والبرد وأصوات الرياح وما أشبه ذلك مما يbedo للناس من غير أن يتعمل لأحساسه ويكون سبب من الله سبحانه وليس للعباد فيه إختيار .

الثاني: من فعل الناس فهو ما حصل له عقیب فتح بصره أو الإصغاء بأذنه أو الاعتمال لأحساسه بشيء من حواسه أو بفعله السبب الموجب لأحساس المحسوس وحصول العلم به .

الثالث: من فعل غير الحاس من العباد فهو ما حصل للحاس بسبب من بعض العباد كالصائح بغيره وهو غير مستخدم لسماعه أو المؤلم له فلا يمتنع من العلم بالألم عند إيلامه وما أشبه ذلك ، وهذا مذهب جمهور المتكلمين من أهل بغداد ويخالف فيه البعض.

-٨- يطلق الشيخ المفید على أصحاب العدل (العدلية) الذين قالوا إن الحاکم في وجوب معرفة الصانع ووجوب النظر في المعجزة لمعرفة الأنبياء عن طريق العقل لا الشرع ولا السمع وإن العقل يستقل بحسن بعض الأفعال وقبح بعضها الآخر ، فالحسن والقبح عقليان إتفاقاً مع المعتزلة . والعدلية من الشيعة الإمامية لدى الشيخ المفید هم أصحاب الاعتزال المتشيع ومن ذهب إلى العدل من المعتزلة والقول بالعدل وتنزيه الباري عن فعل الظلم والقبح يشترک فيه الإمامية والمعتزلة.

-٩- يذهب الشيخ المفید إلى أنه لا يصح رؤية الله تعالى بالابصار وبذلك شهد العقل والنقل ونطق به القرآن وتواتر الخبر عن أئمة الهدى ، والمعتزلة استخدمت التأويل العقلى بما يتحقق ومذهبهم في إنكار الرؤية أما أهل السنة فنجدهم يعتقدون أن رؤية الله تعالى واجبة سمعاً وجائزة عقلاً ، فإذا كان جمهور قدماء الإمامية يثبتون الرؤية فإن جمهور متأخرיהם ينفونها كما يذهب إلى ذلك ابن تيمية ، ومن المتأخرین المفید وتلميذه العلامة الطھي والمrtleضی وهم من نقدمهم ابن تيمية في مؤلفاته ، ولقد أفرد المفید أبواباً في رؤية المحتضرین للرسول ﷺ وأمير المؤمنین على (كرم الله وجهه) عند الوفاه ويقرر أن معنى رؤية المحتضر هو العلم بثمرة الولاية.

١٠ - قسم المفید بن النعمان أحوال طبقات المکلفین وأحكامهم إلى أربعة :-

أ - طبقة مع الأولياء في الجنان .

ب - طبقة يلحقون بالأنمة .

ج - طبقة يقف فيهم شاكاً في حياتهم أو حال موتهم ولعلهم الفساق .

د - طبقة لا يحيون بعد الموت حتى النشور والمآب .

١١ - تحدث المفید عن التوبية وحقيقةها وهي الندم على ما فات وشرطها العزم على ترك المعاودة إلى مثل ذلك ورد مظالم العباد ، وكانت له آراء سديدة في الوعد والوعيد والشفاعة ، وفصل القول فيما بين الإسلام والإيمان وأن كل مؤمن فهو مسلم وليس كل مسلم مؤمناً ، فالإيمان أوسع دائرة من الإسلام وقد تحدث المفید عن الأعمال الصالحة والمعرفة الواقتية الحالة في زمان واستحقاق الثواب وأطلق عليها (الموفاة) وأن فرائض الله تؤدي بالطاعات في حدودها ، وقد أفاد في مسائل فقهية أصولية وقرر أنه لا كفر حيث وجود معرفة ولا طاعة مع وجود جد.

١٢ - أما عن مسألة القول في القرآن وما قيل عنه سواء في التأليف أو الزيادة أو النقصان ونظرًا لخطورتها على العقيدة فتوقفت كثيراً عندها وذلك من خلال تحليل نصوص الشيخ المفید وخلاصة رأيه في التأليف إن الأنمة خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه ، وهنا يختلف المعتزلة عن الإمامية أما الزيادة فيه والنقصان فيقرر المفید إن الأخبار جاءت مستفيضة عن أنمة الهدى باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه

من الحذف والنقصان ، ويُعود ويقول إن الموجود (في القرآن) يقضى فيه بتقديم المتأخر وتأخير المتقدم ، ومن عرف الناسخ والمنسوخ والمكى والمدى لم يرتب بما ذكرناه . إذن لاشك ولاريبة بخصوص هذه الجزئية .

أما النقصان (من القرآن) فإن العقول لاتحيله ولا تمنع من وقوعه ، ويؤكد أن الإمامية الحقة يقولون إنه لم ينقص من القرآن كلمة ولا آية ولا سورة ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين (صحف فاطمة) من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة التنزيل ، وقد يسمى تأويل القرآن قرآنًا !! ولانوافق ما ذهب إليه المفید في هذه الجزئية حيث أن القرآن الكريم هو الكتاب الذي أنزله الله على سيدنا محمد ﷺ ، وكيف يمكن لنا أن نقبل تسمية المفید تأويل القرآن قرآنًا ؟! أما الزيادة (في القرآن) فمقطوع على فساده ، ويُميل المفید إلى عدم تحريف القرآن متفقاً مع عقيدة الشيعة الإمامية المعتدلة في أن القرآن الكريم هو الوحي الإلهي المنزّل على لسان نبيه ﷺ وأن فيه تبيان كل شيء وهو معجزته الخالدة التي أعجزت البشر عن مجاراتها في البلاغة والفصاحة وفيما أحتجى من حقائق و المعارف عاليه لا يعتريه التبديل والتغيير والتحريف والزيادة والنقصان ومن هنا أجمع علماء الإمامية قدّيمهم وحديثهم على عدم التحريف إلا من شدّ منهم ، أما النسخ في القرآن عند المفید فهو نسخ ما تتضمنه من الأحكام وليس هو رفع أعيان المنزل منه كما ذهب إليه كثير من أهل الخلاف ويوضح لنا المفید أن القرآن ينسخ بعضه بعضاً .

١٣ - مسألة الإمامة - الأصل الرابع عند الإمامية - الزائد عن أصول أهل السنة والجماعة وهي من أبرز المسائل الخلافية بين المسلمين وإن أول

خلاف نشأ في الإسلام كان في مسألة الإمامة ، وهي عند المفید ریاسة الدين والدنيا و منصب إلهي اختاره الله بسابق علمه ويأمر النبي ﷺ بأن يدل الأمة عليه ويأمرهم بأتباعه ، وهي عند الإمامية بمنزلة النبوة والشيخ المفید يصرح على كفر من أنكر إماماً أحد من الأئمة وجحد ما أوجب الله تعالى له من فرض طاعته والنص عليه !! وقالت الإمامية الإثنتي عشرية بالنص الجلى والزديبة بالنص الخفى ، وكما أن النبوة لطف من الله كذلك الإمامية والنبوة لطف خاص والإمامية لطف عام وذلك خلافاً لما يذهب إليه أهل السنة والجماعة . والإمام عندهم معصوم من الخطأ وهو صاحب السلطة خلافاً للأشاعرة وينسب إليه العلم الإلهي وهو علم سرى في كتب وجامع الجفر كما أنه مصدر الأحكام وكل ما يمس الحلال والحرام ، وانتهى مجتهدو الإمامية إلى القول تحت تأثير معتزلي – إلى إن العصمة هي أمر يوجده الله للإمام لطفاً منه فيهديه إلى الطاعة فلا يقدم على المعصية ، وأن الإمام بالنص والعصمة بالصفوة.

وأورد الشيخ المفید لبعض المبادئ والعقائد التابعة لمشكلة الإمامة من مثل : البداء والتقية والرجعة وغير ذلك حيث يربط بين الاعتقاد بعصمة الأئمة والاعتقاد بالرجعة ونسق مذهب الرجعة عند الإمامية يخالف تماماً نسقها عند أهل السنة والجماعة كما أن مرتکب الكبيرة لا يذهب عنه اسم الإيمان ولا اسم الإسلام بل بعدب حيناً من الدهر ثم مرده إلى الجنة.

٤ - أما عن الأخرويات والتى تعتبر من المباحث السمعية التى لامجال للنظر الفلسفى فيها كان موقف الشيخ المفید محدوداً ونابعاً عن أصلين :

الأول : عن اصحاب القبور وسؤال مبشر وبشير وناكر ونكير .

والثاني: عن أهل الآخرة ، وأثبت أنهم مأمورين بعقولهم بالسداد ويحسن لهم ما حسن لهم في دار الدنيا من الرشاد. وصنفهم ما بين الجنة والنار ، وبؤكد أن الجنة والنار مخلوقتان وأن الصراط جسر بين الجنة والنار تثبت عليه أقدام المؤمنين وتذل عنه أقدام الكفار إلى النار ، وإن الميزان هو التعديل بين الأعمال ، وإن المعاد للشخص نفسه بجسده وروحه .

١٥ - وخلال عرضنا للمبحث الثاني (في لطيف الكلام) نجد الشيخ المفید يوجز القول في الجوادر والأعراض وما يتفرع عنهم من الأجسام وحركتها وغير ذلك من المسائل اللطيفة ، والجوادر لديه متجانسة ولها قدر من نفسها وحجم من أجلها وله حيز في الوجود ، وتحدث الشيخ المفید عن حيز الجوادر والأكون ونلحظ تأثره بمذهب أبي القاسم البلاخي وأبوعلى الجبائى من المعتزلة مخالفًا للاشاعرة ، كما تحدث عن الأجسام التي هي الجوادر وهي تتالف من الأبعاد الثلاثة الطول والعرض والعمق .

١٦ - تحدث المفید عن ماهية العالم وهي السماء والأرض وما بينهما وما فيهما من الجوادر والأعراض متفقاً في ذلك مع المعتزلة ، ويعرض لنا آراء في الفلك وحركة الأخلاق والأرض وفي الخلاء والملاء والمكان والزمان وغير ذلك من لواحق الموجودات الطبيعية في لطيف الكلام وفلسفته .

١٧ - وأخيراً نجده يخلط بين ما هو جليل من الكلام وما هو لطيف من الكلام إلى أن يصل بنا إلى مسائل اللطف والصلاح والصلاح والعوض والأرزاق

وغير ذلك ، ولقد أفاض في الإلهيات (جليل الكلام) وأختصر القول في الأمور الطبيعية (طيف الكلام) ومزج بين الأمور الإلهية والأمور الطبيعية حتى يستقيم ذلك مع نهجه ومذهبه في امتزاج التشيع بالاعتزال لعله يجد في المعتزلة لمحات فلسفية أكثر منها في التشيع.

ولا يقف التقارب والامتزاج بين الاعتزال والتشيع الإمامي في تسبب تصورات اعزاليه إلى عقيدة الإمامية كسلاح عقلى للدفاع عنها وإنما تبني متكلمو الشيعة الإمامية المتأخرة - والشيخ المفيد بن النعمان منهم - أغلب مفاهيم الاعتزال المتعلقة بأصل التوحيد والعدل ، وهى التى اجتباه فى مؤلفاته ، فذهبوا فى فهم التوحيد مذهبًا معتزلياً محضًا ، كما تبنوا نظريات اللطف الإلهي ووجوب فعل الأصلح على الله تعالى وغائية أفعال الله من حرية اختيار الإنسان ، بل اعلنوا لأنفسهم أصولاً خمسة على غرار منهج المعتزلة بعد أن اقتبسوا منها الأصلين الأولين : التوحيد والعدل واضافوا إليها: النبوة والإمامية والمعاد ، فكانت تلك هي الصيغة النهائية التي إنتهت إليها عقائد الشيعة الإمامية منذ النصف الثاني من القرن الرابع الهجرى - عصر الشيخ المفيد بن النعمان وتلاميذه. ومدرسته التي تمثل نهاية المرحلة الثالثة من مراحل تطور الفكر الشيعي وأزدهاره ، ومن هنا يبرز اسم من أهم تلاميذ الشيخ المفيد ألا وهو العلامة جمال الدين بن المطهر الحلى (ت ٧٢٦ هـ) والذى وضع أجوبة رد الشبهات ونقضها ، ورد العadiات على المذهب الشيعى ، وهذا هو موضوع الفصل الثاني.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع :

أولاً: المصادر (من مؤلفات الشيخ المفید بن النعمان) :-

- ١ - أولى المقالات في المذاهب والمختارات - تقديم وتعليق الشيخ فضل الله الزنجاني - نشر مكتبة سروسن - تبريز - إيران - مطبعة الرضائی - الطبعة الأولى-١٣٦٣هـ.
- ٢ - شرح عقائد الصدوق (أو تصحیح الاعتقاد) - تقديم السيد هبة الله الشهريستاني - تصحیح ونشر الحاج عباسقلی (الواعظ الجرنداي) - مطبوع مع أولى المقالات وتوجد طبعة أخرى - المطبعة الحیدریة - النجف الأشرف - بغداد - الطبعة الثالثة - ١٩٧٣م.
- ٣ - الارشاد في تاريخ حجج الله على العباد - دار الكتب الاسلامية - طهران - الطبعة الأولى - ١٣١٢هـ .
- ٤ - الاختصاص - طبعة طهران - الطبعة الأولى - ١٣٧٩هـ .
- ٥ - آمالی الشیخ المفید - تقديم السيد محمد رضا الحسینی الجلای - منشورات المطبعة الحیدریة - النجف الأشرف - العراق - الطبعة الأولى - ب.ت.
- ٦ - الفصول المختارة في العيون والمسائل - حققه د. مصطفى الداوري - نشر مكتبة قم المقدسة - طهران - إيران - ب.ت ، وهناك طبعة أخرى من جزئين - النجف الأشرف - العراق - ب.ت.

٧- المسائل الصاغائية بتحقيق السيد محمد القاضى - ضمن أعمال المؤتمر العالمى لألفية الشيخ المفيد - قم - إيران - الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ .

ثانياً: المخطوطات :

١- العلامة الحلى (جمال الدين بن المظہر ..): نهاية الوصول إلى علم الأصول - مخطوطة بدار الكتب المصرية - تحت رقم ٧٣٣٨ - أصول .

٢- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد للطوسى - مخطوطة بمكتبة البلدية بالاسكندرية - تحت رقم ١٢٣١٣/٣٤٢٣٨ (المقصد الثالث) .

٣- الكليني (محمد بن يوسف بن يعقوب) : الكافي في أصول الدين - مخطوطة بدار الكتب المصرية - تحت رقم ٢١٢٢٦ ، نسخة أخرى بمكتبة بلدية الاسكندرية تحت رقم ٢١٦١٦/٢٣٦ - فرق إسلامية .

ثالثاً: المراجع العربية والترجمة إليها :

١- الأشعري (الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل) : مقالات المسلمين وإختلاف المسلمين بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - جزء في مجلد واحد - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٦٩ م.

٢- آغا برزك الطهرانى: النابس في أعلام القرن الخامس - سلسلة طبقات اعلام الشيعة - طبعة طهران - ١٩٥٩ م.

٣- الأمين (السيد محسن ..): الشيعة بين الحقائق والأوهام - طبعة بيروت - الطبعة الثالثة - لبنان - ١٩٧٧ م.

٤- أمين (أ. احمد ..) : فجر الإسلام - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الثالثة عشر - القاهرة - ١٩٨٢ م.

٥- ابن تيمية (الإمام تقى الدين أحمد بن عبد الحليم) : منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية - ٤ أجزاء - المطبعة الاميرية بمصر -

الطبعة الاولى - ١٩٦٤ م (وقد أورد ابن تيمية
نصوصاً للعلامة الحلى في منهاج الكرامة ورد عليها
.)

- ٦- الحر العاملى: الفصول المهمة في أصول الأئمة - طبعة قم - إيران - الطبعة الأولى - ١٣٨١ هـ.
- ٧- ابن حزم (أبو محمد على بن محمد الظاهري..): الفصل في الملل والأهواء والنحل - الطبعة الأدبية - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٣٢١ هـ.
- ٨- الحسيني (السيد هاشم معروف) : عقيدة الشيعة الإمامية - منشورات دار الكتاب اللبناني - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٥٧ م.
- ٩- ----- : أصول التشيع (عرض ودراسة) - دار القلم بيروت - الطبعة الثالثة - ١٩٨١ م.
- ١٠- ابن خلدون (عبد الرحمن ...) : المقدمة - نشر وتحقيق د. على عبد الواحد وافي - طبع المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة - الطبعة الأولى - ب.ت.
- ١١- ابن خلكان (شمس الدين أحمد بن ابراهيم) : وفيات الأعيان وأبناء آباء الزمان - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - عدة أجزاء - مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى - ١٩٤٨ م.
- ١٢- خليف (د. فتح الله ...) : رؤية الله عند المعتزلة وأهل السنة - مقال ضمن دراسات فلسفية مهاده إلى د. مذكور - بتصدير د. عثمان أمين - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٧٤ م.
- ١٣- الخوانساري (الشيخ محمد باقر ..) : روضات الجنات في أحوال العلماء والسداد - ٤ أجزاء - طبعة إيران - ١٣٦٧ هـ.

- ٤ - الدهلوى (شاه غلام عبد العزيز محمد) : مختصر التحفة الإثني عشرية - تعریب الشیخ
الحافظ غلام محمد - اختصره علامه العراق شکری
الألوسي - الطبعة الأولى - اسطنبول ب.ت.
- ٥ - دونالدسن (دوايت . م ...) : عقيدة الشيعة - ترجمة عباس محمود - مكتبة الخانجي
ومطبعتها - القاهرة - ب.ت.
- ٦ - الرازى (الإمام فخر الدين ..) : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين - مكتبة الكليات الأزهرية
- القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٧٨ م.
- ٧ - -----: أساس التقديس - مطبعة مصطفى البابى الحلبي -
القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٣٥ م.
- ٨ - -----: معالم أصول الدين - مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة -
ب.ت.
- ٩ - -----: محصل أفكار المتقدمين والمتاخرین من العلماء والحكماء
والمنتكلمين - سيدليله شرح المحصل للخواجہ نصیر الدین
الطوسي - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - الطبعة
الأولى - ب.ت.
- ١٠ - أبو ريان (د. محمد على) : تاريخ الفكر الفلسفى فى الإسلام - دار المعرفة الجامعية -
الاسكندرية - الطبعة الرابعة - ١٩٨٠ م.
- ١١ - أبو ريدة (د. محمد عبد الهاوى): إبراهيم بن سيار النظام وأراءه الكلامیة والفلسفیة - نشر
القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٤٦ م.
- ١٢ - الزنجانى (آية الله الحاج ابراهيم الموسوى): عقائد الامامية الإثني عشرية - ٣ اجزاء - مؤسسة
الوفاء - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٨٢ م.
- ١٣ - أبو زهرة (الإمام محمد ..) : الإمام الصادق - دار الفكر العربي - القاهرة - الطبعة الثانية
- ب.ت.
- ١٤ - -----: تاريخ المذاهب الإسلامية - دار الفكر العربي - القاهرة -
الطبعة الأولى - ١٩٥٧ م.

- ٢٥ - أبا زيد (د. صابر عبده ..) : العالمة جمال الدين بن المطهر الحلى بين علم الأصول وعلم الكلام - دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر - إسكندرية -
الطبعة الأولى - ٢٠٠٢ م.
- ٢٦ - ----- : شرح القوشجى على تجريد العقائد للطوسي " دراسة وتحقيق
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر - إسكندرية - الطبة
الأولى - ٢٠٠٠ م.
- ٢٧ - السالوس (د. على أحمد) : مع الشيعة الإمامية في الأصول والفرع - دراسة مقارنة
في العقائد - دار التقوى للنشر والتوزيع - مصر -
الطبعة الأولى - ١٩٩٧ م.
- ٢٨ - الشكعة (د. مصطفى ..) : إسلام بلا مذاهب - الدار المصرية اللبنانية - الطبعة الثالثة
عشر - القاهرة - ١٩٩٧ م.
- ٢٩ - الشهريستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم) : الملل والنحل - ٤ أجزاء - المطبعة الادبية-
القاهرة - الطبة الأولى - ١٣٢٠ هـ (بهامش الفصل
لأبن حزم الأندلسى) .
- ٣٠ - ابن شهر آشوب (رشيد الدين محمد بن علي) : الرسائل الثلاث ومناقب آل أبي طالب -
ثلاثة أجزاء - طبعة النجف - بغداد - الطبة الأولى -
١٩٥٦ م.
- ٣١ - ----- : معالم العلماء - تحقيق عباس إقبال -
طبعه طهران - ١٩٣٤ م.
- ٣٢ - صبحي (د. أحمد محمود ..) : نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثنى عشرية - دار المعارف
 بمصر - الطبة الأولى - ١٩٦٩ م.
- ٣٣ - ----- : فى علم الكلام - ج ١ الأشاعرة ، ج ٢ المعتزلة - دار
الكتب الجامعية - الطبعة الثانية - إسكندرية - ١٩٧٦ م.

- ٤- الصدر (آية الله حسن) : تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام - طبع وتوسيع شركة النشر والطباعة العراقية - الكاظمية - الطبعة الأولى - م. ١٩٥١.
- ٥- الطوسي (الشيخ محمد بن الحسن) : الفهرست - طبعة النجف الأشرف - بغداد الطبعة الأولى - م. ١٩٣٧.
- ٦- ظهير (إحسان إلهي ..) : الشيعة والتشيع - نشر إدارة ترجمان السنة - لاہور - باکستان - الطبعة الأولى - م. ١٩٨٤.
- ٧- ----- : بين الشيعة وأهل السنة - نشر إدارة ترجمان السنة - لاہور - باکستان - الطبعة الأولى - م. ١٩٨٥.
- ٨- عبد القادر (د. محمد أحمد ..) : عقيدة البعث والآخرة في الفكر الإسلامي - دار المعرفة الجامعية - إسكندرية - الطبعة الأولى - م. ١٩٨٦.
- ٩- العسقلاني (الإمام ابن حجر ..) : لسان الميزان - ٦ أجزاء - حیدر آباد الدکن - الہند - طبعة أولی - هـ ١٣٣١.
- ١٠- الغطاء (الشيخ محمد الحسين آل كاشف) : أصل الشيعة وأصولها - مطبعة الإعتماد - بغداد - الطبعة الأولى - م. ١٣٤٤.
- ١١- فياض (د. عبد الله خليل ..) : تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة بين عهدي الصادق والطوسي - الدار المتحدة للنشر والتوزيع - بغداد - طبعة الثانية - م. ١٩٨٣.
- ١٢- القمي (ابن بابويه ..) : کمال الدين وتمام النعمة - طبعة طهران - ج ١ - الطبعة الأولى - هـ ١٣٩٥.
- ١٣- القمي (سعد بن عبد الله الأشعري) : المقالات والفرق - تحقيق د. محمد جواد مشكور - طبعة طهران - م. ١٩٦٣.
- ١٤- كوربان (المستشرق الفرنسي هنري..) : تاريخ الفلسفة الإسلامية - ترجمة نصیر مروة وحسن قبیسی - منشورات عویدات - بیروت - باریس - طبعة الثالثة - م. ١٩٨٣.

- ٤٥- المرتضى (الشريف على بن الحسين الموسوى): آمالى المرتضى - غرر الفرائد ودرر القلائد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القسم الأول - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى - القاهرة - م. ١٩٥٤.
- ٤٦- مغنية (الشيخ محمد جواد ..): الشيعة في الميزان - دار التعاون للمطبوعات - بيروت - الطبعة الرابعة - م. ١٩٧٩.
- ٤٧- ----- : مع الشيعة الإمامية - منشورات مكتبة الأندلس - بيروت - الطبعة الأولى - ب.ت.
- ٤٨- -----: الشيعة والحاكمون - دار ومكتبة الهلال للطبع والنشر - بيروت - الطبعة السادسة - م. ١٩٨٤.
- ٤٩- المظفر (الإمام محمد رضا ..): عقائد الإمامية - مطبوعات النجاح - القاهرة - الطبعة الأولى - هـ ١٣٨١.
- ٥٠- المقريزى (الإمام تقى الدين ..): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأثار المعروفة بالخطط المقريزية - ٤ أجزاء - طبعة بولاق - مصر - الطبعة الأولى - هـ ١٣٢٦ / م ١٩٠٨.
- ٥١- الموسوى (السيد عبد الرسول ..): الشيعة في التاريخ - مكتبة مدبولى - القاهرة - الطبعة الأولى - م. ٢٠٠٢.
- ٥٢- موسى (جار الله العراقي ..): الوشيعة في نقد عقائد الشيعة - مطبعة الكيلاني - القاهرة - الطبعة الثانية - م. ١٩٨٢.
- ٥٣- النجاشى (أحمد بن على ..) : رجال النجاشى - طبعة قم - إيران - هـ ١٣٨٠.
- ٥٤- ابن النديم (محمد بن اسحق ..) : الفهرست - طبعة القاهرة - هـ ١٣٤٨ .
- ٥٥- النشار (د. على سامي ..) : نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام - دار المعارف - ج ٢ - الطبعة الثالثة - اسكندرية - م. ١٩٦٥.

- ٥٦- النوخنی (الإمام الحسن بن موسى) : فرق الشيعة - منشورات دار الأضواء - بيروت -
الطبعة الثانية - ١٩٨٤ م.
- ٥٧- الهمداني (القاضي عبد الجبار المعتزلي ..) : شرح الأصول الخمسة بتحقيق د. عبد الكريم عثمان - نشر مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٦٥ م.
- ٥٨- -----: المُعنى في أبواب التوحيد والعدل - بتحقيق
نخبة من العلماء - نشر المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والنشر - القاهرة - في عدة سنوات وعدة أجزاء .

ذراعاً: المعاجم والقواميس والموسوعات :

- ١- الرازي (الإمام محمد بن أبي بكر ..) : مختار الصحاح - غُنى بترتيبه السيد محمود خاطر - دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة - ب.ت.
- ٢- عبد الباقى (محمد فؤاد ..) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - دار الحديث - القاهرة -
الطبعة الأولى - ١٩٨٦ م.
- ٣- الفيروز آبادى (مجد الدين ..) : القاموس المحيط - مطبعة دار المأمون - القاهرة -
الطبعة الرابعة - ١٩٣٨ م.

خامساً: موقع على الانترنت :

- 1- http://B.www الشیخ المفید موقع آل البيت ..
2- http://B.www المفید بن النعمان موقع يا حسين .

سادساً: المراجع الأجنبية :

- 1-Ahmed (Akbar .S) : Islam Today , A Short The Muslim World – I.B.Tauris – Publishers – London – New-York – 1999.

- 2-Cann, Sell : Ithna Ashraiyya, or the Twelve Shi'ah Imams, Madras, 1923.
- 3-Grune Ban (Von) : Medieval Islam. Chicago. 1956.
- 4-Gibb(H.A.R) and Karmer(J. H) : Short or Encyclopaedia of Islam, leiden - 1953 .
- 5-Phillip. K. Hitti, History of the Arabs,- London.- 1953 (Friest Class).
- 6-Thomas (Patrick. H.) , Dictionary of Islam, - London - 1885.

الفصل الثاني

العلامة جمال الدين بن المطهر الحنفي

بين علم الأصول وعلم الكلام

ويتضمن هذا الفصل العناصر الآتية :

تقديم عام .. موضوع الدراسة .. منهج الدراسة

أولاً: حياته وعصره ومؤلفاته .

ثانياً: ابن المطهر الحلي وعقائد الشيعة (التوحيد والإمامية)

ثالثاً: ابن المطهر الحلي بين الكلام والأصول .

(شرح مقاصد مخطوطه - نهاية الوصول ، علم الأصول)

تقديم عام

اكتملت عقائد المذهب الشيعي الإمامي الإثنى عشرى فى صورتها النهاية الكاملة على يد متاخرى مجتهدى علماء المذهب - ولقد صاغ مجتهدو الشيعة الإثنى عشرية أصولهم فى أربعة : التوحيد والعدل والنبوة والإمامية .

وقد أضافوا إلى هذه الأصول أصلاً خامساً - لتساوى مع عقائد المعزلة - وهو المعاد ، ويقرر د. النشار أن عالم الشيعة الكبير ابن المطهر الحلي قد فصل عقائد الإمامية فى الفقرة الرابعة الآتية : " ذهب الإمامية الإثنى

عشرية إلى أن الله عدل حكيم لا يفعل قبيحاً ولا يدخل بواحد وان أفعاله إنما تقع لغرض صحيح وأنه لا يفعل الظلم ولا العبث وإنه رءوف بالعباد يفعل بهم ما هو الأصلح لهم والأنفع وانه تعالى كلفهم تخيراً لا إجباراً ووعدهم الثواب وتوعدهم العقاب على لسان أنبيائه ورسله المعصومين بحيث لا يجوز عليهم الخطأ والنسيان ولا المعاishi ...^(١)

ومن هنا لانجد أى فرق بين أى متكلم معتزلى وابن المطهر الحلى حين يكتب عن عقائد الشيعة الكلامية فى فترة متاخرة ، ومن هنا أيضاً جاء الإمتزاج بين التشيع والإعتزال وقد تبنى متكلمو الشيعة المتاخرين كل مفاهيم وتصورات وأصول المعتزلة المتصلة بالعلم الإلهى ، وخاصة أصلى التوحيد والعدل ، فذهبوا إلى فهم مذهبهم بشكل إعتزالى محض ، كما تبنوا أيضاً نظريات اللطف الإلهى ووجوب فعل الاصلاح على الله تعالى وغائية الفعل الآلهى فضلاً عن حرية اختيار الإنسان ، وأفاضوا فى مشكلة كلام الله وخلق القرآن .. إلخ

ومن المعلوم ان العالمة جمال الدين بن المطهر الحلى من أكبر متكلمى الشيعة الإثنى عشرية فى فترة متاخرة ، وكان له دوراً بارزاً فى بلورة عقيدتهم بصفة عامة وما يتصل بالآلهيات بصفة خاصة . وذلك منذ بداية الغيبة الكبرى سنة ٣٢٩ هـ حيث تمت غيبة الإمام الثاني عشر مرتين : غيبة صغرى وغيبة كبرى ، واستمرت الغيبة الصغرى سبعين سنة كان للإمام المستور

^(١) ابن المطهر الحلى : منهاج الكرامة فى معرفة الإمامة ص ٧٥ على هامش منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرة ج ١ - ص ٣٠ . أنظر أيضاً: د. النشار : نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة - ١٩٦٥ م - ج ٢ ، ص ٢٨٨ .

خلالها أربعة نواب يلى أحدهم الآخر ويتصل الشيعة بواسطتهم حتى أقر آخرهم وهو على الصimirى برسالة أخيرة جاء فيها : " أن أجمع أمرك ولا توصى إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاته فقد وقعت الغيبة الثانية ؛ فكانت كلمات نائبه الأخير : الله شأن هو بالغه "(١).

موضوع الفصل :

يدور حول العلامة الحلى بين علم الأصول وعلم الكلام من خلال مصدر من أهم مصادره المخطوطه فى دراسة تحليلية نقدية أثناء عرض ما تضمنه كتاب : " نهاية الوصول إلى علم الأصول " من نصوص تحتوى على آراء فقهية وكلامية ومنطقية ونحوية ، وكيف أنه وازن بين علم أصول الفقه (عبادات ومعاملات) وبين علم الكلام ، وإلى أى مدى كان العلامة الحلى حريصاً على استخدام ألفاظ منطقية ومصطلحات كلامية وهو بصدق عرض أى مشكلة أصولية فى إطار علم الكلام ، وهل دلت إستشهاداته على إمتزاج الإعتزال بالتشيع فى هذه الفترة الخصبة فى تطور منحنى الفكر الإسلامي ؟

منهج الدراسة :

ومنهج الدراسة يقوم على أساس العرض التحليلي النقدي لأهم موضوعات الكتاب والإستعانة بالكتب الأخرى لجمال الدين بن المطهر الحلى كمصدر أصلية لم يتطرق إليها أحد ، مع الوضع فى الإعتبار إن التعامل مع النص المخطوط يختلف تمام الاختلاف عن التعامل مع نص كتاب مطبوع أو

(١) المجلسى : بحار الأنوار - طبعة حجرية - طهران ١٣١٥ هـ - ج ١ - ص ١٠٠ .

محقق ، ومن هنا سنقوم بالتدخل أثناء القراءة الأولية لتصحيح كلمة أو تحديد مصطلح أو ما شابه ذلك ليستقيم المعنى ، وتلاحظ لنا أثناء القراءة المتعمقة أن منهج العلامة الحلى يحدث فيه أحياناً إضطراباً فيما يتصل بترتيب المقاصد والفصول والباحث والمطالب .. إلخ ، ومن هنا أيضاً وجده صعوبة في الإمساك بخيط منهجية الكتاب وآثرت قدر الإمكان أن أعدل بعض مقاصد وفصول البحث والدراسة طبقاً للعناوين وتسلاسلها المنطقى دون الإخلال بأى معنى أو التدخل لتصحيح أى فكرة عرضها المؤلف للأمانة العلمية ، وكان لزاماً على أن أقوم بتصحيح آيات القرآن الكريم وتحريجها تحريراً صحيحاً وفصلاها عن كلام المؤلف حيث أنه كان يخلط ما بين القرآن والأحاديث وأبيات الشعر أحياناً ، وذلك منعاً للإضطراب واللبس ، وكل هذا ليس من منطلق أن هذا العمل عمل تحقيقى .. لا .. ولكن حتى يظهر الموضوع منسق ومرتب ترتيباً منطقياً بكل عناصره وجزئياته التي أشتملت على الآتى :-

أولاً : حياته وعصره ومؤلفاته ، وسنوضح هنا كيف أثرت آراء العلامة وأفكاره فى إمتزاج التشيع بالإعتزال ، ومن عاصرهم من ذوى الفقه وسلطين هذه الفترة مع التركيز على أهم المؤلفات التي تناولت موضوعى علم الأصول وعلم الكلام.

ثانياً : ابن المطهر الحلى وعقائد الشيعة (الكلامية / الفلسفية / الفقهية / المنطقية) وسنركز هنا على مسألة التوحيد نظراً لورود عقائد فى متن المخطوط إمترجت فيها علوم الكلام والفلسفة بعلوم الأصول والمنطق واللغة وهذا هو ما يدور حوله البحث .

ثالثاً: ابن المطهر الحلى بين علم أصول الفقه وعلم الكلام ، وهنا سنقوم بالإجابة على الأسئلة الإشكالية التي قدمتها من قبل وأثناء عرض وتحليل ونقد ومقارنة آراء العلامة الحلى بآراء معاصريه من فرق إسلامية سواء كانت إمامية / أشاعرة معزلة أو حتى متكلمين من خلال مقاصد وفصول كتاب نهاية الوصول إلى علم الوصول .

خاتمة وأهم نتائج الفصل.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

أولاً : حياته وعصره ومؤلفاته :

ولد الحسن بن يوسف بن على بن جمال الدين بن المطهر الحلى سنة ٦٤٨هـ وهو المشهور بالعلامة الحلى (نسبة إلى الحلة) إحدى مراكز الشيعة زمناً طويلاً عندما كانت بغداد تحت سلطان الأمراء من السنة .

وقد أثرت آراء العلامة الحلى وأفكاره في إمتزاج التشيع بالاعتزال وهو من أشهر المجتهدين في العهد المغولي^(١) ، كما كان خاله هناك نجم الدين جعفر بن يحيى من علماء الشيعة المتأخرين من ذوى الفقه ويتمتع بالنفوذ والسلطان خلال فترة المغول وهو مؤلف كتاب " شرائع الإسلام " .

ولقد عاصر العلامة الحلى متأخرى الحقبة الثانية والتي تمثل تاريخ الغيبة الكبرى لامام الثانى عشر (حتى عصر نصير الدين الطوسى) وتنسم هذه الحقبة بتشريع وتسنين عقائد الشيعة وبلورتها وظهورها بصورةها النهائية بفضل متكلمى الشيعة البارزين من أمثال: عمر بن يعقوب الكلينى والقمى والشيخ المفيد بن النعمان والطوسى والرضا والمرتضى .. إلخ.

ولقد تناول المستشرقون تاريخ الغيبة الكبرى (٩٤٠ هـ / ٣٢٩ م) بالدرس والتحليل وهى تمثل لدى المستشرق الفرنسي البارز هنرى كوريان نهاية حقبة من حقب الأئمة المعصومين وتلاميذهم فيما بعد^(٢) .

وهذا التاريخ هو نفسه تاريخ وفاة نائب الإمام الثانى عشر المهدى المنتظر - على الصيمري^(*) . وبآثار نصير الدين الطوسى تنتهى العقيدة

^(١) دونالدسون . م. دوايت : عقيدة الشيعة - ترجمة عباس محمود - ص ٢٩٥ .

^(٢) هنرى كوريان : تاريخ الفلسفة الإسلامية - ترجمة نصیر مروء وحسن قبیسی - منشورات عویدات - لبنان - طبعة ثالثة - ١٩٨٣ - ص ١٢٧ .

^(*) وفي هذه السنة توفي الفقيه الكبير محمد بن يعقوب الكليني الذي جاء بغداد من الرى (قرب طهران) وهو صاحب المدونة الشيعية الكبرى - الكافي - وتوفى ٣٢٩ هـ . أما بخصوص المهدى المنتظر - أنظر فى ذلك : للمؤلف : الإمامية الإثنى عشرية - شخصيات وأراء - دار الحضارة للطباعة والنشر - طنطا - الطبعة الأولى ١٩٩٨ م. ص ٢١٣ / ٢٢٨ (وقد تناولت الأحاديث الواردة في شأن المهدى وإدعاءات الشيعة الإمامية بمهدية الإمام الثانى عشر -

الشيعية من مرحلة التكوين الأولى إلى النهضة الصفوية في إيران؛ وهنا يظهر اسم تلميذ الطوسي وهو العلامة جمال الدين بن المطهر الحلي (ت ١٣٢٦هـ/١٩٠٦م).

- أما عن مؤلفات العلامة الحلي فهي عديدة منها ما هو مخطوط ومنها ما هو مطبوع ومنها ما هو مفقود ومحول ذكر بعضها وأهمها؛ وسنتوقف أمام كتابه "نهاية الوصول إلى علم الأصول" بشئ من التفصيل حيث نقوم بعرض منهج تحليلي نقدى مقارن فى دراسة تبرز المباحث الفقهية المتصلة بالمباحث الكلامية والمباحث الكلامية المتصلة بالمباحث المنطقية:-
- ١- كتاب "الرجال" وهو على غرار رجال الكشى ورجال الطوسي...إلخ.
 - ٢- كتاب "النهاية" وكتاب المبادئ وكتاب الحادى عشر وهى من الكتب المنحولة
 - ٣- كتاب خلاصة الأقوال^(١).
 - ٤- كشف الحق ونهج الصدق.
 - ٥- كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين .

وطرحت تساؤلات عديدة حول فكرة المهدي المنتظر وإمكان ظهوره علمياً وعملياً ومنطقياً وفلسفياً، أما على الصimirي فهو على بن محمد بن زياد الصimirي صهر جعفر بن محمود الوزير على ابنته أم أحمد، أحد السفراء الأربعية لدى الشيعة الإمامية وأحد الأئمة في علوم الأداب واللغة والفقه وسائر علوم الإسلام، قال المسعودي في إثبات الوصية وكان رجلاً من وجوه الشيعة وثقاتهم ومقدماً في الكتابة والأدب والعلم واللغة والمعرفة وقتل في واسط وكان أيام المستعين الخليفة المخلوع من خُلُص الشيعة لابن محمد العسكري المهدي المنتظر لديه . (أنظر في ذلك - السيد حسن الصدر : تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام - طبع شركة الطبع والنشر العراقية المحدودة - بغداد ١٩٥١م - ص ١٦٥/١٦٦).)

^(١) وقد طبع هذا الكتاب بطهران ١٣١١هـ (ورد ذكر هذا الكتاب في فرق الشيعة للشيخ المتكلم الحسن بن موسى التويختي من أعلام متكلمي الشيعة في القرن الثالث الهجري وذكر في هامش الكتاب أنه للعلامة الحلي وأنه توفي في عام ١٩٢٧هـ) - (راجع في ذلك ص [٦]).

- ٦- منهاج الصلاح في اختصار المصباح.
- ٧- منهاج اليقين في أصول الدين .
- ٨- منهاج الكرامة في معرفة الإمامة^(٢).
- ٩- كشف المراد في شرح تجريد الإعتقاد للنصير الطوسي^(٣).
- ١٠- تذكرة الفقهاء (في ثلاثة مجلدات ضخمة عن الفقه الشيعي) .
- ١١- الألفين الفارق بين الصدق والدين في التشيع علىٰ . وقد طبع في النجف الأشرف .
- ١٢- إثبات الوصية للإمام علىٰ^(٤).
- ١٣- معراج الفهم في شرح النظم ، ويذكر العلامة الحلي في موضع آخر من مخطوطه في غاية الأهمية يتضمن أهم قضائيا علم الكلام وعلم الأصول في أنه قام بإملاء مقدمة في علم الكلام مشتملة على سائر النكات ووسمها

^(٢) يتألف من عشرة فصول وقد أضيف إليها فصلاً آخر وهو الفصل الحادي عشر من أصول الدين وترجم الكتاب للإنجليزية وقامت الجمعية الآسيوية الملكية بطبعته مؤخراً كما يذكر صاحب عقيدة الشيعة (ص ٢٩٥) ، ويدرك د. النشار أن هذا الكتاب كتبه العلامة الحلي وفيه أخبار هامة عن المذهب ومهاجمة لأعداء الشيعة الإثني عشرية ، وقد رد على هذا الكتاب عالم السلف الكبير تقى الدين بن نعيمية بكتاب مشهور موسوم بـ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية – انظر د. النشار – نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام – ج ١ ص ٥٤٨ ، وجدير بالذكر أن مخطوط الكتاب موجود بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٨٢٩ - فرق .

^(٣) وقد طبع هذا الكتاب على نفقة مكتبة المحمدى بقم بإيران ، وقد قمت بتصویره بالكامل من نسخة مخطوطة وحيدة بمكتبة البلدية بالاسكندرية تحت رقم ٢١٣١٣ - ج. وتلاحظ لنا الإختلاف الواضح بين شرح العلامة الحلي وشرح القوشجي (علاء الدين) والشروح والحواشي المتعددة لكتاب تجريد العقائد للنصير الدين الطوسي . يراجع في ذلك المؤلف : من التراث الإسلامي - شرح القوشجي على تجريد العقائد للطوسي - دار دنيا الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - سنة ٢٠٠٢ م - اسكندرية - ص ٢٤ وما بعدها.

^(٤) وقد قام محمد هادى الأمينى بتحقيق هذا الكتاب وطبع بالمطبعة الحيدرية بالنجم الأشرف.

بنظم البراهين فى أصول الدين ، ولما كانت عظيمة الإلتباس مشكلة على أكثر الناس لا يكاد يفهمها إلا الأذكياء من أولى الألباب ولا يحصلها إلا من ألهمه الله تعالى فى فكره بالصواب ، وقد رأى العلامة الحلى أن يملأ لها شرحاً طيفاً يكشف عن أسرارها ويظهر الكامن من أغوارها ، ومن هنا سماها معراج الفهم فى شرح النظم.

٤- وأخيراً نذكر كتاب نهاية الوصول إلى علم الأصول ، وهذا الكتاب مازال مخطوطاً بدار الكتب المصرية تحت رقم ٧٣٣٨ - علم الأصول - وممہور بخاتم الكتبخانة المصرية موجود نسخة منها بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة بالرقم السالف الذكر ، ونعتقد أنها صورة ضوئية للأصل وكذا ما يوجد في مكتبة البلدية بالاسكندرية ، وهذا نص ما جاء بخلاف المخطوط: "... هذا الكتاب المستطاب المسمى بنهاية الأصول (من) مصنفات الشيخ المعظم المفخم المطاع المؤيد المكرم الفاضل المحقق النحرير المدقق ، عالم عصره ووحيد دهره ، رئيس الفقهاء والأصوليين آية الله في العالمين جمال الملة والدين حسن بن يوسف ابن مطهر الحلى المشتهر بالعلامة أعلى الله مقامه في دار السلطنة أصفهان ". ثم يورد الناشر العبارة الآتية :- " وانا المفتقر إلى رحمة ربى محمد بن جعفر بن محمد بن إبراهيم اللهم أرزقنا توفيق مطالعته وفهمه ، بمحمد (ﷺ) وآل الطيبين الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين ^(١) ."

^(١) هذا نص ما جاء في صدر المخطوط المشار إليه وما بين القوسين (--) من عندنا ليستقيم المعنى . ويكون المخطوط من ٢٥٢ ورقة أى ما يعادل ٤٥٠ صفحة وتتراوح سطورها ما بين ٢٩ ، ٣٠ سطر بالخط الرقع الصغير ومقسم إلى فصول ومباحث ومقاصد ومسائل . وقد تم تهذيب الكتاب ووسم به (تهذيب الوصول إلى عالم الأصول) .

ثانياً: ابن المطهر الحلى وعقائد الشيعة :

من خلال هذا الكم الهائل من مؤلفات العلامة الحلى نجد أنها استغرقت موضوعات شتى (كلامية وفلسفية وفقهية ومنطقية) وهى جديرة بالدراسة . ومن المعلوم ان الفلسفة الإسلامية فى معناها العام المتسع تمتد لتشمل النتاج الفكري لأربع طوائف :

- علماء أصول الفقه.

A treatise on the principles of Shiâh law and Jurisprudence compiled by Jamal El Din Hassan Abn - Yusuf Abn - Al Mutahar al Hilli.

مبادئ الشيعة وقوانينها وفقها اكتمل بجمال الدين بن يوسف بن على بن المطهر الحلى ، له كتاب في الفقه يسمى تهذيب الوصول إلى علم الأصول ولعله هو نفس الكتاب الذي يحمل عنوان / نهاية الوصول إلى علم الأصول الذي نحن بصدده ، ويقول في أوله : الحمد لله رافع درجات العارفين إلى ذروة العلاء ومهبط منازل الجاهلين .. إلخ وينتهي المخطوط به فإنه قد بلغ الغاية وتجاوز النهاية والله الموفق للصدق والصواب (من مخطوط بمتحف سالار جنك - الهند - المكتبة الوطنية بباريس رقم ١١٠٣١ ج ٤ ص ١٠٣).

Mf. 1-317- Bibliothéque national de France.

وله أيضاً كتاب بعنوان الأسرار الخفية Al-Asrar al-Khafiyah للعلامة الحلى

A work on philosophy compiled by Jamal El - Din Hussan Abn Yusuf

(The work mithlogic, physics and Metaphysics ...)

هذا الكتاب للعلامة جمال الدين الحلى في الفلسفة الكاملة وقد أجمع مستشرقى فرنسا المهتمين بالتراث العربى والنصوص التاريخية إن العلامة الحلى إنقل من العلوم المنطقية طالباً العلوم الطبيعية ، ولعلمهم تأثروا بما جاء في كتاب الأسرار الخفية من ميثولوجيا وطبيعة وميتافيزيقا ، ولعل العلامة الحلى هنا تأثر في فقرة من الفقرات بتأثيرات فلاسفة الإسماعيلية الذين هم بدورهم تأثروا بفلاسفة اليونان والفيثاغوريين (أصحاب تقديس الأعداد والأرقام والرموز والطلاسم) - أنظر في ذلك : كتاب نماذج المخطوطات العربية بمكتبة الكوليج دى فرنس بباريس ، والمركز الوطنى للبحث العلمى .

- Catalogue Arabe Manuscrits – College de France – Paris - P. 128,
CF.Centre national de la recherche scientifique, Section arabe – Paris.

وحيث يوجد فرع لدراسة المخطوطات العربية .

- المتكلمين .
- الصوفية .
- والفلسفه^(١) .

وغاية علم أصول الفقه هو توضيح كيفية إستنباط أحكام الإسلام في موضوعات الفقه كمسائل العبادات من صلاة وزكاه وحج وماشابه ذلك ومسائل المعاملات كأحكام الزواج والمواريث والعقوبات كالرثنا والسرقة وشرب الخمر .. إلخ .

فنجد العلامة الحلى في كتابه كشف الحق ونهج الصدق يذكر رأيه في كلام الله تعالى قائلاً : " لاشك في ان الله سبحانه وتعالى متكلم بمعنى أنه أوجد حروفاً وأصواتاً مسموعة قائمة بالأجسام كما كلام سيدنا موسى (عليه السلام) من الشجرة فأوجد فيها الأصوات والحرروف .. " ، وأن الأشاعرة فيما ذهبوا إليه خالفوا عقولهم وعقول سائر البشر وأثبتوا له كلاماً لايفهمونه هم ولا غيرهم والعقل والسمع يتطابقان على ان كلامه محدث ليس بأذلي لانه مركب من الحروف والأصوات ..^(١) .

^(١) د. عبد الفتاح فؤاد : بحث بعنوان : عاطف العراقي فيلسوفاً - الكتاب التذكاري - تصدير د. فؤاد زكريا - دار دنيا الوفاء للطباعة - اسكندرية ٢٠٠٢ م - ص ١٨٨ .

^(٢) هاشم معروف الحسيني : أصول التشيع - ص ٧٦ - نقلًا من كشف الحق ونهج الصدق للعلامة الحلى أنظر أيضًا: العلامة الحلى كشف المراد في شرح تجريد الإعتقاد ص ١٧٨ - قد أفاد العلامة الحلى في المسألة السادسة .. في أنه تعالى منكمل .

أما عن التوحيد فهو في منهاج الكرامة يربط الإمامة بالعقائد كأصل من أصولهم (كشيعة متأخرین)، ومن المعلوم أن أغلب مؤلفات الحلى استغرقت موضوعات كلامية جديرة بالدراسة، ونجد في كشف المراد يعرض مسائل كلامية عديدة ومن أمثلة ذلك في المسألة الثانية من شرحه للتجريد يتحدث العلامة الحلى عن نفي الشريك كأصل للتوحيد ونفي المثل والتركيب والضد عنه تعالى، وفي ذلك نجد النص التالي : " ... ان الله تعالى واحد وان وجوب الوجود يدل على نفي الزائد والشريك ، وان أكثر العقلاء اتفقوا على أنه تعالى واحد ، والدليل على ذلك النقل والعقل : أما العقل : فما تقدم من وجوب وجوده تعالى وهو إنقاء الشركة ، والأول يستلزم التركيب وهو باطل وإلا لكان كل واحد منهما ممكناً وقد فرضناه واجباً ، وأما النقل ظاهر.." ^(٢) ، وذلك من خلال نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة التي تدل على الوحدانية ونفي الشريك وهي عديدة .

ولقد أفرد العلامة الحلى في مؤلفاته مسائل كلامية عديدة متبعاً عقائد الشيعة الإثنتي عشرية في فترة متأخرة فتحدى عن الصفات ^(١) ، وتكلم في الرؤية وأفعال الله تعالى وأفعال العباد والإمامية ، وفي إثبات الحسن والقبح العقليين ثم عرض لبقية الأصول الخمسة للمعتزلة مما يؤكّد أن هناك نزعة إعتزالية لدى العلامة الحلى ؟ مما حدا بعالم السلف الكبير ابن تيمية أن ينبرى للرد عليه في

^(١) ابن المطهر الحلى : كشف المراد في شرح تجريد الإعتقد - مخطوط بدار الكتب المصرية - نسخة تحت رقم ٢١٢٠٩ ونسخة بلدية الاسكندرية تحت رقم ٣٠٠٨ / ٦٤٠ علم التوحيد.

^(٢) للمزيد من التفصيات عن علاقة العلامة الحلى بالمعزلة ومسألة الكلام في الصفات راجع د. على سامي النشار - نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام - دار المعارف مصر - ص ٢٧٠/٢٧٢

كل هذه المسائل الكلامية ؛ ومن المعلوم أيضاً أن ابن تيمية في أثناء رده على العلامة الحلي كان يعرض لآرائه في كتابه منهاج الكرامة في معرفة الإمامة وينظر عن أحد أقطاب الصوفية أنه قال في التوحيد إنه على ثلاثة أوجه :-

الأول: توحيد العامة الذي يصح به الشواهد:

فهو شهادة أن لا إله إلا الله الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، وهذا هو التوحيد الظاهر الجلي ، الخالص النقي ، والذى يتفي الشريك ويحارب الشرك الأعظم ، وعليه نصب القبلة وبه وجبت الذمة وبه حفت الدماء والأموال وأنفصلت دار الإسلام عن دار الكفر وصحت به الملة للعامة ، وإن لم يقوموا بحسن الاستدلال بعد أن يسلموا من الشبهة والحيرة والريبة بصدق شهادتها قبول القلب ، وهذا توحيد العامة الذي يصح بالشواهد.

والثاني: توحيد الخاصة وهو الذي يثبت بالحقائق ، فهو توحيد الخاصة وهو أيضاً إسقاط الأسباب الظاهرة والصعود عن منازعات العقول وعن التعلق بالشواهد ، وهو أن لا يشهد في التوحيد دليلاً ولا في التوكل سبباً ولا في النجاة وسيلة ، فيكون مشاهد الحق أسبق بحكمة وعلمه ووضعه الأشياء مواضيعها ، وتعليقه أيها بأحابينها (أوقاتها) وإخفاءه أيها في رسومها ، ويحقق معرفة العلل ويسلك سبيل إسقاط الحدوث ، وهذا هو توحيد الخاصة الذي يصح بعلمه الفناء .

أما التوحيد الثالث : فهو توحيد القائم بالقدم ، وهو توحيد خاصة الخاصة وأختصه الحق لنفسه ، واستحق بقدره وألاح منه لائحاً إلى شرار طائفة

من صفوته وأخرسهم عن نعمته وأعجزهم عن بته ، والذى يشار إليه على ألسن المشيرين أنه إسقاط الحدوث وإثبات القدم .

ومن هنا يمكن لنا القول إن الصورة النهاية التى إنتهت إليها عقائد الشيعة تخللها كثير من أفكار المعتزلة وأصولهم ، والدليل على ذلك ان متأخرى متكلميهم ومنهم العالمة الحلى قد حددوا أصولهم على أنها : التوحيد - العدل - النبوة - الإمامة - المعاد ، فهم يشتركون مع المعتزلة فى أصلين فضلاً عن تسرب أفكار أخرى للمعتزلة إلى عقائد الشيعة الإثنى عشرية وهى تمثل إحدى صور علم الكلام الشيعي لاسيما نظرية اللطف الإلهى فى صياغة العقائد الشيعية إذ يصبح نصب الإمام لطفاً من الله تعالى^(١) والإمامية عند الشيعة الإمامية من أصول الدين خلافاً للمعتزلة وأهل السنة وفى المرحلة التى تحدث عنها (مرحلة الإمتزاج) تم تأليف أمهات كتبهم التى تحمل أصول معتقداتهم فى الحديث والفقه والكلام وبالذات فى فترة نصير الدين الطوسى والمفید بن النعيم ثم ابن المطهر الحلى موضوع الفصل.

ثالثاً: ابن المطهر الحلى بين الكلام والأصول :

سنتناول فى هذه الجزئية عرض تحليلى نقدى لما جاء فى كتاب العالمة الحلى : نهاية الوصول إلى علم الأصول ؛ هذا الكتاب - الذى لم ينتبه إليه أحد ولم يتناوله أحد بالدراسة من قبل وهو ما زال مخطوطاً وسنعرض عما قریب

^(١) د. أحمد صبحى : نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثنى عشرية - دار المعارف بمصر - الطبعة الأولى - ١٩٦٩ - ص ٣٦١ / ٣٦٣.

لوصفه ، ولنرى إلى أى مدى إمتنج عنده علم الأصول مع علم الكلام مع المنطق أحياناً وربط علم اللغة بالمنطق والنحو أحياناً آخر وهو كتاب من الكتب القيمة والذى يحتاج فى تحقيقه إلى فريق عمل ليظهر إلى النور . ويبدأ الكتاب بالبسملة ومقدمة عامة ، وبعد ذلك يوضح العالمة الحلى تشريف الله تعالى للإنسان على غيره من المخلوقات وفضله على جميع الموجودات وأوجب على الإنسان الإمتثال للأوامر الإلهية وإجتناب المعاصي وحظر عليه إرتكاب الزواجر وحث على النظر والإعتبار وإستعمال قوى الأذهان والأفكار . والكتاب أيضاً يبحث عن علم أصول الفقه ورسمه المؤلف باسم نهاية الوصول إلى علم الأصول ، أجاب فيه على أسئلة طلبها ابنه العزيز (محمد) وقد تبين المطلوب على مقاصد عدة وفصول ومباحث ومسائل مرتبة يجمع فيه كل ما ذكره المتقدمون من الفقهاء والمتكلمون وكان على النحو التالى:-

المقصد الأول : في المقدمات وفيه فصول

الفصل الأول : في ماهية هذا العلم : يقول الحلى : " يجب على كل طالب أن يكون متصوراً له أما إجمالاً أو تفصيلاً ، ولما كان أصول الفقه مركباً ، ومعرفة المركب مسبوق بمعرفة الأجزاء لا من كل وجه ، بل من الوجه الذى من أجله وقع فيه التركيب وجب معرفة هذين المفردين^(١) (المركب والمجزأ) .

^(١) الحلى : نهاية الوصول إلى علم الأصول .. مخطوط بدار الكتب المصرية - تحت رقم ٧٣٣٨ - ص ١

- **والفقه لغة** : الفهم وهو العلم وقيل بالمعايرة ، فإن الفهم جوده الذهن من حيث استعداده لاكتساب المطالب وإن كان المتصرف به جاهلاً كالعامي الفطن .

- **والفقه إصطلاحاً**: العلم بالأحكام والشريعة العملية المستدل على اعيانها بحيث لا يعلم كونها من الدين ضرورة ، فالعلم جنس . وقام الحلى بتحليل مقوله "الأحكام الشرعية" موضحاً إن الأحكام هى الذوات والصفات (الذات والصفات) الحقيقية ؛ والشرعية هى الأحكام العقلية كالتماثل والإختلاف والحسن والقبح .

ويؤكد الحلى أن أكثر الفقهاء لا يحيطون بجميع الأحكام ، وقد سُئل مالك ابن أنس عن أربعين مسألة فقال في ست وثلاثين منها لا أدرى^(۲)، ومن قال لا أدرى فقد أفتى ، والفتوى بغير علم جهل ، ويفرق الحلى بين المقلد العامى والفقير ، وكل من كان من الدين ضرورة كالعلم بأصول العبادات والعلم بوجوب الصلاة والزكاة والصوم فإنها لاتسمى فقهاً لأنها معلومة من الدين ضرورة .

الفصل الثاني : في غاية وبيان موضوع علم أصول الفقه :

وفيه يقول العالمة الحلى : "أعلم انه قد يراد الشئ لذاته فيكون غايتها هي ذاته وقد يراد لغيره فغايته ذلك الغير ، ثم ذلك الغير يراد لثالث وهكذا"^(۱) إلى ان ينتهي إلى المراد لذاته .

^(۱) المصدر السابق : ص ۲.

^(۲) المصدر السابق : نفس الصفحة.

ولما كان الغرض من الفقه نيل السعادة الأخروية ، والخلاص من العقاب بسبب أمثاله تعالى وأجتناب نواهيه كان ذلك غاية في علم الفقه ، وعلم الفقه أدخل في الغاية السعادة والخلاص عن الشقاوة .. واعلم أن كل علم لابد له من موضوع (علم أصول الفقه) باحثاً عن الأحوال العارضه (في كل زمان ومكان) للأدلة الموصولة إلى الأحكام الشرعية وأقسامها ، وكيفية إستبطان الأحكام منها على سبيل الإجمال كالعلوم والخصوص والأوامر والنواهى والنسخ والمجمل وغير ذلك من العوارض الذاتية للأدلة الموصولة إلى الأحكام الشرعية .. كان موضوع هذا العلم هو الأدلة الخاصة من تلك الحيثية^(٢).

الفصل الثالث : في ميادين علم الفقه :

وهنا نجد العلامة الطيبي يقرر ان كل علم لابد له من مسائل ببحث عنها وله مبادئه وميادينه ، وقسم ميادين هذا العلم إلى قسمين :-

القسم الأول : التصورات

القسم الثاني : التصديقات

وما نلحظه انه متاثر بالمنطق الصورى الأرضى ففي هذا التقسيم^(*) ، فالميادين التصورية هي الحدود وهي أما حد الموضوع أو حد جزائه أو حدود اعراضه

⁽²⁾ المصدر السابق : ص ٣.

^(*) وقد قسم المناطقة العرب المباحث المنطقية إلى نوعين : التصورات والتصديقات ، والمقصود بالتصور إدراك معنى مفرد مثل تصوري للإنسان أو الناطق أو الضاحك ، ويتم الوصول إليه

الذاتية ، أما المبادئ التصورية فى المقدمات التى يتوقف عليها ذلك العلم ، وهى مسائل من علم آخر ، أو معلومة بالضرورة ، فالمبادئ التصورية هنا هي معرفة الأحكام الشرعية وأما المبادئ التصديقية له فمن الكلام ، والعربية (كلغة) أما الكلام فلان هذا العلم باحث عن طرق الأحكام الشرعية فيتوقف على وجودها المتوقف على المعرفة { معرفة الخير والشر ومعرفة النبي ﷺ وما يجوز عليه تعالى وما لا يجوز } وأما العربية فلان الأدلة عربية لاستناد أكثرها إلى الكتاب والسنة .

الفصل الرابع : فى مرتبته ونسبته إلى غيره من العلوم :

ومن العلوم منها ما هو ديني ومنها ما ليس بديني كالحساب والهندسة والطب وغير ذلك ، ويدرك الحلى أن الغرض متعلق بالأول كالكلام (علم الكلام) والفقه والأصول ومعرفة الحديث والتفسير ، وهذه العلوم الدينية منها علوم كلية ومنها علوم جزئية .

أ- العلوم الكلية : وهو الكلام لغير فإن الباحث عن الوجود الذى هو الأعم من كل موضوع فهو كلى بالنسبة إلى كل علم فإنه يقسم الموجودات إلى

بالتعريف .. أما التصديق فهو إدراك للعلاقة الناشئة عن إرتباط تصوريين بحيث يمكن وصف هذا الإرتباط بالإيجاب أو السلب ، بالصدق أو الكذب .. وهكذا .. (يراجع فى ذلك : نيكولا ريشر - تطور المنطق العربى - ترجمة د. محمد مهران). فإذا كان التصديق يقتضى تصوراً إلا إن التصور قد يكون بذاته دون أن يرتبط بتصور آخر ليشكل تصديقاً ، وقد انتقل هذا التقسيم المشهور من خلال ابن رشد إلى الفلسفه اللاتينيين ، ويدرك توما الأكوينى Thomas d'Aquin (١٢٥٠/١٢٧٤) - إن العملية العقلية الأولى عند العرب هى التصور ، والعملية العقلية الثانية هى التصديق وهذا ما أكدته ألبير الكبير Albert le Grand (١٢٠٦/١٢٨٠) .

قديم ومحدث ، ويقسم المحدث إلى جوهر وعرض ثم يقسم العرض إلى ما يفتقر إلى الحياة وإلى ما ليس كذلك . ثم ينظر في القديم فيثبت وحدته وعدم تكرره ونفي القسمة عنه ، وما يجوز عليه ويستحيل وأفعاله والألطاف والتکاليف والأعراض ، وثبتت الرسل (عليهم السلام) وصدقهم وعصمتهم (عصمة الأنبياء) والأئمة عليهم السلام والمعاد ، وهنا ينقطع البحث في الكلام^(١) .

ب- العلوم الجزئية : كالفقه الناظر فيه صاحبه في أحكام أفعال المكلفين خاصة ، والأصول الباحثة عن أحكام الأدلة الشرعية خاصة ، والتفسير الذي يبحث عن معان الكتاب خاصة ، وعلم الحديث الباحث عن طريق الحديث خاصة ، وفي علم الكلام لبيان مبادئ العلوم الجزئية ، فيأخذ المفسر ما من جملة ما نظر فيه واحداً خاصاً وهو الكتاب ، فينظر فيه ويأخذ للحدث واحداً خاصاً ، وهو السنة ، ويأخذ الفقيه واحداً خاصاً وهو فعل المُكلف فينظر في نسبته إلى خطاب الشرع من حيث الأحكام الخمسة ، ويأخذ الأصول واحداً خاصاً وهو قول الرسول (ﷺ) الذي يبرهن المتكلم على صدقه فينظر فيه من حيث دلالته على الأحكام الخمسة ، أما من جهة المنطوق أو المفهوم أو فعله تعالى ، ومدار بحث الأصول قول الرسول (ﷺ) وفعله فإن الكتاب إنما سمعه منه والإجماع يثبت بقوله وقول الرسول (ﷺ) إنما يثبت كونه حجة في علم الكلام . وفي معرض تعريف العلامة الحلي لعلم الكلام يشرع في القول فإن علم الكلام هو العلم الأعلى ، وفيه ينزل الباحث إلى

^(١) الحلي : نهاية الوصول ... ص ٣.

العلوم الدينية وعلم الكلام شرط في كون العالم عالماً بالعلوم الدينية أذ مبادئها فيه تؤخذ وليس شرطاً في كون الأصولي أصولياً ، أو كان الفقيه أو المفسر أو المحدث فقيهاً أو مفسراً أو محدثاً فإن الفقيه إنما ينظر في نسبة فعل المكلف إلى خطاب الشرع وأمره ونهيه ولا يجب عليه الرد على المخبر وإثبات الأفعال الإختيارية للمكلف ولا وجود للأعراض ، فقد شك قوم في وجودها ، والفعل عرض ولإقامة البرهان على ثبوت خطاب الشرع وكيفية كلامه بل يأخذ جميع ذلك مسلماً في علم مقلداً فيه ، وكذا الأصول بتقاد من المتكلم صدق الرسول ﷺ وان قوله حجة .

المصادر والمراجع :

أولاً : المصادر :

أ - (من مؤلفات المقربي المخطوطية)

١ - التجريد في علم التوحيد - مخطوط ميكروفيلم بالمعهد العربي للمخطوطات - القاهرة - رقم ٦٢ - علم الكلام.

٢ - تجريد التوحيد المفيد - مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة المركزية رقم ٢٣٢٠١ وتوجد نسخة أخرى مصورة ميكروفيلم تحت رقم ١٦٢٤٩ - ١١ - علم الكلام.

٣ - البيان المفيد في الفرق بين التوحيد والتلبيض - مخطوط بالمعهد العربي للمخطوطات - القاهرة - تحت رقم ٥٣ - تصوف.

٤ - حصول الأئمّة والمبين بسؤال خاتمة الخير - مخطوط رقم ١٢/٢٦٢٤٧ - توحيد.

ب - من مؤلفات المقربي المطبوعة والمحفقة :

٥ - المواعظ والإعتبار بذكر الخطوط والآثار المعروفة بالخطوط المقربية - ٤ أجزاء - طبعة بولاق - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م.

- ٦- إتعاظ الحنفأ بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا - تحقيق د. جمال الدين الشيال ، د. محمد مصطفى زيادة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٤٨ م.
- ٧- النزاع والتخاصم فيما بين بنى أمية وبنى هاشم - تحقيق د. حسين مؤنس - دار المعارف بمصر - الطبعة الأولى - ١٩٨٤ م.
- ٨- إغاثة الأمة بكشف الغمة - تحقيق ياسر سيد صالحين - نشر مكتبة الآداب - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٩٩ م.
- ٩- معرفة ما يجب لأهل البيت من الحق على من عاداهم - تحقيق د. محمد أحمد عاشور - دار الإعتصام - الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٧٣ م.
- ١٠- إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء والأحوال والحفدة والم التابع - تحقيق د. محمود محمد شاكر - دار البيان العربي - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٨٤ م.
- ثانياً : المراجع العربية^(*) {تراثية وحديثة }
- ١١- الأسفرايني (أبو المظفر ت ٤٧١هـ) : التبصير في الدين وبيان الفرق الناجية عن الفرق الهاكرة - تحقيق الشيخ زاهر الكوثري - مطبعة الأنوار - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٤٢ م.
- ١٢- الأشعري : (أبو الحسن علي بن إسماعيل ت. ٥٣٠هـ) : مقالات الإسلاميين وإختلاف المسلمين - جزءان في مجلد واحد - بتحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٦٩ م.
- ١٣- ----- : الإبانة عن أصول الديانة - جزءان في مجلد واحد بتحقيق وتقديم وتعليق د. فوقيه حسين محمود - دار الأنصار - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٧٧ م.
- ١٤- الإيجي (عضد الدين عبد الرحمن ت ٧٥٦هـ) : المواقف في علم الكلام - مكتبة المثلث - القاهرة - ب.ت.

(*) روعي في ثبت المراجع الترتيب الهجائي مع إسقاط ابن ، ابو ، ابى ، ابا ، والتعريف مع أسبقية اللقب أحياناً.

- ١٥- البخارى (الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ت ٥٢٥٦هـ): صحيح البخارى - ٩ أجزاء- المطبعة العثمانية المصرية- الطبعة الأولى - ١٣١٤هـ.
- ١٦- ابن تغري بردى (جمال الدين ابن المحسن ت ٥٨٧٤هـ): المنهل الصافى والمستوفى بعد الوفى- تحقيق د. محمد محمد أمين و د. سعيد عبد الفتاح عاشور- الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٨٤م.
- ١٧- ابن تيمية (الإمام تقى الدين أحمد عبد الحليم ت ٥٧٢٨هـ): منهاج أهل السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدريـة- ج ١- تحقيق د. محمد رشاد سالم - القاهرة - طبعة ١٩٦٤م.
- ١٨-----: مجموع فتاوى شيخ الإسلام - ج ٣ - جمع أمين قاسم - نشر السعودية - الطبعة الأولى - ١٩٨٥م.
- ١٩- الجرجانى (السيد الشريف على ابن الحسن ت ٦٨١٦هـ): التعريفات - مطبعة مصطفى البابى الحلبى - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٣٨م.
- ٢٠- أبو ريان (د. محمد على) : تاريخ الفكر الفلسفى فى الإسلام - دار المعرفة الجامعية - إسكندرية - الطبعة الرابعة - ١٩٨٠م.
- ٢١- أبا زيد (د. صابر عبده) : منهاج أهل السنة فى الرد على الشيعة والقدريـة (عرض تحلىـى نقدى) - دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر - إسكندرية - الطبعة الأولى - ٢٠٠٠م.
- ٢٢- السخاوى (محمد بن عبد الرحمن ت ٩٠٢هـ): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - طبعة القاهرة - ١٣٥٤هـ.
- ٢٣- الشهريـانى (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم ت ٥٦٨هـ): الملل والنحل بهامش كتاب الفصل فى الملل والأهواء والنحل لأبن حزم - المطبعة الأدبـية - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٣٢٠هـ.
- ٢٤- ظهير (إحسان إلهـى) : الشيعة وأهل البيت - نشر إدارة ترجمان السنة - لاهور - باكستان - الطبعة الأولى - ١٩٨٤م.

- ٢٥ - عاشور (د. سعيد عبد الفتاح) : أضواء جديدة على المؤرخ أحمد بن علي المقريزي وكتاباته - مجلة عالم الفكر - المجلد الرابع عشر - العدد الثاني - الكويت - يوليو/سبتمبر - ١٩٨٣ م.
- ٢٦ - عبده (الإمام محمد عبده) : تفسير جزء عم - مطبعة المنار - الطبعة الثانية - ١٩٢٦ م.
- ٢٧ - عبد الباقي (محمد فؤاد) : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - دار الحديث - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٨١ م.
- ٢٨ - العسقلاني (أحمد بن على بن حجر ت ٤٨٥٢هـ): فتح الباري بشرح صحيح البخاري - مراجعة وتقديم - طه عبد الرؤوف سعد - مكتبة القاهرة - خمسة أجزاء - ١٩٧٨ م.
- ٢٩ - -----: أبناء الغمر بأنباء العمر - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية - ب.ت
- ٣٠ - عنان (د. محمد عبد الله) : مؤرخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ المصري - مؤسسة مختار للنشر والتوزيع - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٨١ م.
- ٣١ - الغزالى (الإمام أبو حامد بن محمد الطوسي ت ٤٥٠٥هـ): كتاب الاقتصاد فى الإعتقاد - نشر دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٨٣ م.
- ٣٢ - الغطاء (محمد حسين آل كاشف) : أصل الشيعة وأصولها-مطبعة الإعتماد الطبعة الثانية - بغداد - ١٩٤٤ م.
- ٣٣ - القاضى (د. النعمان) : الفرق الإسلامية في الشعر الأموي- دار المعارف بمصر- الطبعة الأولى - ١٩٧٠ م.
- ٣٤ - ابن المرتضى (الإمام أبو محمد بن أحمد) : المنية والأمل - حيدرآباد الدكن - الهند - الطبعة الأولى - ١٣٢١ م.
- ٣٥ - النشار (د. على سامي): نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام - ج ١ - دار المعارف - إسكندرية - الطبعة الثانية - ١٩٨١ م - والجزء الثانى - طبعة ١٩٦٥ م.
- ٣٦ - الهمданى (القاضى أبي الحسن عبد الجبار ت ٤١٥هـ): المُغنى - فى أبواب التوحيد والعدل - عدة أجزاء - مشتملة عدة قضايا كلامية مثل التعديل والتوجيه والإمامية والرؤوية واللطف والثواب والعقاب وكلام الله - بتحقيق نخبة من العلماء -

مراجعة د. مذكور ، د. طه حسين - نشر المؤسسة العامة للكتاب للتأليف
والتوزيع والنشر - الطبعة الأولى - ١٩٦٢ م.

----- - ٣٧ ----- : شرح الأصول الخمسة - تحقيق د. عبد الكريم
عثمان - نشر مكتبة النهضة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٦٥ م.

ثالثاً: المراجع الأجنبية :

- 1- Lalande (A.): Vocabulaire technique et critique de la philosophie, Art: (Fatalisme) et Art: (predestination) – Paris – 1947.
- 2- Macdonald (D.B) : Development of muslim theology jurisprudence and constitutional theory – New – York – 1926.
- 3- Montgomery (W.): Free will, predestination in early Islam – London – 1948.